

٢٠١١



# حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات  
المحلية والأمن الغذائي؟





تسببت الأزمات الغذائية والاقتصادية في آثار عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. تمكنت بعض البلدان الكبرى من عزل أسواقها عن الأزمة من خلال سياسات التجارة التقييدية وحماية مستهلكيها عن طريق شبكات الأمان. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية.

من المرجح أن يستمر ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية. سوف يزداد الطلب من المستهلكين في الاقتصادات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وسوف تؤدي أي توسعات أخرى في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرض ضغوط إضافية على نظام الأغذية. وتوجد في جانب العرض تحديات بسبب الموارد الطبيعية المتزايدة شحاً في بعض الأقاليم، فضلاً عن انخفاض معدل نمو غلات بعض السلع. وقد يزداد تقلب أسعار الأغذية نتيجة لازدياد قوة الصلات بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة وازدياد وتيرة الصدمات الناجمة عن تغير الأحوال الجوية.

يزداد تعرض المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء للفقير بسبب تقلب الأسعار. بالنظر إلى أن الغذاء يستأثر بحصة كبيرة من دخل المزارعين وميزانية المستهلكين الفقراء، فإن التغيرات الكبيرة في الأسعار تنطوي على آثار كبيرة على الدخل الحقيقي. وبالتالي، فإن ارتفاع الأسعار ولو لفترات قصيرة بالنسبة للمستهلكين أو انخفاضها بالنسبة للمزارعين يمكن أن يدفعهم إلى بيع أصولهم الإنتاجية، مثل الأراضي والماشية، بأسعار منخفضة ويمكن أن يفضي ذلك بالتالي إلى الوقوع في شرك الفقر. وبالإضافة إلى ذلك لا يستثمر المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة على الأرجح في تدابير لرفع مستوى إنتاجيتهم عندما يتعذر التنبؤ بتغيرات الأسعار.

يمكن للتغيرات الكبيرة في الأسعار على الأجل القصير أن تنطوي على آثار طويلة الأجل على التنمية. يمكن للتغيرات التي تطرأ على الدخل بسبب تراجع الأسعار أن تخفض استهلاك الأطفال للعناصر الغذائية الرئيسية في الأيام الألف الأولى من حياة الطفل منذ بدء تكوينه، مما يفضي إلى تقليص دائم في قدرته على كسب الدخل ويزيد احتمالات وقوعهم فريسة للفقير في المستقبل، وبالتالي تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية.

يزداد انعدام الأمن الغذائي في الأجل القصير بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. المستفيد الأول من ذلك هم المزارعون الذين يمكنهم الحصول على ما يكفيهم من الأراضي والموارد الأخرى، بينما سيشتري أفقر الفقراء من الأغذية ما يفوق إنتاجهم. وبالإضافة إلى ما يوقعه ارتفاع أسعار الأغذية من أضرار بفقراء المناطق الحضرية فإنه يضر أيضاً بالكثير من فقراء الريف الذين هم في العادة مشتركون صافون للغذاء. وتوحي هذه الآثار المتنوعة داخل البلدان بالحاجة إلى تحسين البيانات وتحليل السياسات.

بشجع ارتفاع أسعار الأغذية على زيادة الاستثمار الطويل الأجل في قطاع الزراعة، ويمكن أن يسهم بالتالي في تحسين الأمن الغذائي على الأجل الأطول. شهدت أسعار الأغذية المحلية زيادات هائلة في معظم البلدان خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ سواء على مستوى التجزئة أو على مستوى باب المزرعة. وبالرغم من ارتفاع أسعار الأسمدة، فقد أفضى ذلك إلى استجابة قوية من جانب العرض في الكثير من البلدان. ومن الأساسي زيادة الاستثمار في الزراعة انطلاقاً من تلك الاستجابة القصيرة الأجل من جانب العرض، بما في ذلك توسيع المبادرات التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة وتساعدهم على دخول الأسواق، من قبيل مبادرة الشراء من أجل التقدم.

شبكات الأمان حاسمة للحد من انعدام الأمن الغذائي على الأجل القصير وإرساء الأساس للتنمية على الأجل الطويل. يجب تصميم آليات شبكات الأمان الموجهة مسبقاً وبالتشاور مع السكان الأشد ضعفاً حتى يمكن الحد بفعالية من العواقب السلبية لتقلب الأسعار.

استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة إمكانية التنبؤ بالسياسات والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة أكثر من الاستراتيجيات الأخرى. يمكن لسياسات التجارة التقييدية حماية الأسعار المحلية من تقلبات الأسواق العالمية، ولكن هذه السياسات يمكن أن تفضي أيضاً إلى زيادة تقلب الأسعار المحلية نتيجة للصدمات من ناحية المعروض المحلي، خصوصاً عندما تكون السياسات الحكومية غير مستقرة ويتعذر التنبؤ بها. ويمكن عموماً الحد من تقلب الأسعار من خلال سياسات حكومية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل وتعزز مشاركة القطاع الخاص في التجارة.

الاستثمار في الزراعة يظل حاسم الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على الأجل الطويل. سوف تحسن تلك الاستثمارات قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة وستزيد أرباح المزارعين وستجعل تكلفة شراء الغذاء ميسورة أكثر للفقراء. مثال ذلك، أن فعالية تكلفة الري وتحسين الممارسات وتطوير البذور من خلال البحوث الزراعية يمكن أن يقلل مخاطر الإنتاج التي يواجهها المزارعون، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، ويحد من تقلب الأسعار. وسوف يشكل الاستثمار الخاص الجانب الأكبر من الاستثمار المطلوب، وأما الاستثمار العام فله دور محفز في توفير السلع العامة التي لن يوفرها القطاع الخاص. ولابد أن تراعي هذه الاستثمارات حقوق المستعملين الحاليين المنتفعين بالأراضي والموارد الطبيعية المتصلة بها، وأن تعود بالخير على المجتمعات المحلية، وأن تعزز الأمن الغذائي، وألا تتسبب في إلحاق ضرر لا مبرر له بالبيئة.

# حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات  
المحلية والأمن الغذائي؟

---

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو برنامج الأغذية العالمي أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو لبرنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

ISBN 978-92-5-606927-6

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإن منظمة الأغذية والزراعة تشجع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحمية بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org) أو إلى:

Chief, Publishing Policy and Support Branch  
Office of Knowledge, Exchange, Research and Extension  
FAO  
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

٤	تقديم
٨	نقص التغذية حول العالم: أثر صدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٨	الأزمات تؤثر على الفقراء والضعفاء
١٠	تعديل منهجية منظمة الأغذية والزراعة لقياس الجوع
١١	آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد
١١	الاتجاهات السابقة والمقبلة لأسعار الأغذية العالمية
١٣	تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية
١٨	تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها
٢١	الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨
٣٢	خيارات السياسات للتصدي لتقلب وارتفاع الأسعار
٣٤	منع تقلب الأسعار المحلية في الأجل القصير: سياسات التجارة والمخزونات الاحتياطية
٣٧	التصدي لتقلب الأسعار المحتملة في المستقبل: إدارة مخاطر أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات
٣٩	التكيف مع تقلبات الأسعار بعد وقوعها: شبكات الأمان الموجهة واحتياطيات أغذية الطوارئ
٤٢	منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل: زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها
٤٤	الملحق الفني
٤٤	الجدول الملحق انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية
٤٨	الهوامش

أحدثت الأزمات الغذائية والاقتصادية آثاراً عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. والواقع أن بلداناً كثيرة في شتى أنحاء العالم لا تزال تعاني أزمات، لا سيما القرن الأفريقي. وتفرض هذه الأزمات تحديات أمام جهودنا لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وحتى لو تحقق هذا الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيكون هناك قرابة ٦٠٠ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من نقص التغذية، ولن يكون مقبولاً بأي حال من الأحوال وجود ٦٠٠ مليون شخص يعانون ويلاط الجوع يوميا. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يتدخل الآن وأن يعمل بقوة وبروح المسؤولية لاستئصال شأفة انعدام الأمن الغذائي من كوكبنا.

ويركز هذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على تقلب أسعار الأغذية. ولا تزال منظماتنا ترصد أسعار الأغذية، وقد نبهت العالم من خلال عدد من التقارير التحليلية عن اتجاهات أسعار الأغذية واستمرار تقلبها في السنوات الأخيرة نظراً لما يثيره ذلك من قلق بين الحكومات والأشخاص في جميع أنحاء العالم. والواقع أن التوقعات تشير على نطاق واسع إلى استمرار ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية في المستقبل. ولذلك سعدنا بانهماك وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي المصارف المركزية (مجموعة العشرين) في عام ٢٠١١ ببحث خيارات سياسات الحد من تقلب أسعار الأغذية.

وينقب هذا التقرير في أعماق التحليلات العالمية باستخدام مصادر المعلومات والدراسات التي لم تكن متاحة من قبل للوقوف على ما وقع في الأسواق المحلية ولاستخلاص الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ويؤكد التقرير بشكل خاص أن أثر تغيرات الأسعار العالمية على الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل سياق على حدة. وهذا الأثر يتوقف على نوع السلعة والسياسات الوطنية التي تؤثر على انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، والخصائص الديموغرافية والإنتاجية التي تميز مختلف الأسر، ومجموعة من العوامل الأخرى. ويوحى تنوع الآثار داخل البلدان وفيما بينها إلى الحاجة إلى تحسين البيانات والتحليل حتى يتسنى للحكومات تنفيذ سياسات أفضل. فالسياسات الأفضل التي يمكن التنبؤ بها لا تساعد فحسب على الحد من الآثار الجانبية غير المرغوبة على البلدان الأخرى، بل يمكنها أيضاً أن تحد في الوقت ذاته من انعدام الأمن الغذائي وتقلبات الأسعار المحلية في مواطنها. ويميز هذا التقرير أيضاً بوضوح بين مستوى أسعار الأغذية وتذبذب أسعار الأغذية (تقلب الأسعار) لأن تكاليف وفوائد ارتفاع أسعار الأغذية تختلف اختلافاً كبيراً عن تكاليف تقلب الأسعار، وبخاصة عندما يتعذر التنبؤ بالتذبذبات.

وما زلنا نؤكد أيضاً أهمية النهج المزدوج المسار الذي يرمي إلى تحسين الحصول على الغذاء في الأجل القصير وإنتاج الغذاء في الأجل المتوسط لتحقيق تحسينات طويلة الأمد في الأمن الغذائي. ومن الأهمية الحاسمة على الأجل القصير تصميم شبكات أمان فعالة من حيث التكلفة لتقديم المساعدة الموجهة المناسبة إلى الأشخاص المناسبين في القوت المناسب. وهذه التدخلات القصيرة الأجل مهمة للأسر الفقيرة لأن مجرد التوقف، ولو مؤقتاً، عن تناول مدخول الطاقة والبروتين والفيتامينات والمعادن خلال الأيام الألف الأولى من عمر الطفل يمكن أن يفضي إلى تقليص دائم في قدراته الإدراكية وبالتالي القدرة على كسب الدخل. ويمس ذلك، في بعض الحالات، المستهلكين الذين يتأثر دخلهم الذي يمكنهم التصرف فيه تأثيراً شديداً بارتفاع أسعار الأغذية. والمزارعون الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة هم من سيحتاجون إلى المساعدة في حالات أخرى حتى يمكنهم مواجهة ارتفاع أسعار المدخلات التي قد تؤدي في ظل غياب أسواق الائتمان السليمة الأداء إلى منع هؤلاء المزارعين من دفع عجلة إنتاجهم وتوفير الإمدادات المطلوبة بشدة في الأسواق المحلية والعالمية، فضلاً عن زيادة دخلهم.

والاستثمار في الزراعة على الأجل الطويل وتحسين قدرة المزارعين على الصمود هو السبيل لتوفير الغذاء باستمرار للجميع والحد من التأثير بتقلبات الأسعار والكوارث الطبيعية من قبيل موجات الجفاف. يجب أن تصل إلى المزارعين البذور المحسنة وتقنيات الإدارة الزراعية وكذلك نظم الري والأسمدة التي تحقق زيادة كبيرة في الإنتاجية وتقلص مخاطر الإنتاج، وبخاصة بين أصحاب الحيازات الصغيرة، سواء عن طريق القطاع الخاص أو القطاع العام. ويجب أن تضمن الحكومات تهيئة بيئة تنظيمية شفافة يمكن التنبؤ بها، وأن تعزز الاستثمار الخاص، وتزيد الإنتاجية الزراعية. ويجب أن نحد من هدر الغذاء في البلدان المتقدمة من خلال التثقيف والسياسات، وأن نقلص خسائر الأغذية في البلدان النامية عن طريق دفع عجلة الاستثمار في سلسلة القيمة بأسرها، وبخاصة في مرحلة التجهيز بعد الحصاد. ومن الأهمية الحاسمة للأمن الغذائي لكثير من أفقر أفراد المجتمع تحقيق إدارة مستدامة لمواردنا الطبيعية وغاباتنا ومصايد أسماكنا.

إننا متفائلون إزاء إمكانية تحقيق الأمن الغذائي العالمي. لقد أحرزنا تقدماً في الماضي وسنحقق تقدماً أكبر في المستقبل، ولكن ذلك مرهون بالتزامنا بوضع سياسات ملائمة، وبشفافية المعلومات عن الأسواق، وبالتحليل السليم، والعلم النافع، والتمويل الكافي من أجل تدخلات ملائمة. ولا بد للمجتمع الدولي بأسره أن يلتزم بزيادة

التركيز على نظام الأغذية الزراعية ليس فقط في السنوات القليلة المقبلة بل حتى يحين الوقت الذي يتمتع فيه الجميع في كل الأوقات بفرص مادية واجتماعية واقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وفقاً لأفضلياتهم للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وحتى عندئذ يجب أن يظل الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي أولوية للحكومات الوطنية والمجتمع العالمي ضماناً لاستدامة الانجازات. ولا بد أن تصبح زيادة الاستثمار في الزراعة، وشبكات الأمان الموجهة إلى أشد الضعفاء، وتدابير الحد من تقلب أسعار الأغذية، جزءاً لا يتجزأ من هذا الالتزام.

وهذا هو الإصدار الثالث من هذا التقرير الذي تعده منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في ذلك المشروع المثمر. وينضم إلينا للمرة الأولى هذا العام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي ظل هذا التعاون بين منظماتنا الثلاث نتوقع مواصلة الارتقاء بأهمية ما يتضمنه التقرير من تحليلات ودقة ما يتوصل إليه من نتائج. ونوجه شكرنا أيضاً إلى وزارة الزراعة الأمريكية على إبدائها الاستعداد باستمرار لتقاسم خبرتها معنا والمساهمة في هذا التقرير.

جوزيت شيران  
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

كانايو نوانزي  
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جاك ضيوف  
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة



أعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولى مهمة التنسيق الفني للمطبوع David Dawe (الذي تولى أيضاً مهمة التحرير الفني للتقرير)، وKeith Wiebe وKostas Stamoulis، من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وتولت Michelle Kendrick تنسيق جميع خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية وتخطيط الصفحات والنشر. وقدمت Anna Doria Antonazzo دعماً إدارياً متميزاً طيلة عملية إعداد التقرير، وتولى موظفو شعبة الإحصاء توفير البيانات الأساسية عن نقص التغذية.

وهذه هي السنة الثالثة التي تشترك فيها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معاً في إعداد هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً في نشر تقرير هذا العام. وتولت Lynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) وGeoffrey Livingston (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) تنسيق الدعم المقدم من المؤسسة التي يعمل فيها كل منهما. وقدم أيضاً Kevin Cleaver وShantanu Mathur من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التشجيع لهذا المشروع المشترك.

وساهمت شعبة الإحصاء التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد الفصل المعنون "نقص التغذية حول العالم" بمدخلات فنية رئيسية ساهم بها كل من Carlo Cafiero، Pietro Gennari، Josef Schmidhuber، وShahla Shapouri (من دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية).

وتولت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إعداد الفصول الثلاثة المتبقية بمساهمات فنية من Mulat Demeke (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وGeorge Rapsomanikis وAdam Prakash، من شعبة التجارة والأسواق؛ وAna Paula de la O وElisabeth Garner وCampos، من شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية. وأعد Paul Vantomme من إدارة الغابات الإطار المتعلق بالغابات والأمن الغذائي. وساهمت Lynn Brown من برنامج الأغذية العالمي بالإطار المتعلق بتجربة برنامج الأغذية العالمي خلال أزمة الغذاء. وساهم George Rapsomanikis من شعبة التجارة والأسواق بالإطار المتعلق بنتائج اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين.

وأعد Carlo Cafiero وCinzia Cerri والملحق الفني بتوجيه من Pietro Gennari، وبدعم من Gladys Moreno-Garcia وSeevalingum Ramasawmy، وKari Rummukainen وNathalie Troubat من شعبة الإحصاء. وكانت التعليقات والاقتراحات والمدخلات الخارجية القيمة التي ساهم بها Derek Headey (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية) Peter Timmer (جامعة هارفرد) في المسودة الأولى لهذا التقرير بالغة الفائدة، وكذلك التعليقات المقدمة خلال مختلف المراحل من Ann Tutwiler، نائبة المدير العام للمعرفة، منظمة الأغذية والزراعة؛ وBoubaker BenBelhassen، في مكتب المدير العام؛ وErdgin Maney (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCarlo Cafiero وJosef Schmidhuber (شعبة الإحصاء)؛ وMerritt Cluff، وDavid Hallam وJamie Morrison (شعبة التجارة والأسواق)؛ وEve Crowley (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية)؛ وHubert George من قسم إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، شعبة الأراضي والمياه، وAstrid Agostini، وSophie Descargues، وGuy Evers، وClaudio Gregorio، ومحمد منصور، وSuzanne Raswant، وEugenia Serova، وGarry Smith، وBenoist Veillerette، من إدارة التعاون التقني في شعبة الاستثمار؛ وLouis Bockel، وKarel Callens، وArianna Carita، وRichard China، وGunther Feiler، وStefano Gavotti، وDavid Phiri من إدارة التعاون التقني، شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج؛ وGhanesh Thapa من شعبة آسيا (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية). وقدم كل من Ali Doroudian وCristian Morales-Opazo دعماً قيماً في مجال البحوث. وحصلنا على بيانات متنوعة تفضل بتقديمها كل من Solomon Asfaw، وRomina Cavatassi (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وErika Felix، وIrina Maltoglou من شعبة المناخ والطاقة والحياة التابعة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ وMousa Kabore (المدير) وAdama Koursangama، إدارة السياسات المستقبلية والإحصاءات الزراعية والغذائية، والإدارة العامة لتحسين الاقتصاد الريفي، ووزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك في بوركينا فاسو؛ وPiedad Moyá (المعهد الدولي لبحوث الأرز).

وحسن Paul Neate من سهولة قراءة التقرير بشكل كبير، وقدم الدعم التحريري للغة الإنجليزية. وقدمت كل من Flora di Carlo وشركة Visiontime خدمات التحرير اللغوي والرسوم البيانية وتخطيط الصفحات. وقدمت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية في منظمة الأغذية والزراعة، خدمات الترجمة والطباعة.







# نقص التغذية حول العالم: أثر صدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

## الأزمات تؤثر على الفقراء والضعفاء

### الرسالة الرئيسية

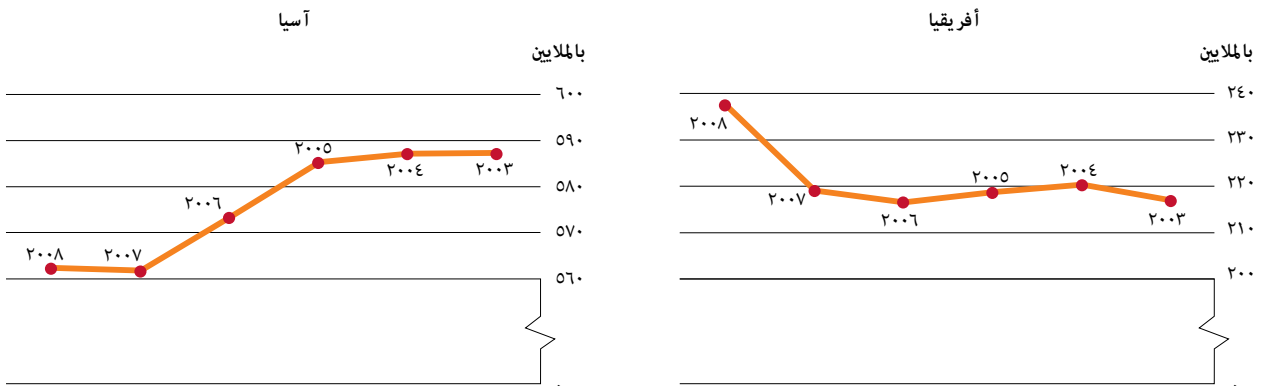
تسببت الأزمات الغذائية والاقتصادية في آثار عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. وتمكنت بعض البلدان الكبرى من عزل أسواقها عن الأزمة من خلال سياسات التجارة التقييدية وحماية مستهلكيها عن طريق شبكات الأمان. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية.

ما يكفي لشراء الأغذية بأسعار مرتفعة؛ ولم يكن بوسعها أيضاً أن تختار فرض قيود على الصادرات، ولم يكن أمامها سوى تحمل تبعات الأزمة، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية المحلية ارتفاعاً كبيراً في تلك البلدان التي يقع معظمها في أفريقيا. ويبين الشكل ١ تباين اتجاهات نقص التغذية في أفريقيا وآسيا. وظل عدد ناقصي التغذية فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثابتاً تقريباً في آسيا (زيادة بنسبة ٠,١ في المائة)، بينما ازداد عددهم بنسبة ٨ في المائة في أفريقيا. وكانت سياسات التجارة عاملاً مهماً في تحديد النتائج، حيث فرضت بلدان كثيرة قيوداً على الصادرات أو قلصت الحواجز أمام الواردات. وبالإضافة إلى سياسات التجارة كان إطلاق المخزون العام وتقديم إعانات للمستهلكين من بين أكثر التدابير المتخذة شيوعاً في البلدان التي سعت إلى احتواء مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية<sup>٢</sup>. وظهرت عموماً ثلاث مجموعات رئيسية من البلدان تميّزت بقدرتها على الحد من صدمة الأسعار أو التخفيف من آثارها. ويصور الشكل ٢ هذه المجموعات وما مرت به من تجارب ضمن بعدين اثنين: النسبة المئوية للتغير في أسعار الأغذية المحلية بالقيمة الحقيقية خلال

تباين الأثر المتوقع لصدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على عدد ناقصي التغذية تبايناً ملحوظاً بين مختلف الأقاليم وفردى البلدان<sup>١</sup>. وكانت مختلف أوضاع التجارة الصافية (مثل التصدير أو الاستيراد) ومختلف استجابات السياسات لصدمة الأسعار والدخل هي السبيل لتحقيق جملة النتائج. وتأثرت في العادة البلدان الفقيرة والمستوردة للغذاء أكثر من غيرها بتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية. فهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطات وليس لديها من موارد الميزانية

### الشكل ١

نقص التغذية في العالم: اتجاهان مختلفان اختلافاً كبيراً بعد الأزمات



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أثناء الأزمات، وتسفر قيود التصدير عن خسائر في الإيرادات الحكومية وتقلل احتمالات المكاسب التي يمكن أن يحققها المزارعون عن طريق زيادة إنتاجهم استجابة لارتفاع الأسعار. وينطوي الاحتفاظ بمخزون غذائي على تكلفة باهظة، وهو ما يعني أن المخزونات ربما لا تكون متاحة في البلدان الفقيرة قبل اندلاع الأزمة لتعويض أي نقص في الإنتاج المحلي. وتظهر المجموعة الأولى من البلدان، بما فيها الصين والهند، في أدنى الجهة اليمنى من الشكل ٢. ومما يؤسف له أن القيود على التصدير أدت إلى مفاومة زيادات الأسعار في الأسواق الدولية وعمقت آثار نقص الأغذية في البلدان المعتمدة على الواردات.

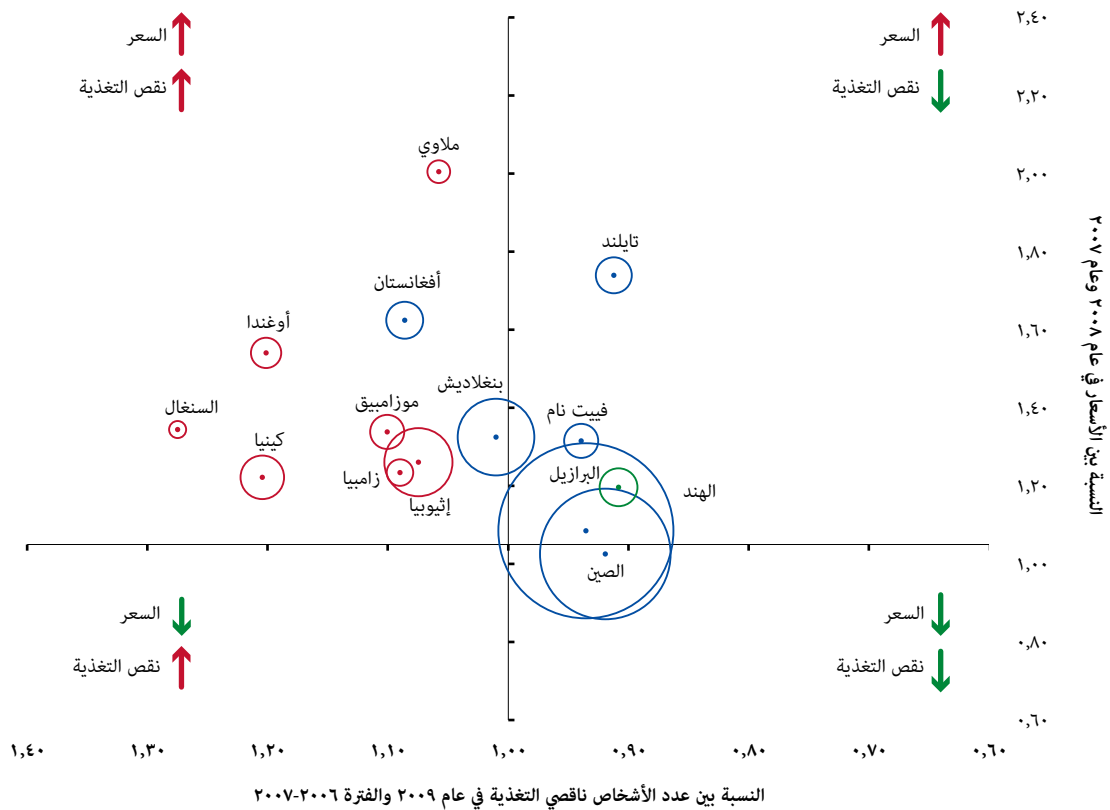
واستفادت المجموعة الثانية من ارتفاع الأسعار بالنظر إلى أن أغلبية الفقراء في تلك البلدان بائعون صافون للغذاء. وارتفع دخلهم عموماً في ظل ارتفاع الأسعار حتى وإن تقلصت جزئياً بعض الأرباح نتيجة لارتفاع أسعار مدخلات من قبيل الأسمدة أو البذور أو الوقود. وغالباً ما تكون تلك البلدان مُصدراً صافياً للغذاء وتتوزع فيها الأراضي توزيعاً متساوياً تقريباً (يعني ذلك ازدياد عدد المزارعين الذين لديهم فائض للبيع). وتظهر هذه المجموعة من البلدان، بما فيها تايلند وفيت نام، في الأغلب في أعلى الجهة اليمنى من الشكل ٢.

الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨، والنسبة المئوية للتغير في عدد ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩. ولم تطراً في المجموعة الأولى سوى زيادات طفيفة نسبياً في الأسعار المحلية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨، واقترون ذلك بالتحرك نحو تقليص نقص التغذية. وتظهر هذه البلدان بالقرب من أدنى الجهة اليمنى من الشكل. وأما المجموعة الثانية التي تقع بالقرب من أعلى الناحية اليمنى من الشكل فقد شهدت زيادات كبيرة نسبياً في الأسعار المحلية، ولكنها أحرزت تقدماً في الحد من نقص التغذية. وأخيراً، طرأت أيضاً زيادات كبيرة نسبياً في الأسعار المحلية لدى المجموعة الثالثة ولكنها تعرضت لارتفاع في معدلات نقص التغذية. وتقع هذه البلدان في الجانب الأعلى من يسار الشكل.

واستخدمت المجموعة الأولى من البلدان جملة تدابير شملت فرض قيود على التجارة، وإنشاء شبكات أمان، وتحرير المخزون. وسمح ذلك لبلدان تلك المجموعة بحماية أسواقها الغذائية من الاضطرابات الدولية، ولكن فعالية تلك السياسات تتوقف على امتلاك الموارد اللازمة لتنفيذ تلك السياسات. وتتطلب برامج شبكات الأمان الشاملة (مثلما في البرازيل) نفقات قد يعجز الكثير من البلدان عن تحملها، وبخاصة في

الشكل ٢

الاختلافات بين البلدان في القدرة على الصمود في وجه صدمات أسعار المواد الغذائية



ملاحظات: يتناسب حجم الفقاعات مع عدد ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٨. وتظهر البلدان الأفريقية باللون الأحمر، والبلدان الآسيوية باللون الأزرق، وبلدان أمريكا اللاتينية باللون الأخضر. الأسعار المستخدمة هي أسعار تجزئة الأغذية الأساسية بعد تعديلها لمراعاة التضخم في الأسواق الرئيسية ومرجحة بعدد السكان في كل سوق وبوصلة الطاقة المستهلكة في كل نوع من أنواع الأغذية الأساسية. مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة.

اضطرت إلى الاعتماد على برنامج الأغذية العالمي لمساعدة ٦٠٠ ٠٠٠ مستفيد (من خلال التغذية المدرسية ومراكز صحة الأم والطفل) في عام ٢٠٠٨. وباعت الحكومة الإثيوبية ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠ طن من القمح من احتياطي الحبوب لما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ من فقراء المناطق الحضرية، واستوردت ١٥٠ ٠٠٠ طن من القمح فيما بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ لتلبية الطلب في المناطق الحضرية، بينما قام برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية بتوصيل ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان المحتاجين إلى مساعدة غذائية.

وتتألف المجموعة الثالثة من بلدان تعتمد عموماً على الواردات الغذائية. وتأثرت هذه البلدان بالارتفاع في الأسعار الدولية للسلع الغذائية ولم يكن لديها عموماً مخزونات كافية ولم تمتلك موارد الميزانية التي تمكنها من توفير حماية كافية للأمن الغذائي للفقراء. وتحملت تلك البلدان تبعات الأزمة (انظر البلدان الواقعة أعلى الجهة اليسرى من الشكل ٢). وكانت كميات الأغذية التي استوردها الكثير من تلك البلدان تجارياً أقل بكثير من المطلوب نتيجة لنقص النقد الأجنبي واضطرت إلى طلب مساعدات خارجية ومعونة غذائية. مثال ذلك أن حكومة بوركينا فاسو باعت الحبوب بأسعار مدعومة ولكنها



## تعديل منهجية منظمة الأغذية والزراعة لقياس الجوع

وأسعار الغذاء. ويجري العمل أيضاً على تحسين إنشاء موازنات الأغذية. ويجري تجهيز عدد كبير من مسوح النفقات الأسرية لتحسين تقدير توزيع الاستهلاك الغذائي داخل البلدان. وسيجري أيضاً تكميل مقاييس المنظمة لنقص التغذية بعدد من المؤشرات الأخرى التي تهدف إلى تحسين رصد الجوانب المتعددة لانعدام الأمن الغذائي. وتشمل عملية تعديل منهجية المنظمة مشاورات مع خبراء من جميع أنحاء العالم. وعرضت عدة اقتراحات خلال حلقة عمل أقامتها الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة في فبراير/شباط ٢٠١١ في واشنطن العاصمة وكذلك خلال اجتماع مائدة مستديرة عقدت تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي في روما في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك ستعقد ندوة علمية دولية في يناير/كانون ٢٠١٢ في روما. وترى المنظمة أن تلك المشاورات أساسية لمواصلة تحسين منهجية قياس الجوع.

طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعها الذي عقد في عام ٢٠١٠ من المنظمة استعراض منهجيتها لتقدير نقص التغذية حتى يمكن توفير تحديثات في مواعيد أنسب ومراعاة كل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تحليل العدد الكبير من الاستقصاءات الأسرية التي باتت متاحة في السنوات الأخيرة. وهكذا، فإن هذه السنة تشهد تحولاً في الوقت الذي تعكف فيه المنظمة على تعديل منهجيتها. ولذلك، لا يتضمن تقرير هذا العام عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أي تحديث لتقديرات أعداد الأشخاص ناقصي التغذية في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كما لم يتم إجراء أي تقدير للأعداد في عام ٢٠١١. وسوف تجري المنظمة في إطار تحسين منهجيتها عدة تعديلات تشمل تعديل طريقة تقييم كيفية تأثر نقص التغذية بالتغيرات التي تطرأ على فرص الحصول على الغذاء نتيجة للتغيرات في الدخل



# آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم: التكاليف والفوائد

## الاتجاهات السابقة والمقبلة لأسعار الأغذية العالمية

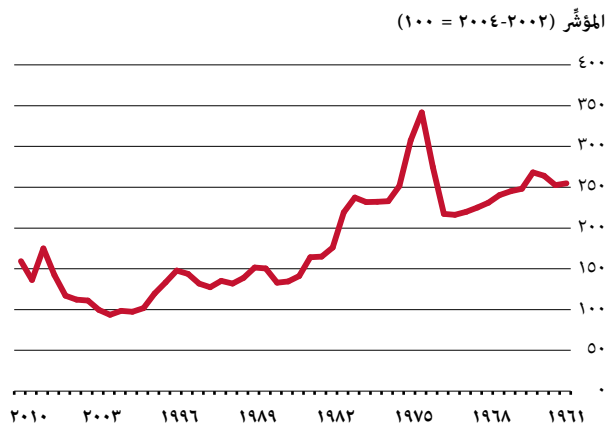
### الرسالة الرئيسية

من المرجح أن يستمر ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية. سوف يزداد الطلب من المستهلكين في الاقتصادات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وسوف تؤدي أي توسعات أخرى في إنتاج الوقود الحيوي إلى فرض ضغوط إضافية على نظام الأغذية. وتوجد في جانب العرض تحديات بسبب الموارد الطبيعية المتزايدة شحاً في بعض الأقاليم، فضلاً عن انخفاض معدل نمو غلات بعض السلع. وقد يزداد تقلب أسعار الأغذية نتيجة لازدياد قوة الصلات بين الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة وازدياد وتيرة الصدمات الناجمة عن تغير الأحوال الجوية.

- البترول والأسمدة بسبب الموارد الكثيفة التي يتطلبها نموها الاقتصادي، (ب) زيادة الطلب على اللحوم، وبالتالي ازدياد الطلب على علف الحيوانات، في ظل تنوع النظم الغذائية؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج (مثل مضخات الري والآليات) وتكاليف النقل نتيجة لارتفاع أسعار البترول والأسمدة؛
- نمو غلات الحبوب (والإنتاج) بوتيرة أبطأ، وبخاصة غلات الأرز والقمح خلال السنوات العشرين الماضية نتيجة لتدني الاستثمار على امتداد العقود الثلاثة السابقة؛
- ازدياد الطلب على أسواق السلع الآجلة نتيجة للمضاربات وتنوع الحافظات؛
- انخفاض مستوى المخزونات الذي نجم في جانب منه عن بعض العوامل المشار إليها أعلاه؛

### الشكل ٣

تكلفة الغذاء انخفضت منذ مطلع ستينات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٢ فيما عدا ذروة بلغت في مطلع سبعينات القرن الماضي ثم أخذت في الارتفاع منذ ذلك الحين



ملاحظات: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بعد إجراء التعديلات اللازمة لمراعاة التضخم في الفترة ١٩٦١-٢٠١٠ بحسب استخدام الأسعار الدولية للحبوب وبذور الزيت واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ولم يبدأ حساب المؤشر الرسمي لأسعار الغذاء إلا منذ عام ١٩٩٠؛ ويمتد المؤشر في هذا الشكل إلى عام ١٩٦١ باستخدام معلومات غير مباشرة عن الأسعار. ويقاس المؤشر التحركات التي تطرأ على الأسعار الدولية وليس على الأسعار المحلية. ويُستخدم معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار الغذاء بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة الاسمية. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

- انخفضت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية بعد تعديلها لمراعاة التضخم انخفاضاً كبيراً منذ مطلع ستينات القرن الماضي حتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما تدنت إلى أدنى مستوى لها (الشكل ٣). وازدادت الأسعار بوتيرة بطيئة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦ ثم اتجهت بعد ذلك إلى الصعود منذ عام ٢٠٠٦ حتى منتصف عام ٢٠٠٨ قبيل هبوطها في النصف الثاني من تلك السنة. وبوغت الكثيرون بالزيادات الفجائية التي أفضت إلى ازدياد القلق بشأن قدرة الاقتصاد الغذائي العالمي على توفير ما يكفي لإطعام مليارات الأشخاص الآن وفي المستقبل. وعلى الرغم من تباين درجات الأهمية التي يعلّقها مختلف المراقبون على مختلف العوامل، فإن هناك اتفاقاً عاماً قوياً نسبياً في الآراء بشأن مساهمة عوامل متعددة في زيادات الأسعار التي بدأت في عام ٢٠٠٣. وتشمل هذه العوامل ما يلي:
- صدمات الأحوال الجوية من قبيل الجفاف في أستراليا (٢٠٠٥-٢٠٠٧) الذي أدى إلى تقليص إنتاج القمح والتجارة؛
  - سياسات تعزيز استخدام الوقود الحيوي (التعريفات والإعانات ومستويات الاستخدام المرخصة) التي أدت إلى زيادة الطلب على الذرة والزيوت النباتية؛
  - تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛
  - النمو الاقتصادي على الأجل الأطول في العديد من البلدان النامية الكبرى مما أسفر عن الآتي: (أ) فرض ضغوط على أسعار

• سياسات التجارة، مثل حظر التصدير وتكاليف الحكومات على الشراء، مما شجع المنتجين على تجميد المعروض، وشجع التجار على زيادة المخزونات، ودفع بالمستهلكين إلى التزاحم على الشراء.

عندما انخفضت الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ كان هناك بعض الأمل في أن تستقر الأسعار ولكن ربما عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل ارتفاعها. ولكنها بدأت في منتصف عام ٢٠١٠ مرة أخرى في الزيادة بوتيرة سريعة (الشكل ٣). وأدى ذلك إلى تجدد القلق إزاء ارتفاع الأسعار ودفع ذلك أيضاً بمسألة تقلب الأسعار إلى مكان الصدارة؛ ويبدو أن أسعار السلع الغذائية العالمية قد تمر بفترات متكررة من الصعود والهبوط في المستقبل.

هل سيستمر ارتفاع الأسعار وازدياد التقلبات في المستقبل؟ يشير الكثير من نماذج التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل إلى أن مستويات أسعار السلع الغذائية ستظل مرتفعة نسبياً خلال العقد المقبل أو نيف. مثال ذلك، أن التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١١<sup>٤</sup> تشير إلى أن الأسعار العالمية للأرز والقمح والذرة ويزور الزيت في السنوات الخمس الممتدة من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ستزداد بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤٠، و٢٧ و٤٨، و٣٦

في المائة على التوالي مقارنة بالسنوات الخمس الممتدة من ١٩٩٨/١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وتشير التوقعات عموماً إلى أن الأسعار سترتفع بسبب ازدياد الطلب نتيجة للضغوط الناجمة عن استمرار النمو السكاني والاقتصادي وكذلك الزيادة المتوقعة في استخدام الوقود الحيوي (تبعاً لسياسات الوقود الحيوي وسعر النفط). وعلى جانب العرض، إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع فإن تكاليف الإنتاج الزراعي ستزداد وستساهم بذلك في رفع أسعار الأغذية. وتطرح قيود الموارد الطبيعية، وبخاصة تغيّر المناخ وقلة توفر الأراضي المنتجة والمياه في بعض الأقاليم، تحديات هائلة أمام إنتاج الغذاء بأسعار ميسورة.<sup>٥</sup> ومن ناحية أكثر إيجابية ما زالت هناك إمكانات كبيرة لرفع مستوى إنتاجية المحاصيل من خلال التكنولوجيات الجديدة وتحسين الإرشاد والحد من خسائر سلسلة الإمدادات. على أن هذه المكاسب لن تتحقق بدون زيادة الاستثمار. وربما تكون هناك أيضاً إمكانية لزيادة توسيع الأراضي في أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وأوكرانيا وإن كان ذلك سيعتمد هو الآخر على إجراء استثمارات ملائمة. وعلاوة على ذلك، قد ينطوي التوسع في الأراضي أيضاً على آثار بيئية سلبية.

وهناك أيضاً دلائل قوية تؤكد أنه بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية فإنها ستزداد أيضاً تقلباً في المستقبل. وإذا ازدادت

## الإطار ١

## بعض المفاهيم الرئيسية: مستويات الأسعار، وتقلبات (تفاوتات) الأسعار، وعدم إمكانية التنبؤ بالأسعار

تكاليف وفوائد الأسعار المرتفعة اختلافاً كبيراً عن تكاليف وفوائد الأسعار المتقلبة على النحو المبين في "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية" و"تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها". ومن الاختلافات الأساسية الأخرى الفرق بين التفاوت وعدم إمكانية التنبؤ. وهناك العديد من الأسباب وراء تفاوت الأسعار، ولكن بعض تغيّرات الأسعار قد يتعذر بدرجة كبيرة التنبؤ بها. والمثال التقليدي للتغيرات التي يمكن التنبؤ بها في أسعار الأغذية هو التقلبات الموسمية حيث تبلغ الأسعار أدنى مستوياتها في أثناء الحصاد وبعده مباشرة، وتبلغ أعلى مستوياتها قبل الحصاد مباشرة. وعلى الرغم من أن التغيرات الموسمية ليست ثابتة تماماً من سنة لأخرى، فإنها متشابهة في كثير من الأحيان من سنة إلى السنة التي تليها. ومن الناحية الأخرى، فإن صدمات الأحوال الجوية يتعذر في العادة التنبؤ بها وقد تفضي إلى تغييرات لا يمكن التنبؤ بها في الأسعار، وبخاصة إذا كان المخزون منخفض أصلاً. ولذلك، من السهل نسبياً توقع بعض تغيّرات الأسعار بينما يتعذر أكثر التنبؤ ببعضها الآخر. وتختلف تكاليف وفوائد تغيّرات الأسعار التي يمكن التنبؤ بها عن التغيرات التي يتعذر التنبؤ بها.

من المهم عند تحليل أسعار الغذاء التمييز بين عدة مفاهيم مترابطة ولكنها مختلفة. وينبع أحد الاختلافات من الفرق بين متوسط الأسعار بمرور الوقت وتفاوت (تقلب) الأسعار بمرور الوقت. ويمكن لمتوسط الأسعار أن يتغيّر بدون أن يطرأ أي تغيير على تفاوت الأسعار. ويمكن أن يحدث ذلك ببساطة عندما يقوم بلد مستورد للغذاء بفرض رسوم ثابتة على الواردات، وفي هذه الحالة تؤدي الرسوم المفروضة إلى رفع أسعار المواد الغذائية ولكنها في معظم الأحوال لا تؤثر على تفاوت الأسعار المحلية. ويمكن أيضاً في المقابل أن يطرأ تغيّر على تقلب الأسعار بدون أي تغيير في متوسط مستوى السعر. وقد يحدث ذلك مثلاً إذا ازدادت تغيّرات الأحوال الجوية وظل متوسط إنتاج الأغذية على حاله دون تغيير. وعليه فإن هناك ارتباطاً بين مستوى الأسعار وتقلب الأسعار اللذين يتحدد كل منهما بالعرض والطلب. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار يرتبط في الغالب بارتفاع معدل التقلب. ويشجع ارتفاع الأسعار الأشخاص في النهاية على السحب من مخزوناتهم، وهو ما يمكن أن يخفف من تغيّرات الأسعار التي كان يمكن أن تنشأ في حالات أخرى عن صدمات العرض والطلب. على أنه بمجرد سحب المخزون فإن النظام يصبح عرضة لصدمات أخرى في العرض والطلب؛ ويعني عدم وجود مخزون احتياطي أن تفاوت الأسعار سيزداد أكثر مما لو توفرت المخزونات. وبالرغم من هذه العلاقة، فإن من المهم التمييز بين المفهومين. ففي أحدهما يمكن أن ترتفع الأسعار ولكنها تظل ثابتة. وبالنسبة للمفهوم الآخر تختلف

<sup>١</sup> يستخدم التفاوت وعدم الثبات والتقلب بنفس المعنى في هذا التقرير.

## كيفية قياس تقلبات الأسعار

المراقبين بشأن طبيعة الاتجاه الأساسي (كأن يكون مثلاً خطياً أو تربيعياً).  
وكبدل لمعامل التباين يستخدم الاقتصاديون في كثير من الأحيان الانحراف المعياري للتغيرات في لوغارتم الأسعار<sup>١</sup> ولا ينطوي ذلك أيضاً على أي وحدات ولكنه أقل تأثراً بالاتجاهات القوية التي تظهر بمرور الوقت.

C.L. Gilbert and C.W. Morgan. 2010. Review: Food price volatility. *Philosophical Transactions* of the Royal Society B, 365: 3023-3034

أبسط طريقة لقياس تقلب الأسعار هو معامل التباين، وهو الانحراف المعياري للأسعار على امتداد فترة زمنية معينة مقسوماً على متوسط الأسعار خلال نفس الفترة الزمنية. ومن مزايا هذا المقياس أنه لا يتضمن أي وحدات. ويسهل ذلك مثلاً مقارنة تقلبات الأسعار المحلية التي تقاس في مختلف البلدان. على أن معامل التباين يمكن أن يؤدي إلى انطباعات مضللة إذا كانت البيانات تنطوي على اتجاهات قوية لأن تحرك الاتجاهات سيدخل في حساب التقلبات. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي أسلوب مقبول عالمياً لإزالة مكون الاتجاه بسبب اختلاف أفكار مختلف

الأسعار وازدياد تقلبها كبيرة بالقدر الكافي لتبرير بذل جهود جادة من أجل فهم ما يمكن القيام به لتقليص احتمالات ارتفاع الأسعار أو ازدياد التقلبات، أو للتعامل مع العواقب عندما لا يمكن تلافي تلك الزيادات. على أنه من المهم عند النظر في أنسب خيارات التصدي لارتفاع و/أو تقلب الأسعار ألا يغيب عن الأذهان أن مستوى وتقلب الأسعار هو نتاج عوامل مختلفة تؤثر على العرض والطلب. وسوف يشدد هذا التقرير كذلك على أن أسباب و آثار ارتفاع و/أو تقلب الأسعار معقدة لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل سياق على حدة، أي أنها تتوقف على السلعة قيد النظر والعوامل المحددة (السياسات وأسعار صرف العملات الأجنبية والاعتماد على الواردات) المؤثرة على نقل الأسعار في مختلف الظروف، والخصائص الديمغرافية للأسر وأنماط إنتاجها واستهلاكها، والكثير من المتغيرات الأخرى. ولذلك فإن الرسالة الأساسية المستخلصة هي أن تدخلات السياسات ينبغي أن تراعي السياق المحدد المراد تطبيقها فيه.

وتيرة الظواهر الجوية الشديدة فسوف يزداد تواتر صدمات الإنتاج، وهو ما من شأنه أن يزيد من تقلب الأسعار. وعلاوة على ذلك، فقد أدت السياسات المتعلقة بالوقود الحيوي إلى إيجاد صلات جديدة بين سعر النفط وسعر السلع الغذائية. وعندما تزداد أسعار النفط فإن الطلب على الوقود الحيوي يزداد هو الآخر ويرفع بالتالي أسعار الأغذية ويحدث عكس ذلك عندما تنخفض أسعار النفط<sup>٢</sup>. وبالنظر إلى أن أسعار النفط العالمية ظلت على مر تاريخها أكثر تقلباً من أسعار الأغذية فقد تتعرض أسواق الأغذية العالمية هي الأخرى لتقلبات متزايدة. وقد تفضي أيضاً زيادة المشاركة (من خلال صناديق المعاشات التقاعدية على سبيل المثال) في الأسواق المالية التي يمولها مؤشر السلع التجارية إلى زيادة التقلبات رغم احتدام الجدل حول هذه المسألة بدون التوصل إلى اتفاق عام واضح في الآراء.

وعلى الرغم من عدم إمكانية التيقن من حجم الزيادات المقبلة سواء في مستوى الأسعار أو في تقلبها فإن مخاطر ارتفاع



## تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية

## الرسالة الرئيسية

تصل فوائد ارتفاع الأسعار على الأجل القصير أساساً إلى المزارعين الذين لديهم فائض كبير للتسويق، وهؤلاء المزارعون ليسوا أفقر الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، يشتري أفقر الناس عادةً أغذية أكثر مما يبيعون. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي في الغالب إلى مفاقمة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية. غير أن ارتفاع الأسعار يمثل فرصة لحفز الاستثمار في الزراعة على الأجل الطويل والمساهمة بالتالي في الأمن الغذائي المستدام في المدى الأبعد.

نتناول أولاً آثار ارتفاع (أو انخفاض) مستويات الأسعار. وينطوي مستوى أسعار السلع الغذائية على نوعين متميزين من التأثير. ويمكن للأسعار في الأسواق الدولية أن تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، مثل ميزان المدفوعات، وعجز الميزانية، وأسعار الصرف، بينما تؤثر الأسعار المحلية على الفقر، وما يتحصل عليه الأفراد من الطاقة والتغذية. (تناقش الصلات بين الأسعار الدولية والمحلية بالتفصيل في "الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨"، الصفحات: ٢١-٣١).



## ■ الآثار على الاقتصاد الكلي

وفيما يتعلق بالآثار المالية فإن أثر ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشده في البلدان التي تشكل فيها إعانات الغذاء جزءاً مهماً من الميزانية. وبالنسبة للمستوردين، سوف تنطوي تكلفة ارتفاع الأسعار على أثر مالي مباشر إذا لم تستمر الإعانات فحسب، بل وازدادت أيضاً للتعويض عن ارتفاع الأسعار. وسوف ينطوي ذلك على أثر مهم من حيث تكاليف الفرص البديلة حتى في البلدان المُصدرة التي تدعم الاستهلاك المحلي. وفي كلتا الحالتين، يمكن لمستويات الإعانات المرتفعة أن تقلل الأموال المتاحة للاستثمار في السلع العامة، من قبيل البحوث الزراعية، والتعليم، والصحة، والطرق. ويمكن لتقليص الإنفاق على تلك البنود أن يقلل من النمو الاقتصادي على الأجل الطويل، وهو ما حدث بالفعل في أمريكا اللاتينية.<sup>٧</sup>

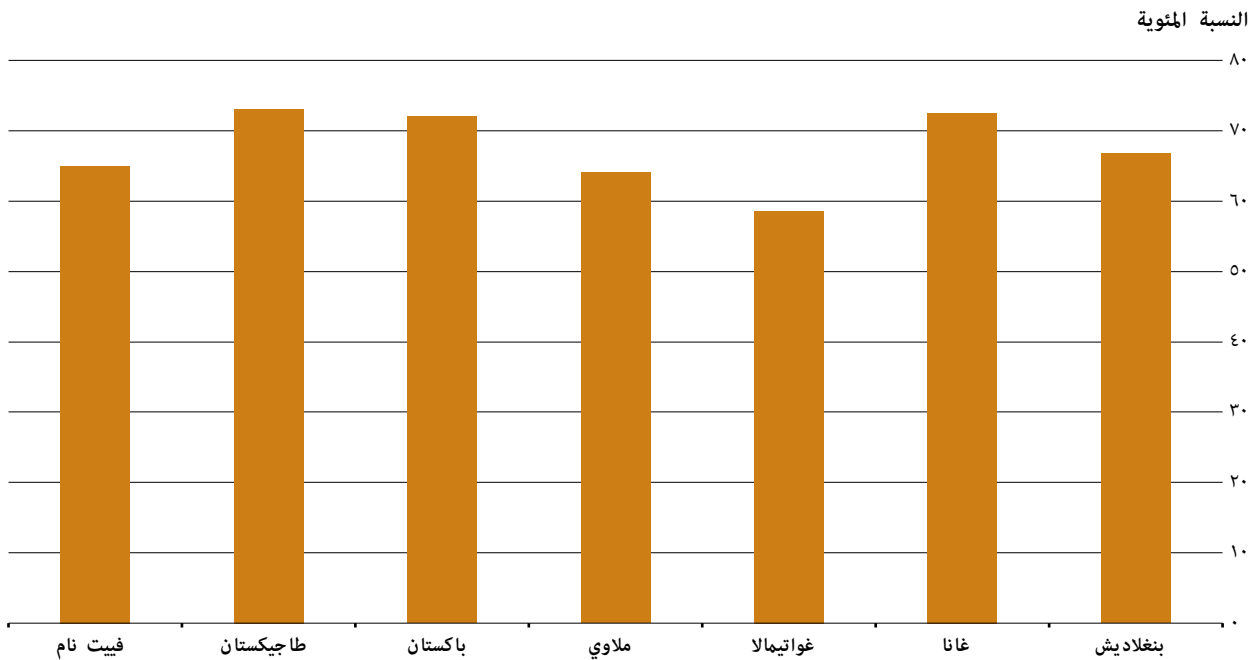
## ■ الآثار على مستوى الأسرة

ينفق الفقراء معظم دخلهم على الغذاء (الشكل ٤) بينما يحصل الكثير من المزارعين على جزء كبير من دخلهم من إنتاج الغذاء. ويعني ذلك أن التغيرات في أسعار الأغذية تنطوي على آثار كبيرة على رفاه المزارعين والمستهلكين الأشد فقراً. ومن المهم لفهم أهمية ارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة للرفاه والفقير والأمن الغذائي التمييز بين البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء. فالبائع الصافي للغذاء هو شخص يتجاوز مجموع قيمة ما ينتجه من غذاء مجموع قيمة ما يستهلكه، والعكس صحيح بالنسبة للمشتري

تتسم آثار أسعار السلع على الاقتصاد الكلي بأهميتها لأنها تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمثل في نهاية المطاف عاملاً رئيسياً يحدد مستويات معيشة الأفراد والأسر. ويستفيد عموماً من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية البلدان التي تصدر تلك المنتجات بينما تستفيد البلدان المستوردة من انخفاض الأسعار. وإذا تغاضينا مؤقتاً عن اعتبارات تقلب الأسعار فإن ذلك يمثل أساساً لعبة حصيلتها صفر في المدى القصير أو المتوسط. ويستفيد المُصدرون على حساب المستوردين والعكس بالعكس. غير أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يتسبب على الأجل الأطول في دفع البلدان المستوردة نحو الاستثمار في الزراعة وتقليص الواردات، بل قد يؤدي بها إلى أن تصبح بلداناً مُصدرة. وهذا الاستثمار أساسي لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق تخفيض مستدام في الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويشهد الأثر على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف في البلدان التي تستأثر فيها تجارة الأغذية بحصة كبيرة من الصادرات أو الواردات. وتحقق البلدان التي تصدر نسبة كبيرة من إنتاجها أكبر الفوائد عندما ترتفع الأسعار. وأما البلدان التي تستورد حصة كبيرة من الغذاء الذي تستهلكه فتتضرر أشد الضرر بسبب ارتفاع الأسعار. على أن آثار معدلات التبادل التجاري مهمة أيضاً. مثال ذلك أن البلدان التي تصدر النفط أو المعادن قد لا تحتاج إلى إنتاج كميات أكبر من تلك المنتجات لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية إذا ازداد سعر صادراتها بنسبة أكبر من الزيادة في سعر الواردات الغذائية.

## الشكل ٤

الفقراء ينفقون الكثير من دخلهم على الغذاء



ملاحظة: النسبة المئوية للميزانية التي تنفقها الأسرة على الغذاء حسب أدنى خمس من السكان من حيث الإنفاق. مصدر البيانات الأولية: مشروع الأنشطة المدرة للدخل في الريف التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

## البائع والمشتري الصافي للغذاء

يتشابه مفهوم البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء على مستوى الأسرة تماماً مع مفهومي المصدر الصافي والمستورد الصافي للأغذية على مستوى البلدان. ويتحدد وضع أي أسرة معيّنة بطرح قيمة الغذاء المستهلك (بما في ذلك ما تستهلكه من إنتاجها الخاص) من قيمة الغذاء المنتج<sup>١</sup> ويراعى ضمناً في هذه العملية الحسابية تكاليف التسويق والتقلبات الموسمية عن طريق تحديد قيمة الإنتاج بسعر باب المزرعة والاستهلاك بسعر التجزئة. مثال ذلك، أن الأسرة قد تكون بائعاً صافياً للغذاء خلال فترة الحصاد ومشترياً صافياً للغذاء في أحيان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الأسرة قد تنتج بالفعل سنوياً أكثر مما تستهلكه من حيث الكم ولكنها قد تظل مشترياً صافياً للغذاء إذا كانت تبيع كل المحصول وقت الحصاد وتعاود شراؤه من السوق لاحقاً لأن أسعار التجزئة تكون أعلى من أسعار باب المزرعة.

ومن الصحيح أيضاً أن المستوى العام لأسعار السوق هو الذي يحدد ما إذا كانت أسرة معيّنة بائعاً صافياً أو مشترياً صافياً للغذاء. ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى تثبيط الاستهلاك وتشجيع زيادة الإنتاج وربما تحول بعض الأسر من الشراء الصافي إلى البيع الصافي. ويمكن لانخفاض الأسعار أن يؤدي إلى عكس ذلك، على أنه ينبغي ملاحظة أن "آثار الجولة الثانية" تكون في العادة هامشية في قوتها حيث قد تتحول الأسرة من

مجرد كونها مشترياً صافياً صغيراً لتصبح بائعاً صافياً صغيراً ولكنها لا تتحول إلى بائع صافٍ كبير<sup>٢</sup>. وتبيّن في الواقع أن تأثير هذه الظاهرة في وقع ارتفاع الأسعار على الفقر ليس كبيراً<sup>٣</sup>.

ويمكن استخدام منهجية تقييم أثر تغيّرات الأسعار استناداً إلى ما إذا كانت الأسرة مشترياً صافياً أو بائعاً صافياً للغذاء لتقدير أثر تغيّرات أسعار الغذاء، وإن كان لا يمكن استخدامها لتقييم أثر التغيّرات المتزامنة في أسعار الغذاء والمدخلات (مثل الأسمدة). وإذا ازدادت أسعار الأسمدة في نفس الوقت الذي تزداد فيه أسعار الغذاء فسوف يتعيّن تقييم الأثر الصافي على المزارعين باستخدام البيانات المتعلقة بتكاليف الإنتاج (للمزيد من المعلومات عن هذه المسألة، انظر القسم المعنون "هل الزيادات في أسعار الأسمدة ابتلعت الزيادات في الأسعار على مستوى المزرعة؟" الصفحات ٢٩-٣١).

١ N. Minot and F. Goletti. 1998. Rice export liberalization and welfare in Vietnam. *American Journal of Agricultural Economics*, 80(4): 738-749

٢ المرجع نفسه.

٣ A. Zezza, B. Davis, C. Azzarri, K. Covarrubias, L. Tasciotti and G. Anriquez. 2008. *The impact of rising food prices on the poor* (أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء). ورقة العمل ٠٧-٠٨ لشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، روما، منظمة الأغذية والزراعة (مناحة في هذا الموقع: <http://ftp.fao.org/docrep/fao/011/aj284e/aj284e00.pdf>).

الغذائية نحو الأغذية (النشوية) الأقل تكلفة، وتبتعد عن الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة، مثل الألبان واللحوم والفاكهة والخضروات<sup>٤</sup>. وينخفض أيضاً مقدار ما يتحصل عليه الأشخاص من طاقة في الحالات التي يعانون فيها فقراً شديداً لا يمكنهم بساطة من تحمل تكلفة الحصول على نفس القدر من السعرات الحرارية بالأسعار الجديدة المرتفعة.

والأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على المشتري الصافي للغذاء في المناطق الريفية غالباً ما يكون أقل لأن الكثير من الأسر تنتج نسبة كبيرة من الغذاء الذي تستهلكه وبالتالي فهي ليست سوى مشتري هامشي للغذاء. ومن الناحية الأخرى، فإن المزارعين الذين يعتمدون على البيع الصافي للغذاء يستفيدون على الأرجح من ارتفاع الأسعار وهو ما يؤدي في العادة إلى زيادة دخلهم إذا لم تتدخل أي عوامل أخرى. وبالنظر إلى أن الكثير من المزارعين فقراء فإن ارتفاع الأسعار يمكن أن يساعد على الحد من فقرهم وتحسين أمنهم الغذائي. على أنه يجب أيضاً ألا يغيب عن الحساب أن المزارعين الذين لديهم فائض أكبر في الإنتاج لبيعهم يستفيدون من ارتفاع الأسعار أكثر من المزارعين الذين ليس لديهم سوى فائض محدود لبيعهم. وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين الذين لديهم مساحات أكبر من الأراضي يكونون في معظم السياقات (وإن لم يكن في كلها) أفضل حالاً من المزارعين الذين ليس لديهم سوى مساحات محدودة من الأراضي وبالتالي ربما لا يستفيد المزارعون الأفقر من معظم فوائد ارتفاع أسعار الأغذية. وعموماً فإن الآثار المفيدة لارتفاع أسعار الأغذية على الفقر تتركز على الأرجح في البلدان التي يوجد فيها توزيع متكافئ نسبياً للأراضي.

الصافي للغذاء. ويتضرر المشتري الصافي للغذاء عموماً من ارتفاع أسعار الأغذية بينما يستفيد منه البائع الصافي للغذاء (انظر الإطار ٣).

وهناك فرق كبير بين مفهومي البائع الصافي للغذاء والمشتري الصافي للغذاء وبين كون الأسرة ريفية أو حضرية. وكل سكان الحضر تقريباً مشترون صافون للغذاء؛ ولعل ما يثير الدهشة أن معظم السكان الريفيين مشترون صافون للغذاء أيضاً. وأما المزارعون الذين يزاولون الزراعة على نطاق ضيق للغاية والعمال الزراعيون فهم في كثير من الأحيان مشترون صافون للغذاء بالنظر إلى أنهم لا ينتجون من الغذاء ما يكفي أسرهم، وبالتالي فهم يحتاجون إلى شراء الغذاء من السوق، ومن المرجح أنهم يستفيدون من انخفاض الأسعار (ولكن يمكن الرجوع إلى المناقشة الواردة أدناه بشأن الأثر المحتمل لارتفاع أسعار الأغذية على الأجور في المناطق الريفية التي تشكل في العادة مصدراً مهماً لدخل المعدمين). وهؤلاء المعدمون أو هذه الأسر الريفية التي تفتقر إلى الأراضي هم في كثير من الأحيان أفقر الفقراء ويوجد من تلك الأسر نسبة كبيرة للغاية تعيلها النساء.

وقد يتسبب ارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الحضرية في أضرار كبيرة بالفقراء بسبب قلة ما تنتجه تلك المناطق من الغذاء في العادة وبالنظر إلى أن الغذاء عادة ما يستأثر بجزء كبير من نفقات الفقراء. ولكي تتمكن الأسر من مواجهة ما يتسبب فيه ارتفاع أسعار الأغذية من انخفاض في الدخل المتاح لها فإنها تزاول أنشطة اقتصادية جديدة وتبيع أصولها أو تلجأ إلى الاقتراض للحد من تقليل الاستهلاك. وتقلص هذه الأسر أيضاً في العادة ما تنفقه على الصحة والتعليم وتتحوّل في أنماطها

ويمكن لأسعار الأغذية أن تؤثر تأثيراً مهماً آخر على الفقر والأمن الغذائي من خلال أسواق العمالة والأجور، ذلك أن ارتفاع أسعار الأغذية يحفز الطلب على العمالة غير الماهرة للعمل في المزارع، وقد يسفر ذلك عن زيادة في أجور العمالة الريفية في المدى البعيد. ومن شأن ذلك أن يفيد الأسر المعتمدة على العمالة المأجورة لكسب الدخل (وهي في العادة فقيرة للغاية). غير أن الأدلة على ذلك غير قاطعة وتتوقف على أهمية الزراعة في الاقتصاد العام وعدد السنوات التي يستغرقها تعديل الأجور.<sup>٩</sup> وتستحق قناة أسواق العمالة مزيداً من الدراسة نظراً لقلّة المعلومات المتاحة عن آثارها على الفقر والأمن الغذائي.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، ما الذي تكشف عنه الأدلة بخصوص أثر ارتفاع الأسعار على الفقر؟ يزيد متوسط دخل المشتري الصافي للغذاء عن متوسط دخل البائع الصافي للغذاء في معظم البلدان النامية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأغذية ينقل الدخل من الأشخاص ذوي الدخل الأعلى إلى الأشخاص ذوي الدخل الأقل.<sup>١٠</sup> غير أن هذا الاستنتاج نابع عن تقسيم السكان إلى فئتين فقط؛ وتكشف الدراسات التي تستخدم تصنيفاً مفصلاً في الأغلب الأعم عن أن أفقر ٢٠ في المائة من السكان مشترون صافون للغذاء، ويحتل المزارعون المنتجون للفائض مكاناً ما في منتصف توزيعات الدخل. مثال ذلك، أن ارتفاع أسعار الأغذية أدى إلى زيادة الفقر في سبعة من البلدان التسعة التي جرت دراستها باستثناء بيرو، وفييت نام.<sup>١١</sup> ذلك أن فييت نام مصدر كبير للأرز ولديها توزيع متكافئ نسبياً للأراضي؛ ولذلك يوجد فيها الكثير من الأسر التي تنتج فائضاً من الأرز ولكنها رغم ذلك لا تزال فقيرة نسبياً. وفي بيرو، كان الأثر المفيد ضئيلاً بدرجة كبيرة. وفي سائر بلدان العينة (بوليفيا، وكمبوديا، ومدغشقر، وملاوي، ونيكاراغوا، وباكستان، وزامبيا) أدى ارتفاع

الأسعار إلى زيادة الفقر حتى بعد احتساب الزيادة في الطلب على العمالة. وتوصلت دراسة أخرى إلى نتائج مماثلة حيث خلصت إلى أن الفقراء قد تضرروا من ارتفاع الأسعار في كل بلدان الدراسة (ألبانيا، وبنغلاديش، وغانا، وغواتيمالا، وملاوي، ونيبال، ونيكاراغوا، وباكستان، وبنما، وطاجيكستان، وفييت نام) باستثناء سكان المناطق الريفية في فييت نام.<sup>١٢</sup> ولم تبحث هذه الدراسة آثار سوق العمالة ولكنها شملت استجابات العرض والطلب وخلصت إلى أن ارتفاع الأسعار ظل يؤثر على الفقراء. وأدى ارتفاع الأسعار أيضاً إلى زيادة الفقر في غواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبيرو.<sup>١٣</sup> وتبين من استعراض عدد كبير من الدراسات المتصلة بالأرز (بما في ذلك إندونيسيا، والفلبين، وتايلاند) أن أفقر خمس من السكان مشتري صافي للأرز في كل الحالات تقريباً.<sup>١٤</sup> وتبين هذه الدراسات في مجملها أن أفقر ٢٠ في المائة من السكان لا يعتمدون على البيع الصافي للغذاء إلا في الظروف غير العادية.<sup>١٥</sup> وتؤيد مختلف أنواع الدراسات فكرة تضرر الفقراء من ارتفاع أسعار الأغذية وبطرق أكثر من مجرد الزج بهم إلى ما دون خط الفقر. وعموماً فإن ما يتم تناوله من الطاقة يكون أقل تأثراً من التنوع الغذائي واستهلاك البروتين والمغذيات الدقيقة. مثال ذلك أنه عندما ارتفعت أسعار الأرز في إندونيسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي عمدت الأسر إلى تخفيض مشترياتهم من الأغذية المغذية مثل البيض والخضروات الورقية الخضراء حتى يمكنها مواصلة شراء الأرز.<sup>١٦</sup> وأفضى ذلك إلى هبوط كبير في مستويات هيموغلوبين الدم لدى الأطفال الصغار (ولدى أمهاتهم) وأدى بالتالي إلى زيادة احتمالات الإضرار بنمائهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد استجابت الأمهات في الأسر الفقيرة بتقليل ما كن يحصلن عليه من سعرات حرارية حتى يكون في وسعهن

## الإطار ٤

## الغابات والأمن الغذائي

تبلغ مساحة الغابات في العالم ما يقرب من ٤ مليارات هكتار ولا تزال تمثل زهاء ٣٠ في المائة من مجموع مساحة سطح كوكبنا.<sup>١</sup> ومن المعروف أن الغابات تقدم الكثير من الخدمات البيئية الرئيسية، مثل إدارة المياه، وصون التنوع البيولوجي، وتشكل بالوعة للكربون للتخفيف من أثر الاحتراز العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للغابات دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي لمليار نسمة من أفقر سكان كوكبنا من خلال توفير الغذاء أو الدخل النقدي عبر مجموعة واسعة من المنتجات، مثل اليام، ولحوم الطرائد، والحشرات الصالحة للأكل، والفواكه، والأوراق، والفطر، والجوزيات، وعسل النحل، والمنتجات الطبية. وتوفر الغابات أيضاً الكثير من المواد الخام غير الغذائية، مثل الخيزران، والروطان، وألياف النخيل، والراتنج التي يمكن استخدامها في بناء أماكن الإيواء، أو يمكن بيعها في الأسواق المحلية أو استخدامها علفاً للحيوانات.<sup>٢</sup>

وغالباً ما يكون الأشخاص الذي يعتمدون على الغابات في أمنهم الغذائي عرضة للتأثر الشديد بارتفاع الأسعار لأنهم يشترون معظم غذائهم من الأسواق. ويعني ارتفاع الأسعار بالنسبة لهؤلاء السكان الذي يعيشون على "الصيد وجمع الثمار" أن عليهم جني المزيد من موارد الغابات سواء لبيعها

في الأسواق المحلية (للحصول على ما يكفي من النقود لشراء الغذاء الأكثر تكلفة) أو لمقايضتها. ويمكن بالتالي أن يؤثر ارتفاع أسعار الأغذية تأثيراً مباشراً على جودة الغابات وصون وبقاء الأنواع الغابية الرئيسية (لا سيما الحيوانات والنباتات الطبية).

والزراعة لهؤلاء السكان ليست خياراً لأنهم لا يمتلكون أراض زراعية أو لا يمكنهم الحصول عليها. وفي ضوء المخاوف من تغير المناخ وخسائر التنوع البيولوجي، لا تمثل إزالة المزيد من الغابات هي الأخرى بديلاً مغرباً. وبالتالي، فإن الإدارة المستدامة للغابات حاسمة الأهمية لتحقيق أمنهم الغذائي. وسوف تزداد الحاجة إلى إدارة الغابات ليس فقط من أجل إنتاجها المحتمل من الأخشاب، بل وكذلك لإنتاج إمدادات أكبر ومستدامة من المنتجات الحرجية غير الخشبية الصالحة للأكل، ولتعزيز الخدمات العديدة التي توفرها الغابات والأشجار لقطاع الزراعة.

١ منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١٠. تقدير الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠١٠ (Global Forest Resources Assessment 2010). روما.

٢ للمزيد من المعلومات، انظر <http://www.fao.org/forestry/nwfp/en>.

## لماذا يزداد القلق الآن من ارتفاع الأسعار بعد سنوات من القلق بسبب انخفاضها؟

بدقة أكبر بأنه قلق مرتبط بتقلب الأسعار؛ ويمكن أن تؤثر التقلبات الحادة في الأسعار تأثيراً سلبياً على المزارعين والمستهلكين (انظر "تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها"، أدناه). ويبدو أن بعض الدراسات تؤيد فكرة التأثيرات المفيدة التي يحققها ارتفاع الأسعار عندما تشير مثلاً إلى أن تحرير التجارة الزراعية من شأنه أن يحد من الفقر ويرفع أسعار الأغذية العالمية. ولكن القراءة المتأنية لبعض هذه الدراسات تكشف عن التفاصيل الدقيقة للصورة بوضوح أكبر. أولاً، ازدياد فرص دخول الأسواق المحمية هو الذي يحد من الفقر وليس ارتفاع أسعار الأغذية العالمية. ثانياً، لا يعني ارتفاع الأسعار العالمية بالضرورة ارتفاع الأسعار المحلية التي تؤثر على معدلات الفقر. وبالتالي، فإن تخفيف حواجز الاستيراد يخفض الأسعار المحلية ويرفع الأسعار العالمية في الوقت ذاته (من خلال زيادة الطلب على الواردات). ومن شأن انخفاض الأسعار المحلية أن يقلص من الفقر حتى وإن ازدادت الأسعار العالمية. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار الزراعية العالمية وانخفاض معدلات الفقر نتيجتان منفصلتان لتحرير التجارة لأن ارتفاع أسعار الأغذية لا يحد من الفقر.

أعرب الكثير من المراقبين قبيل وقوع الأزمات الغذائية والمالية العالمية الأخيرة عن قلقهم من أن انخفاض أسعار الأغذية العالمية يمثل مشكلة للفقر في البلدان النامية. على أن معظم التحليلات التي أجريت مؤخراً بعد ارتفاع أسعار الغذاء تؤكد أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي إلى زيادة الفقر. فكيف يمكن لارتفاع الأسعار وانخفاضها أن يؤثر سلباً على الفقر؟ يمكن التوفيق بين هذين الرأيين المتعارضين بشأن ارتفاع وانخفاض الأسعار عن طريق التمييز بين تأثير الأسعار في المدى البعيد وتأثيرها في المدى القصير. فارتفاع الأسعار في المدى القصير يؤدي إلى زيادة الفقر لأن أفقر ٢٠ في المائة من السكان في معظم البلدان مشترون صافون للغذاء. على أنه إذا ازدادت الاستثمارات العامة والخاصة على الأجل الطويل نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء فإن هذه الزيادة في الاستثمارات قد تحسن الإنتاجية وتساهم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. غير أن هذه النتيجة المفيدة لن تنشأ عن استجابة من جانب العرض في المدى القصير نتيجة لازدياد استخدام العمالة أو مدخلات المواد الخام من قبيل الأسمدة ومبيدات الآفات.

ومن المسائل الأخرى التي يتعين النظر فيها أن كبار ملاك الأراضي في البلدان المُصدرة المتوسطة الدخل من الشريحة العليا هم الذين يستأثرون بالكثير من المكاسب التي تنشأ عن ارتفاع الأسعار العالمية، وهؤلاء المزارعون ليسوا فقراء. وبذلك حتى لو حققت البلدان النامية مكاسب من ارتفاع الأسعار فإن ذلك لا يعني انخفاض مستويات الفقر، إذ يلزم إجراء تحليل مفصل يتناول أثر ذلك على قيمة الأراضي والأجور في بلدان بعينها، بالإضافة إلى تصنيف دقيق لأنماط النفقات بحسب فئة الدخل. ومن المهم أيضاً أن ندرك أن توفر بيانات الاستقصاءات الأسرية وتحليلها قد ازداد زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية وبعد سبباً وراء بعض التحول في التصورات المتعلقة بارتفاع وانخفاض الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القلق إزاء ارتفاع وانخفاض الأسعار يوصف

D. Rodrik. 2008. *Food prices and poverty? Confusion or obfuscation?* (available at [http://rodrik.typepad.com/dani\\_rodriks\\_weblog/2008/05/food-prices-and.html](http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2008/05/food-prices-and.html)); J. Swinnen. 2010. *The right price of food: reflections on the political economy of policy analysis and communication*. LICOS Discussion Paper 259. Leuven, Belgium, LICOS Centre for Institutions and Economic Performance, Katholieke Universiteit Leuven  
٢ انظر مثلاً T.W. Hertel, R. Keeney, M. Ivanic and L.A. Winters. 2006. *Distributional effects of WTO agricultural reforms in rich and poor countries*. World Bank Policy Research Working Paper 4060. Washington, DC, The World Bank  
٣ T.W. Hertel and W. Martin. 2008. Response to Dani Rodrik's blog post entitled "Food prices and poverty? Confusion or obfuscation?" (available at [http://rodrik.typepad.com/dani\\_rodriks\\_weblog/2008/05/food-prices-and.html](http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2008/05/food-prices-and.html))

أنها تنفق جزءاً أكبر من دخلها على الغذاء وأنها أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى تباين تأثير تغيرات أسعار الأغذية على مختلف أنواع الأسر فإن تأثيرها يختلف أيضاً باختلاف أفراد الأسرة. مثال ذلك أن مشاركة النساء في قوة العمل قد تزداد زيادة كبيرة خلال الأزمات الاقتصادية<sup>٣١</sup> وذلك مثلاً عندما يهاجر الرجال بحثاً عن فرص أفضل للعمل<sup>٣٢</sup>. ويفرض عبء العمل الإضافي الناجم عن ذلك ضغوطاً على الوقت المتاح لهن لمباشرة أعمال المنزل ورعاية الأطفال<sup>٣٣</sup>. وتزداد أيضاً معدلات وفيات الفتيات الرضع مقارنة بمعدلات وفيات الأولاد الرضع خلال الأزمات<sup>٣٤</sup>. وفي حين أن ارتفاع الأسعار يضر بالفقر في معظم الحالات، فإن ذلك لا يبرر تعميم إعانات الأسعار. ويتعذر سياسياً في كثير من الأحيان إلغاء تلك الإعانات التي يمكن أن تستنزف أموال الميزانيات الحكومية المطلوبة للاستثمار في السلع العامة، من قبيل البحوث الزراعية، والطرق الريفية، والتعليم، والصحة، والإصحاح. ويؤدي أيضاً تعميم إعانات الأسعار إلى انتكاسات، أي أن معظم الفوائد يستأثر بها

إطعام أطفالهن بشكل أفضل، وهو ما أدى إلى زيادة في معدلات إصابة الأمهات بالهزال. ولوحظ أيضاً ارتباط سلبى بين أسعار الأرز والحالة التغذوية في بنغلاديش<sup>٣٥</sup>. وانخفضت درجات الطول مقابل العمر بين الأطفال دون الثالثة من العمر في السلفادور خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على الرغم من التخفيف من حدة الآثار نوعاً ما في الأسر التي كانت تحصل على تحويلات مالية من أفراد الأسرة في الخارج<sup>٣٦</sup>. ولم تنخفض درجات الوزن مقابل العمر، وهو ما يوحي بانخفاض في استهلاك العناصر الغذائية الرئيسية ولكن ليس في مدخول الطاقة. على أن مدخول الطاقة قد ينخفض في بعض الحالات بالإضافة إلى التنوع الغذائي<sup>٣٧</sup>. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤثر تأثيراً سلبياً غير متناسب على الأسر التي تعيلها نساء وذلك لسببين<sup>٣٨</sup>: فهذه الأسر تعاني أولاً ضيق فرص حصولها على الأراضي والموارد الأخرى، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى القوانين العرفية والتمييز الاجتماعي؛ ولذلك فهي تتجه على الأرجح إلى البيع الصافي للغذاء. وثانياً، تعاني هذه الأسر فقراً أشد ويعني ذلك

ويمكن لهذه الاستثمارات أن تجعل تكلفة الغذاء ميسورة أكثر للمستهلكين وتزيد الأرباح التي يجنيها المزارعون، وهي السبيل الوحيدة لإدارة أسعار الأغذية بما يعود بالخير على الجميع. وبهذا المعنى فإن الأسعار المرتفعة قد تكون هي العلاج لارتفاع الأسعار شريطة أن يكون ارتفاع الأسعار حافزاً للمزارعين على الأخذ بالتكنولوجيات المحسّنة وحافزاً للحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية على زيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الزراعة (انظر "منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل: زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها"، الصفحتان ٤٢ و٤٣). وبالتالي، في حين أن ارتفاع الأسعار يفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي والفقير في المدى القصير فإنه يمثل أيضاً فرصة للاستثمار والنمو الذي يمكن أن يحد من انعدام الأمن الغذائي والفقير في المدى البعيد.

الميسورون الذين ينفقون على الغذاء إجمالاً أكثر مما ينفقه الفقراء على الرغم من أن نسبة ما ينفقونه من ميزانياتهم على الغذاء أقل من نسبة ما ينفقه الفقراء. وإذا لم تكن الإعانات العامة هي الحل، فما هي أفضل طريقة للمساعدة على التخفيف من حدة الآثار المعاكسة التي ينطوي عليها ارتفاع أسعار الأغذية؟ يتمثل أحد الخيارات على الأجل القصير في توجيه شبكات الأمان إلى الفئات الأشد ضعفاً (انظر "التكيف مع تقلبات الأسعار بعد وقوعها: شبكات الأمان الموجهة واحتياجاتها الغذائية الطوارئ"، الصفحة ٣٩). وأفضل طريقة لتخفيض أسعار الأغذية على الأجل الأطول هي الاستثمار في الزراعة؛ وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق زيادات مستدامة في الغلات، وسيقلص تكاليف المدخلات، وسيزيد من الإنتاجية، وسيقلل من خسائر وهدر الأغذية.



## تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها

ما زالت قلقة بشأن قدرة السكان الفقراء على مواجهة موسم الجذب الذي يسبق الحصاد مباشرة على الرغم من إمكانية التنبؤ بهذا الموسم. ولذلك، على الرغم من أن التركيز في سائر هذا القسم ينصب على تغيّرات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها فإن تغيّرات الأسعار التي يمكن التنبؤ بها قد تفرض هي الأخرى تكاليف كبيرة على الفقراء.

وقبل التطرق إلى بعض الآثار السلبية لتقلب الأسعار قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الأسعار المتقلبة، على الأقل نظرياً وفي ظروف معيّنة، قد تعود بفوائد حقيقية على أشخاص معيّنين حتى لو تعذر التنبؤ بتغيّرات الأسعار. مثال ذلك أن المستهلكين الأغنياء الذين يمكنهم شراء كميات كبيرة عندما تنخفض أسعار الأغذية وتخزين الغذاء بعد ذلك لاستخدامه لاحقاً يستطيعون شراء كميات أكبر من الغذاء عندما تنخفض الأسعار بينما يشترون كميات أقل عندما ترتفع الأسعار وبالتالي يدفعون في المتوسط سعراً أقل للغذاء. ومن الأمثلة الأخرى الأشخاص الذين يمكنهم تحمل تكاليف شراء الأصول التي تبيعها الأسر الأشد فقراً بأسعار متدنية بدرجة كبيرة عندما تشتد حاجتهم إلى الأموال أو عندما يتعرضون لكوارث طبيعية مثل الجفاف.<sup>٢٦</sup> على أن تكاليف الأسعار غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها تبدو عموماً أكبر بكثير من أي فوائد من ذلك القبيل، وبخاصة بالنسبة للفقراء والأشخاص المحرومين من الأمن الغذائي. وتوجد عموماً على الأقل أربعة أنواع من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها، وهي: شراك الفقر، وانخفاض الاستثمار في المزرعة على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ والآثار على الاقتصاد الكلي؛ والآثار على العمليات السياسية (انظر الجدول ١). ويركز هذا التقرير على الآثار الاقتصادية الجزئية والآثار على مستوى الأسرة.<sup>٢٧</sup>

### الرسالة الرئيسية

عندما تقلب الأسعار بدرجة كبيرة، حتى ولو كانت مقبولة في المتوسط، فإن الصدمات القصيرة الأجل تجعل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين الفقراء عرضة للوقوع في شراك الفقر على الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك يتعذر على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الاستثمار عندما يتعذر التنبؤ بتغيّرات الأسعار.

بالإضافة إلى آثار ارتفاع أو انخفاض أسعار الأغذية التي نوقشت أعلاه، يمكن أن يتسبب تفاوت أسعار الأغذية أيضاً في تأثيرات مهمة حتى لو ظل متوسط الأسعار ثابتاً. وقد يحدث ذلك إذا كثرت أو اتسعت التذبذبات في إنتاج الغذاء ولم يطرأ أي تغيّر على متوسط الإنتاج. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تغيّرات أكثر وأكبر في الأسعار وهو ما قد يتسنى أو يتعذر التنبؤ به. وإذا كانت التفاوتات المتزايدة متوقعة بدرجة كبيرة فإنها تتسبب في مشاكل أقل مما تسببه التغيرات التي لا يمكن توقعها. على أن التنبؤ بتغيرات الأسعار أصعب عموماً من المتصور. مثال ذلك أنه حتى في حالة التغيرات الموسمية، وهي المثال التقليدي لتغيرات أسعار الأغذية التي يمكن التنبؤ بها، قد يتفاوت الشهر الذي تبلغ فيه الأسعار أعلى وأدنى مستوياتها تفاوتاً كبيراً من سنة لأخرى.<sup>٢٥</sup> وعلاوة على ذلك فإن تغيّرات الأسعار، حتى لو تسنى التنبؤ بها تماماً، يمكن أن تتسبب في مشاكل للأسر الفقيرة غير القادرة على الاقتراض عندما ترتفع الأسعار، وبالتالي لا يمكنها 'ترشيد' استهلاكها بمرور الوقت. وهكذا فإن آسيا التي يمكن فيها التنبؤ بتغيرات الأسعار الموسمية بسهولة أكبر نسبياً مما في أفريقيا



## آثار تقلب الأسعار

القناة	من/ما الذي يتأثر؟	أمثلة
شراك الفقر	المستهلكون والمزارعون	آليات التصدي المؤقتة من قبيل الاضطرار لبيع الأصول أو تقليص ما يتم تناوله من أغذية مغذية، مما يفضي إلى آثار دائمة
انخفاض الاستثمار الخاص على مستوى المزرعة	المزارعون	انخفاض استخدام الأسمدة يفضي إلى تدني الإنتاجية
الآثار على الاقتصاد الكلي	تقلب أسعار الأغذية يقلص قدرة الأسعار على إرسال إشارات لتوجيه تخصيص الموارد	عدم توجيه الاستثمار لقطاعات الاقتصاد المثلى وبالتالي تقليص النمو الاقتصادي
العمليات السياسية	المؤسسات الديمقراطية؛ والنمو الاقتصادي على الأجل الطويل	مظاهرات الجوع التي تضر بالمناخ الاستثماري؛ والإعانات التي تحول دون الاستثمار في السلع العامة

## شراك الفقر

في المناطق المتضررة من الإعصار ميتش في عام ١٩٩٨ إلى الأطباء مقارنة بأطفال المناطق التي لم تتأثر بالإعصار.<sup>٣١</sup> وقد تسفر تلك الاستجابات عن ضياع رأس المال في الأسر المتضررة. ويمكن أن ينشأ عن هذا الحدث شراك الفقر حيث تتسبب صدمة تقع مرة واحدة في حدوث آثار دائمة. ويمكن أن تنشأ شراك الفقر عن أي عامل من جملة عوامل تشمل كوارث طبيعية من قبيل الأعاصير أو الجفاف، أو الركود الاقتصادي، أو صدمات الأسعار المعاكسة. وبصرف النظر عن السبب النهائي فإن أي تخفيض في القوة الشرائية للفقراء يمكن أن ينطوي على آثار مماثلة. وعانى الأطفال الصغار في أفقر الأسر خلال موجة الجفاف التي اجتاحت زمبابوي في منتصف تسعينات القرن الماضي نقصاً كبيراً في معدل النمو وظل هؤلاء الأطفال أقصر طولاً عن المتوقع في العديد من السنوات اللاحقة.<sup>٣٢</sup> وتبعث هذه الآثار على قلق بالغ نظراً لكثرة ما كتب عن ارتباط التقرم بانخفاض المهارات الإدراكية وبطء التقدم الدراسي للطفل وكذلك انخفاض قدرته على كسب الدخل وهو شخص بالغ.<sup>٣٣</sup> وفي السنوات التي انخفضت فيها كمية الأمطار في إندونيسيا أصيبت النساء اللاتي ولدن في تلك السنوات بقصر القامة بعد البلوغ وانخفض عدد سنوات تعليمهن وكذلك دخلهن وهن كبار وساءت حالتهم الصحية وهن بالغات.<sup>٣٤</sup> وثمة أدلة تثبت وجود تلك الشراك نتيجة للجفاف الذي اجتاحت إثيوبيا والإعصار الذي عصفت بهندوراس.<sup>٣٥</sup> والقاسم المشترك بين كل هذه الدراسات هو أنها جميعاً تبين كيفية حدوث آثار دائمة بسبب صدمة تقع مرة واحدة.

## انخفاض الاستثمار على مستوى المزرعة

النوع الثاني من الآثار السلبية للأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها يرتبط بقرارات الاستثمار على مستوى المزرعة في بيئات البلدان النامية حيث ضعف أداء أسواق الائتمان والتفاوت الكبير في الدخل بسبب تغير الظروف الجوية أو تقلب الأسعار. وإذا لم يكن بوسع المزارعين الحصول على الائتمان في الوقت الذي يحتاجون إليه فسوف يحجمون عن الاستثمار الإنتاجي،<sup>٣٦</sup> وبخاصة الاستثمار الذي يقيد رأس المال لفترات زمنية ممتدة. وقد يحدث ذلك حتى لو استقرت الأسعار، ولكن تقلبات الأسعار تقاوم ذلك الأثر. مثال ذلك أن المزارعين في الهند لا يوجهون

يعني ازدياد صعوبة التنبؤ بالأسعار ازدياد حالات ارتفاع الأسعار على الرغم أيضاً من ازدياد حالات انخفاض الأسعار إذا ظل متوسط الأسعار على حاله دون تغيير. على أن هناك حالات يمكن أن تتسبب فيها فترات ارتفاع الأسعار في آثار على المشتري الصافي للغذاء ولا يمكن لفترات انخفاض الأسعار أن تعالج تلك الآثار. وبالمثل فإن فترات انخفاض الأسعار يمكن أن تنطوي على آثار معاكسة على الأسر الزراعية ولا يمكن أن تعالج فترات ارتفاع الأسعار تلك الآثار. مثال ذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الأساسية خلال الأيام الألف الأولى من حياة الطفل قد يحد من تناول المزيد من الأغذية المغذية. ويمكن أن يتسبب ذلك في تقليص دائم في الرفاه الصحي والتغذوي للطفل ويسفر بدوره عن انخفاض الإنتاجية خلال مرحلة البلوغ. ويمكن أيضاً للتغذية التي تكون دون المستوى الأمثل أن تسفر عن زيادة في التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.<sup>٣٨</sup> وفي هذه الحالات لن يؤدي انخفاض الأسعار في فترات لاحقة إلى معالجة الأضرار. وفيما يتعلق بالبائعين الصافين للغذاء فإن فترات انخفاض الأسعار تقلص دخلهم مؤقتاً وتنتج عنها آثار مماثلة لما يتعرض له البائعون الصافون للغذاء خلال فترات ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالات لن تزول تلك الآثار بارتفاع الأسعار في فترة تالية.

ونتيجة لصدمة الأسعار فإن الانخفاض المؤقت في الدخل المتاح تحت تصرف الأسر يمكن أن يفضي بها إلى السحب من رؤوس أموالها. مثال ذلك أن الأسر قد تضطر لبيع أراضيها أو ماشيتها من أجل الحفاظ على مدخولها الغذائي في وجه الصدمات الغذائية على الرغم من أن ذلك يتوقف على الحالة السائدة، مثلما في بوركينافاسو عندما آثرت الأسر خلال إحدى موجات الجفاف الشديد تخفيض الاستهلاك بدلاً من بيع الماشية.<sup>٣٩</sup> وقد تختار الأسر بدلاً من ذلك تقليل الزيارات إلى الطبيب أو تتوقف عن إرسال أطفالها إلى المدرسة حتى تتمكن من توفير الرسوم المدرسية. وتتأثر معدلات الالتحاق بالدراسة في بوركينافاسو تأثراً سلبياً بصدمة من قبيل الجفاف، وأفضت الصدمة التي لحقت بأسعار الكاكاو إلى هبوط مماثل في كوت ديفوار.<sup>٤٠</sup> وانخفضت في نيكاراغوا زيارات الأطفال المرضى

وتقل نسبة هذه التوابل في ميزانية الأسرة كثيراً عن نسبة الحبوب والمحاصيل الجذرية، ولكن تغيرات الأسعار قد تكون أكبر بكثير وتسفر بالتالي عن أثر كبير على الدخل الذي يمكن التصرف فيه. ومن الناحية الأخرى لا يؤثر عدم استقرار أسعار معظم المحاصيل النقدية (مثل البن والكافو) كثيراً على المستهلكين في البلدان النامية. وفي حين أن المحاصيل المعمرة، من قبيل نخيل الزيت، تعد سلعا غذائية فإن نسبة تلك السلع في الميزانية تقل كثيراً عن نسبة الأغذية الأساسية. ولا يعني ذلك أن تقلب أسعار تلك المحاصيل ليس له تأثير مهم على رفاه الفقراء، وإنما يعني أنه ربما يكون أقل أهمية من تقلب أسعار الأغذية الأساسية. ويرجح أيضاً أن يزداد أثر عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية في البلدان التي تعاني انخفاضاً شديداً في دخلها مقارنة بالبلدان ذات الدخل الأعلى وفي الأسر الفقيرة أكثر منه في الأسر الأفضل حالاً في كل الأبعاد الأربعة المشار إليها في الجدول ١. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين. أولاً، يستأثر الغذاء في البلدان الفقيرة بنسبة أكبر من نفقات المستهلكين والإنتاج الزراعي والاقتصاد الكلي، ويؤثر بالتالي على العمليات السياسية تأثيراً أكبر مما في البلدان الغنية. وثانياً، يمتلك الفقراء أصولاً أقل مما يمتلكه الأغنياء وبالتالي فهم أقل قدرة على تلافي تقلب الأسعار أو التكيف معه. والنتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك هي أن أهمية استقرار أسعار الأغذية تقل شيئاً فشيئاً بالنسبة للاستثمار والنمو في ظل نمو الاقتصادات وتطورها حيث يتجه المستهلكون إلى تنوع نظامهم الغذائي، ويتحول المنتجون إلى المحاصيل الأعلى قيمة ويزداد تنوع الاقتصاد الكلي في ظل ابتعاد الأسرة عن المزرعة. غير أن زيادة تكاليف الأسعار غير المستقرة عن الفوائد لا يعني بالضرورة أنه لا بد من الحد من عدم ثبات الأسعار. ويجب قبل تأكيد هذا الزعم مقارنة الأسعار غير الثابتة والتي لا يمكن التنبؤ بها مع تكاليف تقليص عدم ثباتها أو تخفيف حدة آثارها. وتنطوي تلك المقارنة للتكاليف على أهمية بالغة عند تحليل خيارات السياسات التي نتناولها في "خيارات السياسات لمعالجة تقلبات الأسعار وارتفاع الأسعار"، الصفحات ٣٢-٤٣.

استثمارات كافية لتربية الثيران بسبب تقلبات الدخل.<sup>٣٧</sup> وقد يؤثر تقلب الأسعار أيضاً على القرارات الرئيسية الأخرى، مثل اختيار نوع المحصول؛ مثال ذلك أن المزارعين الفقراء في إقليم البنجاب في باكستان تحولوا من زراعة الأرز البسمتي الذي يدر أرباحاً كبيرة نسبياً إلى زراعة علف الماشية في محاولة لتلافي مخاطر الأسعار (والغلات).<sup>٣٨</sup> وحتى الاستثمار في استخدام السماد الذي يحقق عائداً خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً يبدو أنه يتأثر سلباً في بعض الحالات، مثلما في إثيوبيا حيث امتنع المزارعون عن الاستثمار في الأسمدة خشية التعرض لصدمة اقتصادية.<sup>٣٩</sup> ونظراً لخشية صغار المزارعين الفقراء من أن تدفعهم صدمات الأسعار المعاكسة إلى السقوط في شرك الفقر التي وردت الإشارة إليها أعلاه فقد يجمعون عن استخدام التكنولوجيات التي تحقق عائداً أكبر على الأجل الطويل. ويتبعون بالتالي استراتيجية منخفضة المخاطر ومحدودة العائد قد تكون هي الاستراتيجية المثلى في ضوء عزوفهم عن المجازفة (وهو ما يرجع على الأقل في جانب منه إلى فقرهم) ولكنها تؤدي إلى إبطاء عملية التنمية الطويلة الأجل. وبالنظر إلى أن الكثير من الاستثمار غير قابل للإلغاء أو ينطوي على تكاليف غارقة لا يمكن استردادها فإن المستثمرين يميلون إلى تقليص الاستثمار في البيئات التي تزداد فيها صعوبة التنبؤ بالأسعار.

### ■ تقلب أسعار الأغذية الأساسية يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية

يتسبب عدم استقرار أسعار الأغذية الأساسية على الأرجح في آثار سلبية أكبر مما يسببه عدم استقرار أسعار السلع الزراعية الأخرى لأن الأغذية الأساسية مهمة للمزارعين والمستهلكين الفقراء. وبالنسبة للمستهلكين تستأثر الأغذية الأساسية بنسبة كبيرة من نفقات الفقراء. ومن ناحية المنتجين فإن الأغذية الأساسية هي المحاصيل التي تزرع على أوسع نطاق في البلدان النامية، خاصة في الحيازات الصغيرة. وتشمل الأغذية الأساسية المعروفة الأرز، والقمح، والذرة، والدخن، والكسافا، والبطاطس، وإن كان هناك محاصيل أخرى تعتبر أساسية أيضاً (مثل البصل في الهند، والفلفل الحار في إندونيسيا).





# الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

خلال الأزمة.<sup>٤١</sup> وفي حين أن انتقال الأسعار غالباً ما يكون ضعيفاً في الأحوال العادية فقد ازداد قوة خلال أزمة الغذاء العالمية.<sup>٤٢</sup> وازدادت الأسعار المحلية في عام ٢٠٠٨ (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) في نفس بلدان العينة المستخدمة في الشكل ٥ استناداً إلى المتوسطات السنوية ٢٨ في المائة، ٢٦ في المائة، و٢٦ في المائة للأرز والقمح والذرة على التوالي مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الزيادات كانت أقل بكثير من تغيرات الأسعار في الأسواق الدولية فقد أثرت كثيراً على القوة الشرائية للفقراء. وفي بلدان مثل بنغلاديش وملاوي وفيت نام، ينفق الفقراء في كثير من الأحيان ٣٥ في المائة أو أكثر من دخلهم على الأغذية الأساسية؛ وبالنظر إلى أن مجموع الغذاء يبلغ ٧٠ في المائة تقريباً من مجموع ما ينفقه أدنى خمس من السكان (انظر الشكل ٤، الصفحة ١٤) فإن الأغذية الأساسية تستحوذ بذلك على ما يقرب من نصف مجموع النفقات الغذائية التي ينفقها أفقر ٢٠ في المائة من

دار الكثير من النقاش حول ما حدث (وأسبابه) في أسواق الغذاء العالمية فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ (ومؤخراً في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١). وتستعرض التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة تلك الأحداث.<sup>٤٣</sup> ولكن مدى انتقال تحركات الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية يظل مسألة حاسمة بسبب عدم التفاعل المباشر بين المزارعين أو المستهلكين والأسواق العالمية. وبعبارة أخرى، فإن آثار الأسعار العالمية (من حيث مستوياتها وتقلباتها) على الفقر والأمن الغذائي تمر عبر آلية نقل الأسعار. ويركز هذا القسم من التقرير على ما حدث للأسعار في الأسواق المحلية خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

## كيف تغيّرت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية منذ عام ٢٠٠٦؟

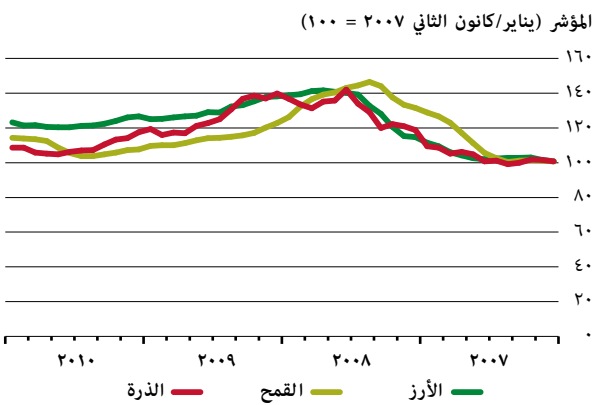
### الرسالة الرئيسية

ازدادت أسعار الأغذية المحلية زيادة كبيرة في معظم البلدان خلال أزمة الغذاء العالمية؛ ويستثنى من ذلك بعض البلدان الكبيرة التي تمكنت من عزل نفسها عن الأسواق العالمية. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية، مما زاد الأسعار المحلية في البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات أكثر مما كان يمكن أن تكون عليه.

شهد العالم زيادات كبيرة في أسعار الأرز والقمح والذرة في الأسواق الدولية خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأفضى ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية في معظم الحالات إلى زيادات هائلة في الأسعار المحلية على الرغم من عدم زيادتها في بعض البلدان (انظر "ما هو أثر سياسات التجارة على نقل الأسعار؟" الصفحات ٢٢-٢٤). وبحلول يوليو/تموز ٢٠٠٨ ارتفع متوسط الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة بنسبة ٤٠ في المائة لكل منها في كل البلدان (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) مقارنة بمستوياتها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ (الشكل ٥). وخلصت دراسات أخرى إلى أنه قد حدث انتقال كبير لآثار الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية

الشكل ٥

الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة وازدادت زيادة كبيرة خلال الأزمة

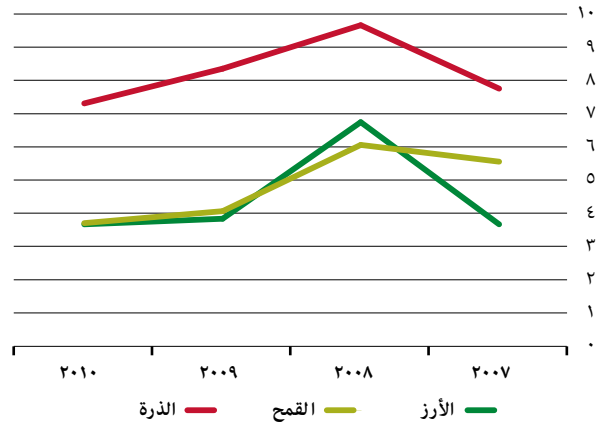


ملاحظة: يبيّن الرسم البياني متوسط اتجاهات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة بعد تعديلها لمراعاة التضخم في مختلف البلدان خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. ويساوي السعر المحلي ١٠٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ في كل البلدان وتساوي قيمة المؤشر خلال الأشهر التالية متوسط قيمة المؤشر في كل البلدان. وتشمل مؤشرات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة ٤٢، و٢٧، و٣٤ بلداً على التوالي، وتغطي كل البلدان التي أتيت بيانات عنها في أثناء كتابة التقرير. مصدر البيانات الأولى: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

## الشكل ٦

تقلبات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨

متوسط تقلب الأسعار المحلية (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: يُحسب تقلب الأسعار المحلية كانحراف معياري للوغاريتم (P/P<sub>t-1</sub>)، باستخدام البيانات الشهرية. ويشمل ذلك نفس البلدان الواردة في الشكل ٨. مصدر البيانات الأولية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

السكان. ولذلك واجه المستهلكون الفقراء الذين لا ينتجون أغذية أساسية هبوطاً في الدخل الحقيقي في عام ٢٠٠٨ بنسبة اقتربت من ٩ في المائة (أي ما يعادل ٣٥ في المائة من الميزانية مضروباً في زيادة سعرية بنحو ٢٦ في المائة). ولا غرابة في أن متوسط تقلب الأسعار المحلية ازداد أيضاً خلال الأزمة ووصل إلى ذروته في كل الجيوب الثلاث في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦).

وفي أعقاب انهيار أسعار الحبوب الدولية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بدأ انخفاض الأسعار المحلية في نهاية المطاف في معظم البلدان. وبحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠ ارتدت معظم الأسعار المحلية للقمح والذرة (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) إلى مستويات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. على أن أسعار الأرز المحلية ظلت مرتفعة نسبياً حيث ازدادت في المتوسط بنسبة ٢٠ في المائة عن متوسطها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. وكان نمط التغيرات في الأسعار المحلية للحبوب مماثلاً للتغيرات التي شهدتها الأسواق العالمية حيث ارتفعت أسعار الأرز العالمية إلى أعلى مستوياتها فيما بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ والربع الثاني من عام ٢٠١٠. ومع ذلك تضاعفت الأسعار العالمية للقمح والأرز في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ والنصف الأول من عام ٢٠١١ بسبب تلف محصول القمح في الاتحاد الروسي والحظر الذي فرض بعد ذلك على التصدير، فضلاً عن سوء ظروف زراعة محصول الذرة في الولايات المتحدة وضعف قيمة الدولار. وتجدر الإشارة إلى أن استقرار أسعار الأرز العالمية كان أكبر بكثير خلال تلك الفترة. وتفاوت انتقال تلك الصدمات إلى الأسواق المحلية من بلد لآخر، وإن كان من السابق لأوانه استخلاص نتائج عامة. ويتناول القسم التالي من التقرير ظروف انتقال صدمات الأسعار العالمية إلى الاقتصادات المحلية والطريقة التي يمكن بها للتجارة أن تخفف من حدة أثر صدمات العرض المحلي على تقلب الأسعار.

## ما هو أثر سياسات التجارة على نقل الأسعار؟

## الرسالة الرئيسية

يمكن لسياسات التجارة التقييدية أن تحمي الأسعار المحلية من تقلبات الأسواق العالمية ولكنها يمكن أن تسفر أيضاً عن زيادة التقلبات نتيجة لصددمات الإمدادات المحلية. وفي العديد من الحالات، تكون السياسات الحكومية التي لا يمكن التنبؤ بها سبباً أكثر أهمية لتقلب الأسعار المحلية من تقلبات أسعار السوق العالمية.

يتأثر انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية بعدة عوامل، منها تكاليف النقل، ومستوى الاكتفاء الذاتي في البلدان، وأسعار الصرف، والصدمات المحلية. ولعل سياسة التجارة هي أهم عامل يحدد مدى تمرير صدمات الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية. وقد شاعت تدخلات سياسات التجارة نسبياً في البلدان النامية خلال أزمة الغذاء العالمية واستخدم ما لا يقل عن ٥٥ بلداً وسائل سياسات التجارة للتخفيف من حدة آثار أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. العامل الرئيسي الذي يؤثر بشكل خاص على انتقال الأسعار هو الدرجة التي تحدد بها الحكومات حجم التجارة (سواء الصادرات أم الواردات) مقابل السماح للقطاع الخاص باتخاذ القرار. وقد تطبق الرقابة الحكومية رسمياً من خلال حصة ثابتة، أو بصورة غير رسمية من خلال تحديد حصص متفاوتة استجابة للأحداث الخارجية تبعاً لكل حالة على حدة. ويمكن لخصص التصدير أن تقلل تمرير ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد المحلي بينما يمكن لخصص الاستيراد أن تمنع تمرير الانخفاض الشديد في الأسعار العالمية.

مثال ذلك أن الأسعار المحلية للأرز والقمح خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ كانت مستقرة بدرجة كبيرة في الصين والهند وإندونيسيا بسبب الضوابط التي فرضتها الحكومات على صادرات تلك المحاصيل (انظر الصين في الشكل ٧).<sup>٤٤</sup> وتفرض هذه الضوابط حتى في الأحوال العادية ولم تنفذ تحديداً استجابة للأزمة. ومن المهم ملاحظة أنه بالرغم من أن ضوابط التجارة في الصين لم تمنع انتقال الأسعار من الأسواق العالمية فقد حافظت الصين على سياسة تجارية منفتحة عموماً، بمعنى أن أسعار الأرز المحلية لا تختلف في معظم الأحوال عن الأسعار في الأسواق العالمية، حيث لا تمارس الحكومة أي ضغوط منهجية لإبقاء أسعار الأرز المحلية أعلى أو أقل من الأسعار العالمية. ومن الناحية الأخرى ارتفعت الأسعار المحلية لفول الصويا في الصين في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لأن الحكومة لا تفرض ضوابط على تجارة تلك السلعة (الشكل ٨). وبالإضافة إلى ذلك تستورد الصين حصة كبيرة من فول الصويا الذي تستهلكه وبالتالي لن يكون من المهم فرض قيود على التصدير.

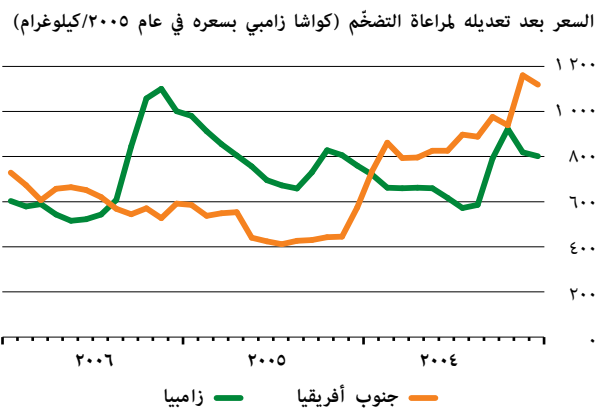
وبطبيعة الحال فإن ضوابط التجارة التي تفرضها الحكومات لا تفضي كلها إلى زيادة استقرار الأسعار وإمكانية التنبؤ بها (الإطار ٦). مثال ذلك أن ملاوي وضعت ترتيبات لتصدير الذرة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ ولكن الإمدادات المحلية لم تكن كافية لدعم الصادرات وارتفعت الأسعار المحلية. وفي عام ٢٠٠٥ لم تتوقع زامبيا إمدادات

أن أعلنت الحكومة حجم واردات الذرة. وأدى ذلك إلى إيجاد حالة من عدم التيقن من موعد وصول واردات الحكومة إلى الأسواق.<sup>٤٥</sup> وأفضت كل تلك العوامل إلى إيجاد بيئة خيَّمت عليها أجواء من عدم التيقن الشديد بين المستوردين في القطاع الخاص وعمد هؤلاء المستوردون نتيجة لذلك إلى استيراد كميات أقل كثيراً مما كان يمكنهم استيراده في الحالات الأخرى. وكانت المحصلة النهائية ارتفاعاً شديداً في الأسعار في الأسواق المحلية في أواخر عام ٢٠٠٥ ومطلع عام ٢٠٠٦ (زيادة بنسبة ٦٨ في المائة في تسعة أشهر) على الرغم من أن الأسعار الدولية كانت مستقرة (الشكل ٩). وكان من الممكن أن يزداد تفاقم الأمور لو لم ترتفع قيمة الكواشا الزامبي ارتفاعاً كبيراً آنذاك. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى المماثلة.<sup>٤٦</sup>

وحتى في الحالات التي تساعد فيها الضوابط المفروضة على حجم التجارة في تثبيت الأسعار المحلية فإن تلك السياسات تنطوي على تكاليف. ومن حيث الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد المحلي هناك خسائر في الكفاءة الاقتصادية على الأجل القصير نتيجة لمنع الأسعار المحلية من مواكبة تحركات الأسعار العالمية. وتتعرقل في الأجل القصير استجابة العرض وتعرض إيرادات التصدير لخسائر (على أنه في حالة حماية المزارعين أيضاً من هبوط الأسعار فإن الضوابط المفروضة على التجارة قد تعزز الاستجابة من جانب العرض في أحيان أخرى). وبالإضافة إلى الخسائر التي تفرض على الاقتصاد المحلي تسفر القيود المفروضة على التصدير أيضاً عن ارتفاع الأسعار العالمية وازدياد ثقلها أكثر مما في الحالات الأخرى، وتفرض بالتالي تكاليف على البلدان الأخرى. والأداة الرئيسية الأخرى لسياسة التجارة، وهي فرض رسوم جمركية على الواردات أو فرض ضرائب على الصادرات، لا تعرقل في الكثير من الحالات انتقال صدمات الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية ما لم تتباين الرسوم/الضرائب استجابة للتغيرات في الأسعار العالمية. ويؤدي فرض رسوم ثابتة على الواردات إلى زيادة الأسعار المحلية للغذاء

#### الشكل ٩

أجواء عدم التيقن التي خيَّمت على الأسواق بسبب تدخلات الحكومة في سوق الذرة المحلية تسببت في ارتفاع أسعار الذرة في زامبيا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥ رغم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية

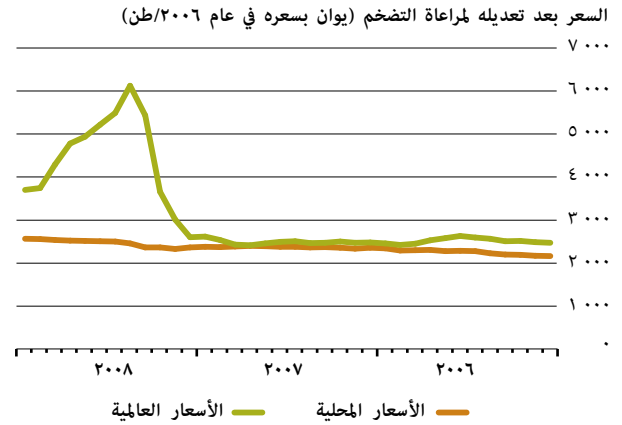


ملاحظة: تُستخدم أسعار الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا كمؤشر غير مباشر للسعر العالمي لأن جنوب أفريقيا ليست مصدراً رئيسياً للذرة البيضاء في الإقليم. مصدر البيانات الأولية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

الذرة المحلية بشكل صحيح وتأخرت في إصدار تراخيص الاستيراد. وبمجرد إصدار التراخيص سادت حالة من الالتباس حول مستوى رسوم الاستيراد المفروضة ودب الخلاف بين فروع الحكومة. وبعد توضيح مسألة الرسوم فرضت قواعد جديدة ناظمة للصحة والسلامة النباتية، مما أفضى إلى زيادة أجواء عدم التيقن أمام تجار القطاع الخاص. وأسفر ذلك عن حالات تأخير تسببت في تعذر حجز وسائل النقل بتكلفة معقولة لأن معظم الشاحنات المتاحة في المنطقة كانت قد حُجزت بالفعل لأغراض أخرى. وأخيراً، لم تستكمل مناقصة الواردات لعدة أشهر بعد

#### الشكل ٧

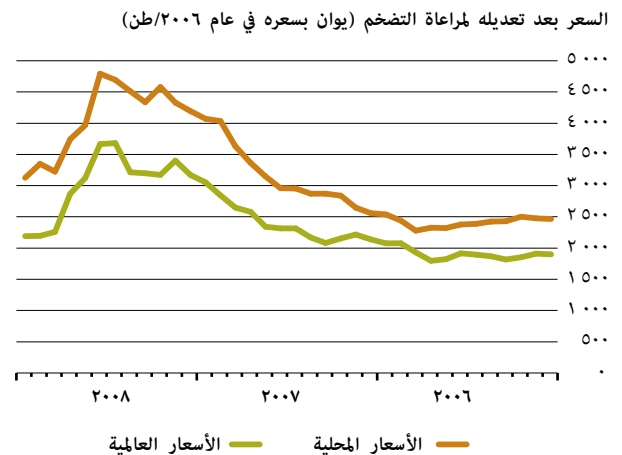
سيطرة الحكومة على تجارة الأرز حالت دون تأثير ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية في الصين خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨



المصدر: C. Fang, 2010. How China stabilized grain prices during the global price crisis. In D. Dawe, ed. The rice crisis: markets, policies and food security. London, Earthscan and Rome, FAO.

#### الشكل ٨

الحكومة الصينية لا تراقب تجارة فول الصويا والأسعار المحلية تتماشى مع أسعار السوق العالمية



المصدر: C. Fang, 2010. How China stabilized grain prices during the global price crisis. In D. Dawe, ed. The rice crisis: markets, policies and food security. London, Earthscan and Rome, FAO.

## هل القيود على الصادرات تقلل الأسعار المحلية أم تثبتها؟

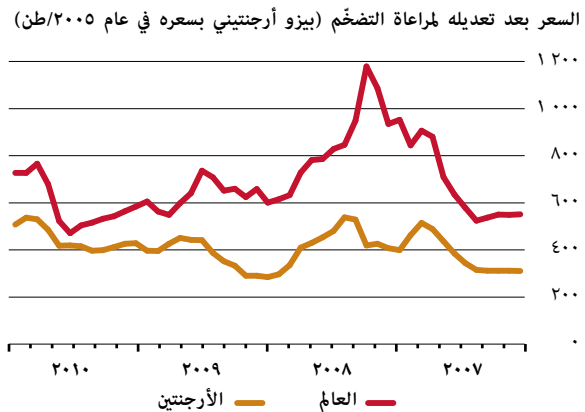
كمية على تجارة القمح في عام ٢٠٠٧<sup>١</sup> وهو ما أدى إلى تقليص حجم زيادات الأسعار في الأسواق المحلية.

على أنه كما يتضح من الشكل فإن ازدياد الاستقرار تحقق على حساب انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المزارعون، وهو ما أدى إلى تقليص حوافز الإنتاج، وعلاوة على ذلك، بينما استقرت الأسعار بالنسبة للمزارعين، لم تكن الضوابط فعالة بنفس القدر في تثبيت الأسعار بالنسبة للمستهلكين. ولا يمثل القمح سوى ١٠ في المائة من تكلفة الخبز، ويعني ذلك أنه حتى في حالة توزيع القمح مجاناً على المطاحن والمخابز فلن يخفض ذلك تكلفة إنتاج الخبز إلا بنسبة ١٠ في المائة<sup>٢</sup>.

غير أن البلدان التي تفرض ضوابط على الصادرات ليست كلها قادرة على النجاح في تثبيت الأسعار المحلية. فقد قيّدت فييت نام مثلاً صادرات الأرز في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. وبالرغم من أن الإمدادات المحلية كانت أكثر من كافية لإطعام السكان فقد ارتفعت أسعار التجزئة المحلية بنسبة ٥٠ في المائة في خمسة أسابيع فقط خلال الفترة من أبريل/نيسان حتى مايو/أيار ٢٠٠٨. وتغيّرت أيضاً مراراً سياسات الحكومة، مثل فرض ضرائب على الصادرات، لتزيد بذلك من أجواء عدم التيقن والمخاطر أمام التجار في أواخر العام بعد هبوط الأسعار في الأسواق العالمية. والواقع أن الأسعار المحلية ازدادت بنسبة ٢٠ في المائة خلال أسبوعين فقط في النصف الثاني من أغسطس/آب ٢٠٠٨، بالرغم من التحسن الطفيف في الأسواق العالمية آنذاك<sup>٣</sup>.

يبدو في كثير من الحالات أن فرض ضرائب وقيود على الصادرات يؤدي إلى تثبيت الأسعار المحلية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي تفرض فيها القيود لمدة زمنية طويلة حتى يمكن وضع آليات لإنفاذ تلك القيود. مثال ذلك أن الأرجنتين استخدمت الضرائب على صادرات القمح لعدة سنوات ولم تشهد نفس الارتفاع في الأسعار المحلية الذي لوحظ في الأسواق العالمية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ (انظر الشكل). على أن فرض ضرائب على الصادرات لا يثبت الأسعار إلا إذا ازدادت تلك الضرائب بالتزامن مع الزيادة في الأسعار العالمية أو إذا كانت كبيرة بالقدر الذي يؤدي إلى إلغاء كل الصادرات. ولذلك، استخدمت الأرجنتين، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الصادرات، ضوابط

ضوابط التصدير ساعدت على حماية الأسعار المحلية للقمح في الأرجنتين من الارتفاع الذي شهدته السوق العالمية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠



ملاحظات: الأسعار العالمية تتعلق بالقمح الشتوي الأمريكي الأحمر، وهو البروتين العادي الذي يتم تسليمه على ظهر السفن في خليج الولايات المتحدة. وتتعلق الأسعار المحلية بالقمح الصلب المباع بالجملة، كوردوبا. مصدر البيانات الأولية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ومجلس الحبوب الدولي، وصندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> J. Nogués. 2011. *Agricultural export barriers and domestic prices: Argentina during the last decade* (الحوجز أمام الصادرات الزراعية والأسعار المحلية: الأرجنتين خلال العقد الماضي). تقرير من إعداد منظمة الأغذية والزراعة.

<sup>٢</sup> المرجع نفسه.

<sup>٣</sup> P. Hoang Ngan. 2010. *The Vietnamese rice industry during the global food crisis*.

In D. Dawe, ed. *The rice crisis: markets, policies and food security*. London, Earthscan and Rome, FAO.

## ما هو أثر أسعار الصرف على الأسعار العالمية وانتقال الأسعار؟

تتسبب تحركات أسعار الصرف في إحداث أثرين مختلفين مهمين. الأثر الأول، هو أن تغير أسعار الصرف يتسبب في تغير الأسعار العالمية المعيّنة بالدولار الأمريكي. مثال ذلك، أن تدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى يعني أن السعر العالمي لسلمة ما بالدولار الأمريكي ينخفض بتلك العملات الأخرى. ويؤدي انخفاض الأسعار بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي إلى زيادة الطلب وتقليص المعروض من تلك البلدان، ويسهم كل منهما في زيادة الأسعار المعلنة بالدولار الأمريكي. وثانياً، يمكن لتغير أسعار الصرف أن يعوض تغيرات الأسعار المعلنة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ويساعد ذلك على الحد من انتقال تغيرات الأسعار إلى الأسواق المحلية. ولم يمنع ذلك انتقال

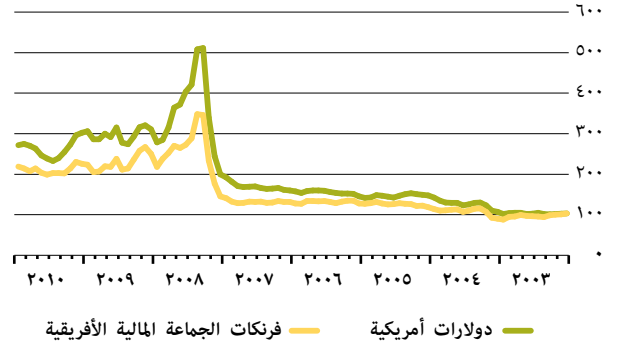
(ويؤدي فرض ضرائب على الصادرات إلى تخفيضها)، ولكن إذا سُمح للقطاع الخاص باختيار الكمية التي يستوردها برسوم معيّنة ستقلل التغيرات في الأسعار العالمية بالكامل في كثير من الأحيان إلى الأسعار المحلية لحين ارتفاع الأسعار العالمية أو الرسوم المفروضة بالقدر الذي يؤدي إلى إلغاء الواردات.

وفي حين أن ضوابط التجارة قد تعرقل انتقال الأسعار من الأسواق الدولية المتقلبة فإن تلك السياسات تنطوي أيضاً على مساوئ. مثال ذلك أن الضوابط يمكن أن تؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار بسبب صدمات الإمدادات المحلية (انظر "ما هو أثر الاكتفاء الذاتي على تقلب الأسعار؟"). ويؤدي ارتفاع الأسعار المحلية في كثير من الحالات إلى زيادة مستوى الفقر (انظر "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية"، الصفحات ١٣-١٨).

الشكل ١٠

ارتفاع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠ يعني أن الارتفاع في أسعار الأرز العالمية بفرنك الجماعة المالية الأفريقية كان أقل منه بالدولار الأمريكي

مؤشر السعر الاسمي (٢٠٠٣ = ١٠٠)



ملاحظة: تُستخدم الأسعار الاسمية بدلاً من الأسعار الحقيقية لعزل أثر تحركات سعر الصرف عن أثر الانكماش الناتج عن استخدام مؤشرين مختلفين للأسعار. مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

لديها اكتفاء ذاتي. على أنه في غياب تكاليف النقل أو التدخل الحكومي تمر زيادات الأسعار العالمية خلال الأسعار المحلية مباشرة لتصل إلى المستوردين والمُصدّرين والبلدان المكتفية ذاتياً على السواء. ويرجع ذلك إلى حُرّية تجار القطاع الخاص في نقل الإمدادات من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية والعكس بالعكس لحين تساوي الأسعار في الأسواق. والواقع أن البلدان المُصدّرة تتعرض هي الأخرى لزيادات في الأسعار المحلية عندما تزداد الأسعار العالمية. مثال ذلك أن الأسعار المحلية للأرز في تايلند ازدادت زيادة حادة في عام ٢٠٠٨ لأن تايلند لا تفرض قيوداً على كمية الأرز التي يصدرها القطاع الخاص.<sup>٤٨</sup>

وبالتالي، فإن الاقتراب من الاكتفاء الذاتي يمكن أن يحد من التعرض لصددمات الأسعار العالمية لمجرد أن ذلك يتيح للبلدان خيار فرض ضوابط على التجارة الدولية بدون التعرض لزيادات كبيرة في الأسعار المحلية. وكلما اقترب البلد من الاكتفاء الذاتي، كلما كان تأثير أسعار الأسواق العالمية على الأسعار المحلية أقل لأن أي زيادة في الأسعار العالمية في ظل تلك الظروف تجعل على الأرجح الواردات الخاصة غير مجزية. ويفترض ذلك أن الصادرات غير مسموح بها أو أنها ستكون غير مجزية (وذلك مثلاً بسبب مشاكل الجودة)؛ وإذا لم يُسمح بالتصدير أو إذا كانت الصادرات غير مجزية فسوف تنتقل آثار الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. على أن ثمة احتمالات أكبر لزيادة الأسعار المحلية في البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات لأن الاعتماد الكبير على الاستيراد يوحى على الأرجح بارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي.

ومن الناحية الأخرى، من المهم إدراك أن تقلب الأسعار يمكن أن ينشأ عن الصدمات الدولية أو المحلية.<sup>٤٩</sup> وعندما يكون البلد مكتفياً ذاتياً (لأن الواردات غير مجزية بسبب حواجز التجارة أو الرسوم أو ارتفاع تكاليف النقل) فإن التجارة لا تكون متاحة لتخفيف اضطرابات المعروض المحلي. وقد يؤدي ذلك إلى مفاومة تقلب الأسعار نتيجة لتقلبات المنتجات الزراعية بسبب تغيّرات الأحوال الجوية. وفي تلك الحالات، يمكن للمخزون الاحتياطي المحلي أن يشكل بديلاً عن التجارة الدولية. ويمكن الإفراج عن المخزونات عندما ينخفض الإنتاج المحلي، ويمكن مراكمتها عندما ترتفع غلة المحصول. واستخدمت المخزونات الاحتياطية بفعالية في بعض البلدان لتثبيت

الأسعار المحلية، ولكنها لم تستخدم في الكثير من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتطلب الاحتفاظ بتلك المخزونات تكلفة باهظة. مثال ذلك أن استخدام الواردات للحد من تقلب الأسعار في حالة بنغلاديش يتطلب في معظم الحالات تكلفة أقل من تخزين الأرز.<sup>٥٠</sup> وتنطوي الأموال المستثمرة في الاحتفاظ بالمخزونات على تكلفة فرصة بديلة من حيث الاستثمارات الرئيسية في البحوث الزراعية والطرق الريفية والسلع العامة الأخرى الأساسية لقطاع زراعي سليم ونمو اقتصادي طويل الأجل (انظر القسم المعنون "تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها" الصفحات ١٣-١٨). والواقع أن الكثير من الحكومات يدرك ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف وتوجه تلك الحكومات إلى تقليص مستويات المخزونات إذا استقرت الأسعار نسبياً لعدة سنوات. وبالتالي لا بد أن تشكل التجارة جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتيجية معقولة للأمن الغذائي.

ومن المهم التمييز بين الاكتفاء الذاتي الذي يتحقق من خلال قيود التجارة والاكتفاء الذاتي الذي يتحقق من خلال قطاع زراعي قادر على المنافسة. ويمكن لتقييد الاستيراد أن يسمح للبلد بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كان من الأصعب المضي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستثمار الإنتاجي الذي يجعل القطاع الزراعي قادراً على المنافسة في

صددمات الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لمجرد أن صدمات الأسعار العالمية كانت كبيرة. على أنه لا بد من عدم تجاهل أثر تغيّرات أسعار الصرف. مثال ذلك أن السعر العالمي للأرز ازداد فيما بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ بنسبة بلغت ١٦٩ في المائة بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي وبنسبة لم تتجاوز ١١٦ في المائة بالقيمة الاسمية لفرنك الجماعة المالية الأفريقية. وكان الفرق راجعاً إلى ازدياد قيمة اليورو الذي يرتبط به فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي.<sup>٤٧</sup> ولذلك، حتى في غياب أي سياسات للسلع المحلية، كانت زيادات الأسعار العالمية التي انتقلت إلى غرب أفريقيا أقل كثيراً مما يمكن توقعه في ظل اتجاهات الأسعار العالمية للدولار الأمريكي (الشكل ١٠). ويمكن لأسعار الصرف أن تنطوي على تأثير حاسم الأهمية في بعض الظروف. ففي الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، أي ما يقرب من سنتين، ازدادت أسعار الأرز العالمية بنسبة ٢٥ في المائة بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، ولكن الزيادة لم تتجاوز ٣ في المائة بالقيمة الاسمية لفرنك الجماعة المالية الأفريقية.

■ ما هو أثر الاكتفاء الذاتي على تقلب الأسعار؟

الرسالة الرئيسية

استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على زيادة الإنتاجية والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة أكثر من الاستراتيجية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إغلاق الحدود.

قد يبدو واضحاً للوهلة الأولى أن البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات تعاني على الأرجح زيادات كبيرة في الأسعار المحلية مقابل الزيادات الكبيرة في الأسعار العالمية مقارنة بالبلدان المُصدّرة أو التي



وعلاوة على ذلك إذا كانت أسعار الأغذية الأساسية في بلد ما أعلى من أسعارها في البلدان المجاورة فإن هذا البلد قد يفقد القدرة على المنافسة في الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة حيث سيضطر إلى رفع الأجور لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية. وقد يقلص ذلك فرص العمل وبذلك أحد سبل الخروج من الفقر من خلال القطاع غير الزراعي. وبذلك ينطوي الاكتفاء الذاتي الذي يتحقق عن طريق فرض قيود على التجارة بدلاً من زيادة الإنتاجية على الكثير من الآثار الجانبية السلبية. والخلاصة أن استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على زيادة الإنتاجية والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة في تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر أكثر من الاستراتيجية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إغلاق الحدود.

### هل المحاصيل الغذائية الأساسية التقليدية معزولة عن تقلبات الأسعار العالمية؟

#### الرسالة الرئيسية

على الرغم من صدمات الأسعار في الأسواق العالمية، فإن تقلب الأسعار المحلية للمحاصيل الأساسية التقليدية مثل الذرة الرفيعة والدخن والكسافا أكبر من تقلبات أسعار حبوب التجارة (الأرز والقمح والذرة).

لاحظ بعض المراقبين أن المستهلكين الذين يتناولون أغذية أساسية أكثر تنوعاً في بلدان مثل غانا وأوغندا يكونون أقل تأثراً بارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية مقارنة بمن يعتمدون على الحبوب الرئيسية. ولذلك أشار بعض المراقبين إلى أنه لا بد للفقراء والمحرومين من الأمن الغذائي الاعتماد أكثر على المحاصيل الرئيسية النشوية التقليدية (مثل الكسافا والدخن والذرة الرفيعة) التي توجد لها أسواق دولية أصغر كثيراً وأقل اندماجاً مع الأسواق المحلية، ولا بد أيضاً من الاعتماد بشكل أقل على الحبوب الرئيسية. فما الذي نستخلصه بخصوص تلك القضايا من تقلبات الأسعار المحلية خلال أزمة الغذاء العالمية؟

أولاً، ازدادت عموماً أسعار المحاصيل الرئيسية التقليدية خلال أزمة الغذاء العالمية، ولم تكن معزولة عن تلك الأحداث. وهذا هو بالضبط ما يمكن توقعه في حالة ازدياد الطلب من المستهلكين على المحاصيل الرئيسية التقليدية استجابة لارتفاع أسعار الحبوب الرئيسية، وفي حالة قيام المنتجين بزيادة المعروض من الحبوب الرئيسية على حساب الأغذية الأساسية التقليدية. بل وحتى عندما ازدادت أسعار الأغذية الأساسية التقليدية فإن زيادات الأسعار كانت في جميع الأحوال تقريباً أقل من الزيادات في أسعار الحبوب الرئيسية، وهو ما يتفق تماماً مع توقعات النظرية الاقتصادية. وازدادت أسعار الحبوب الرئيسية بما متوسطه ٢١ في المائة مقارنة بالزيادة في أسعار الأغذية الأساسية التقليدية في عينة من ٣٢ زوجاً من السلع (نوع واحد من الحبوب الرئيسية ونوع واحد من الأغذية الأساسية التقليدية في نفس البلد الأفريقي) فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، استخدم نفس النمط أيضاً في كل بلد من البلدان الأحد عشر موضوع الدراسة كل على حدة. وبالتالي، كان نمط ازدياد أسعار الحبوب الرئيسية عن أسعار الأغذية الأساسية التقليدية قوياً بدرجة كبيرة في أفريقيا.

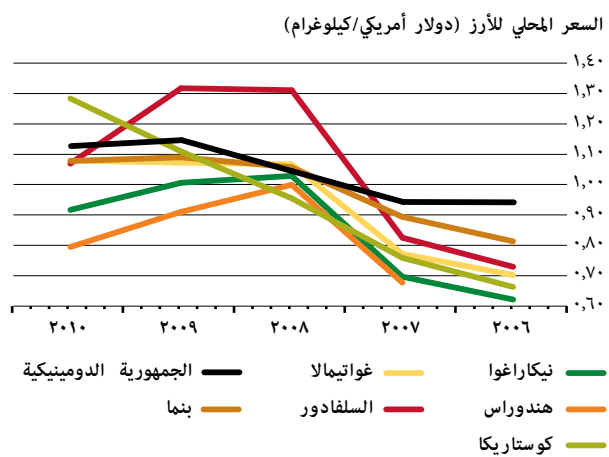
الأسواق العالمية. وهذا النوع من الاكتفاء الذاتي هو ما ينبغي أن يشكل الهدف الحقيقي لأنه السبيل الوحيد لتحقيق فوائد طويلة الأجل للمزارعين والمستهلكين على السواء.

وبنغلاديش مثال على بلد حقق مستوى طيباً من التقدم نحو تقليص نقص التغذية والحفاظ في الوقت نفسه على انفتاحه عموماً على التجارة وزيادة الإنتاجية. وتسمح الحكومة لتجار القطاع الخاص باستيراد الأرز مقابل رسوم منخفضة عموماً، وظلت أسعار الأرز المحلية مماثلة تقريباً لأسعار الأرز في البلدان المجاورة خلال السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك البلدان المصدرة الرئيسية مثل الهند وتايلند. وازدادت في الوقت ذاته غلال الأرز بوتيرة سريعة على امتداد السنوات العشرين الفائتة من خلال الاستثمار في تحسين البذور والري. وازدادت الأسعار المحلية للأرز خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ولكن الأسعار هبطت سريعاً منذ منتصف عام ٢٠٠٨ بسبب الزيادة السريعة في الإنتاج المحلي.

وتقدم تجربة الجمهورية الدومينيكية مثلاً مختلفاً. فالحكومة تستخدم الحصص وأسعار الدعم الدنيا وغير ذلك من التدابير للتأثير على الأسعار المحلية للأرز وزيادة الاكتفاء الذاتي. وازدادت الأسعار المحلية بنسبة ١١ في المائة فقط من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ (بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي) بينما ازدادت الأسعار في البلدان المجاورة بنسبة تراوحت بين ٣٦ في المائة (كوستاريكا) و٥٩ في المائة (السلفادور). ولكن الزيادة في الأسعار بنسبة أقل تحققت على حساب زيادة الأسعار في الأحوال العادية قبل الأزمة وبعدها؛ وتؤدي الحصص إلى تقييد الواردات ورفع الأسعار المحلية. وظلت أسعار الأرز في الجمهورية الدومينيكية على مستويات مماثلة لأسعاره في البلدان المجاورة حتى في أثناء الأزمة (الشكل ١١). وبالتالي فإن سياسة تقييد الواردات حققت قدراً أكبر من الاستقرار ولكن على حساب زيادة الأسعار في كل الأوقات تقريباً. وكما يتضح في القسم المعنون "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية" فإن ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية يؤدي إلى مفارقة الفقر في معظم البلدان.

#### الشكل ١١

التدابير التي اتخذتها حكومة الجمهورية الدومينيكية قلصت أثر ارتفاع أسعار الأرز في عام ٢٠٠٨ ولكن على حساب ارتفاع الأسعار قبيل الأزمة وبعدها



مصدر البيانات الأولية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

على هذا النحو. ولعل ذلك راجع إلى أن الأسعار المحلية للذرة لا تربطها صلة قوية بالأسواق الدولية مقارنة بالأرز والقمح اللذين يشجع استيرادهما. وعدم الارتباط هذا راجع إلى أن معظم الذرة المستهلكة في أفريقيا ذرة بيضاء، وهي تختلف عن الذرة المتداولة في الأسواق العالمية. ويزيد ذلك من تعرض الأسعار المحلية للصدمات في جانب العرض المحلي مثلما في حالة الذرة الرفيعة والدخن والكسافا. والخلاصة أنه في حالة ارتفاع أسعار الحبوب الدولية يكون من المفيد للمستهلكين التحول إلى الأغذية الأساسية التقليدية للحد من أثر الارتفاع على ميزانية الأسرة. لحين عودة أسعار الحبوب الرئيسية إلى مستوياتها المعتادة. وبالتالي يمكن لاستهلاك مجموعة متنوعة من الأغذية الأساسية أن يقي من صدمات الأسعار العالمية. ولكن يبدو أن أسعار المواد الغذائية التقليدية هي أكثر تقلباً من أسعار الحبوب الرئيسية وليس أقل.

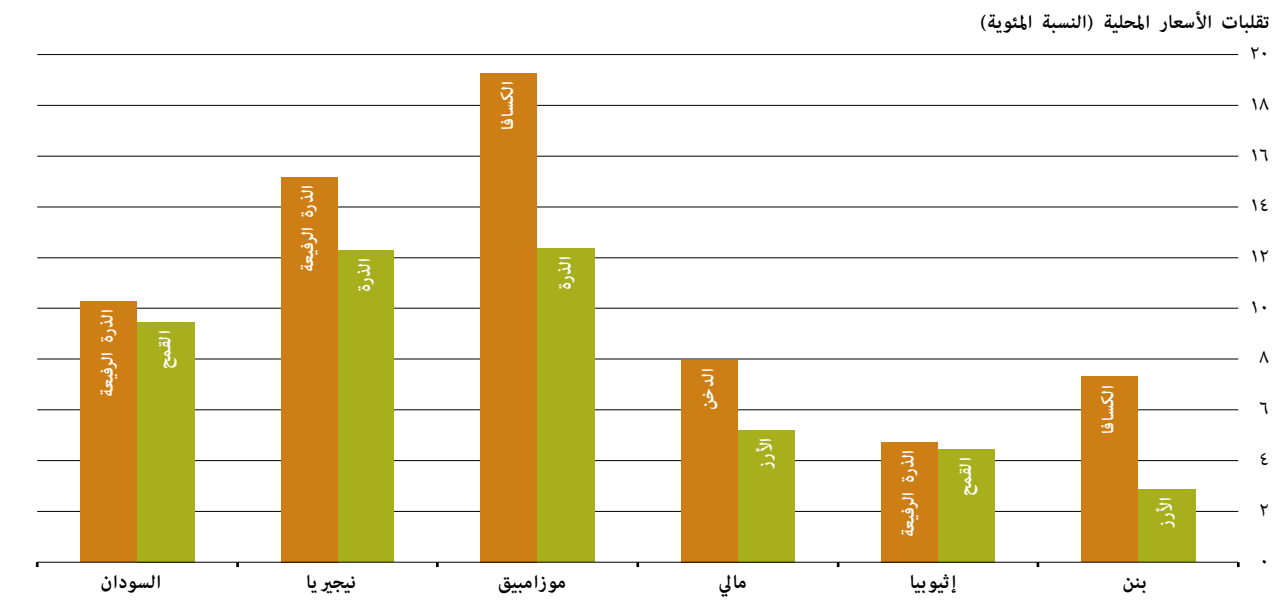
وبطبيعة الحال فإن الجدول الدائر حول المزاي والمساوئ النسبية لاستيراد الحبوب والأغذية الأساسية التقليدية لا يقتصر على مجرد تقلبات الأسعار. مثال ذلك أن مختلف المحاصيل تدر مستويات مختلفة من الأرباح. وبالإضافة إلى ذلك إذا اختارت الأسرة الزراعية تغيير المحاصيل التي تزرعها فإن ذلك قد يغيّر توزيع العمل وكذلك الدخل داخل الأسرة التي ترى أن بعض المحاصيل تخص الرجل وبعضها الآخر يخص المرأة. ويمكن أيضاً للقرارات المتعلقة بالاستهلاك أن تؤثر على توزيع الوقت. وتؤدي زيادة الاعتماد على الأغذية التي تتطلب وقتاً أطول لتجهيزها وتهيئها إلى زيادة الطاقة التي تنفقها المرأة وتقليل الوقت المتاح للأنشطة الإنتاجية الأخرى ورعاية الأطفال والراحة المطلوبة.<sup>٥٢</sup> ويتسم أيضاً المحتوى التغذوي لمختلف الأغذية بأهميته الرئيسية.

على أن تقليل الاعتماد على الأسواق الدولية، كما لوحظ من قبل، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة تثبيت الأسعار. والواقع أن مقارنة تقلب أسعار السلع المحلية في ٢٠ بلداً أفريقياً<sup>٥٣</sup> كشفت عن نتيجة ملفتة للنظر، وهي أن تقلب الأسعار كان أقل في الأرز أو القمح في كل بلد من البلدان العشرين فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ بالرغم من أن تلك الفترة تميّزت بحالة شديدة من عدم الاستقرار في أسواق الأرز والقمح العالمية (الشكل ١٢). ويبدو واضحاً أن الأسعار المحلية للأغذية الأساسية التقليدية تعرضت للعديد من حالات الارتفاع والهبوط خلال تلك الفترة، بينما تعرضت أسعار الأرز والقمح لحالة واحدة من الارتفاع الكبير وتلتها بعد ذلك حالة من الهبوط. ويفترض أن سبب ذلك راجع إلى أن الصدمات في جانب العرض المحلي تشكل مصدرًا مهمًا لتفاوت الأسعار، وبخاصة في أفريقيا حيث يعتمد جزء كبير من الإنتاج على مياه الأمطار وليس الري. والواقع أن ٦٢ في المائة، و٣١ في المائة، و٢٠ في المائة من مناطق زراعة الأرز والقمح والذرة في العالم يعتمد على مياه الري مقارنة بنسبة تبلغ فقط ٩ في المائة، و٥ في المائة، و٠،١ في المائة من مناطق زراعة الذرة الرفيعة والدخن والكسافا.<sup>٥٤</sup> وعلاوة على ذلك، فإن جانباً كبيراً من إنتاج الأغذية الأساسية التقليدية يخصص للاستهلاك المنزلي، ويعني ذلك أن أسواق تلك السلع صغيرة وتستخدم لتسويق الفوائض وعرضة بذلك لتقلبات أكبر في الأسعار. وأخيراً، قد يعني الافتقار إلى بيانات عن الأسواق (مقارنة بالبيانات المتاحة لحبوب التجارة) أن إنتاج تلك الأغذية التقليدية عرضة أكثر لأنماط دورية حيث يشجع ارتفاع الأسعار على الإنتاج المفرط الذي يفضي بالتالي إلى انخفاض الأسعار ونقص الإنتاج وهكذا دواليك.

وكانت تقلبات أسعار الذرة في كثير من الأحيان أقل من تقلبات أسعار الأغذية الأساسية التقليدية على الرغم من أن الأمر لم يكن دائماً

## الشكل ١٢

الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة كانت أقل تقلباً من أسعار السلع الغذائية التقليدية في أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠



ملاحظة: حُسبت التقلبات كانهرفاف معياري للتغيرات الشهرية في الأسعار بعد تعديلها لمراعاة التضخم. مصدر البيانات الأولية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.



## كيف كانت استجابة الأسعار على مستوى باب المزرعة خلال أزمة الغذاء العالمية؟

### الرسالة الرئيسية

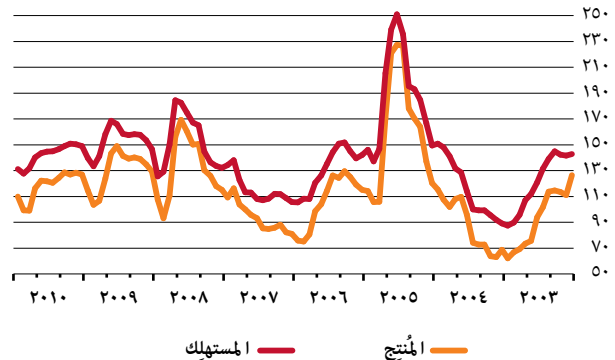
تشير الأدلة إلى أن أسعار باب المزرعة ازدادت أيضاً في البلدان التي ازدادت فيها أسعار التجزئة خلال أزمة الغذاء العالمية. ولكن تقلب الأسعار خلال الأزمة أدى إلى زيادة المخاطر أمام المزارعين ولن يشجع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار على الأجل الأطول.

### الشكل ١٣

أسعار الذرة البيضاء تسليم باب المزرعة اقتربت كثيراً من أسعار التجزئة في بوركينافاسو في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠

السعر المعدل لمراعاة التضخم

(فرنكات الجماعة المالية الأفريقية بسعر عام ٢٠٠٨/كيلوغرام)

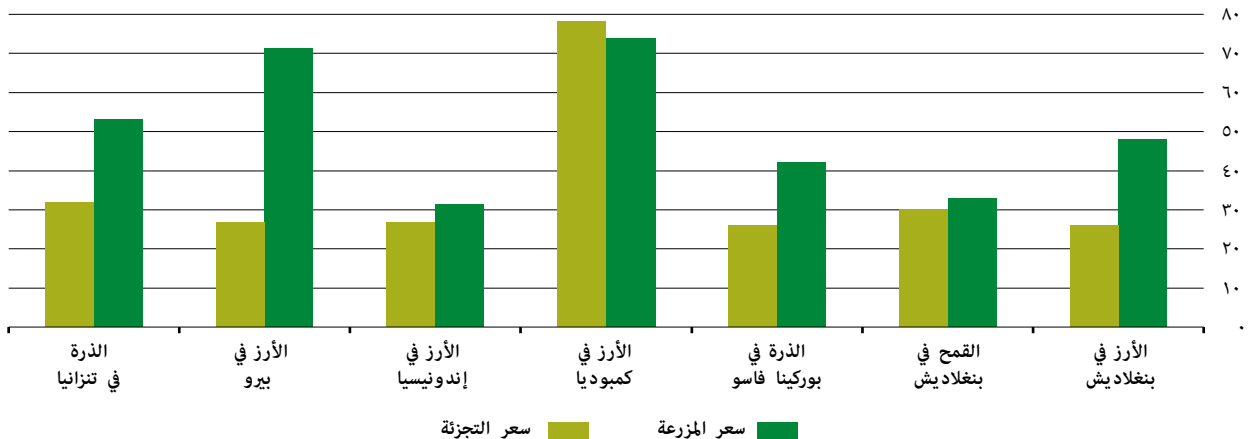


مصدر البيانات الأولية: صندوق النقد الدولي، حكومة بوركينافاسو.

### الشكل ١٤

أسعار تسليم باب المزرعة ازدادت عموماً مع الزيادة في أسعار التجزئة فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨

النسبة المئوية للزيادة



ملاحظة: استناداً إلى الأسعار المعدلة لمراعاة التضخم، وتتعلق التغيرات في أسعار قمح بنغلاديش بالفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ والذرة في تنزانيا من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨. مصادر البيانات الأولية: البيانات الإحصائية الوطنية.

ازدادت الأسعار العالمية لأسمدة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم أكثر من الزيادات في أسعار الحبوب العالمية فيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ (الشكل ١٥). وازداد سعر اليوريا، وهي مصدر رئيسي للأزوت وأحد أكثر الأسمدة المستخدمة شيوعاً، بأكثر من أربعة أضعاف بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨. وأدى ذلك، تبعاً لمدى انتقال ارتفاع الأسعار العالمية إلى المزارعين، إلى تقليص ربحية المزارع وبالتالي الاستجابة المحتملة من جانب العرض. على أن تأثير أسعار الأسمدة على الزيادات في الأسعار على مستوى باب المزرعة ربما يقل عما يُعتقد عموماً.

وينخفض تأثير أسعار الأسمدة على الربحية في نظم الإنتاج التقليدية التي لا تستخدم الكثير من السماد، وهو ما ينطبق في كثير من الأحيان على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. على أنه حتى في نظم الإنتاج الكثيفة التي تستخدم كميات كبيرة من الأسمدة تقل تكلفة الأسمدة المستخدمة كثيراً عن القيمة الإجمالية للمحصول المنتج، وهذا الحجم النسبي لهاتين الكميتين هو الذي يحدد الأثر الصافي لسعر السماد على الربحية. مثال ذلك أن قيمة الأسمدة المستخدمة في مجموعة من نظم الأرز الآسيوي المروي العالي الغلة في ستة بلدان بلغت في العادة ٨ في المائة تقريباً من القيمة الإجمالية للإنتاج في عام ١٩٩٩.<sup>٨</sup> ويعني ذلك أن تضاعف أسعار الأسمدة يرفع تكاليف الإنتاج بنسبة ٨ في المائة من قيمة هذا الإنتاج (بافتراض عدم حدوث أي تغيير في استخدام الأسمدة)، ويعني ذلك أن زيادة أسعار المنتجات بنسبة لا تزيد على ٨ في المائة يحافظ على ثبات مستوى الربحية. وحتى في حالة استمرار تضاعف الأسعار (أي زيادة إجمالية بمقدار أربعة أضعاف، مثلما

التنبؤ بالأسعار تعني ازدياد المخاطر التي يواجهها التجار. وقد حدث ذلك لهوامش تسويق الأرز في كل من تايلند والفلبين في عام ٢٠٠٨ حيث ازدادت الأسعار على مستوى باب المزرعة زيادة كبيرة، ولكنها لم تكن بنفس القدر الذي ازدادت به أسعار الجملة والتجزئة.

والواقع أن الكثير من التجار تعرضوا لخسائر مالية خلال أزمة الغذاء العالمية.<sup>٩</sup> وارتفعت أسعار باب المزرعة بسرعة فائقة لم يتمكن التجار بسببها في كثير من الأحيان من الحصول على الإمدادات إلا بسعر أعلى من سعر البيع الذي اتفقوا عليه مع عملائهم، وتكبدوا لذلك خسائر كبيرة في كثير من الأحيان. ومن الممكن أيضاً أن يكون التجار قد استغلوا ما تمتعوا به من قوة احتكارية لزيادة الهوامش، وإن كان من الصعب تحديد حجم الزيادة في الهوامش نتيجة للسلوك الاحتكاري وتحديد مقدار التعويض عن ارتفاع مستوى المخاطرة. وأخيراً، ارتفعت أيضاً تكاليف التجارة في أثناء أزمة الغذاء العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الوقود.

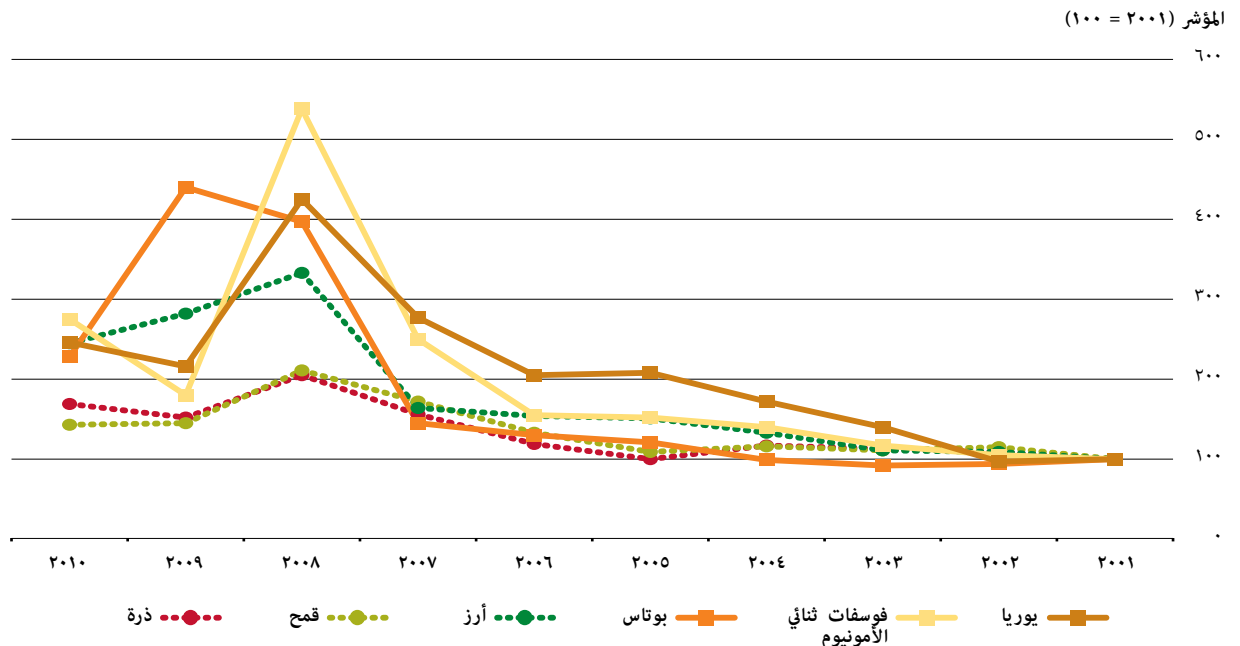
### هل الزيادات في أسعار الأسمدة ابتلعت الزيادات في الأسعار على مستوى المزرعة؟

#### الرسالة الرئيسية

أضرت الزيادات في أسعار الأسمدة بالمنتجين، ولكن ارتفاع أسعار المحاصيل كان كافياً في كثير من الحالات لتعويض التكاليف الإضافية المتكبدة. وأفضى ذلك إلى استجابة كبيرة من جانب المعروض من الحبوب في الكثير من البلدان في عام ٢٠٠٨.

الشكل ١٥

ازدادت الأسعار العالمية لأسمدة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم بمعدلات تجاوزت الأسعار العالمية للأرز والقمح والذرة فيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨



ملاحظة: يستند المؤشر إلى الأسعار المعدلة لمراعاة التضخم. مصدر البيانات الأولية: صندوق النقد الدولي.

٥٧ في المائة في أسعار الأرز كانت كافية لتحقيق زيادة في الأرباح بنسبة ٣٤ في المائة. وازدادت الأرباح من إنتاج الأرز في بنغلاديش في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بأكثر من الضعف مقارنة بالسنة السابقة<sup>٩٩</sup> ولا غرابة في أن الأسعار انخفضت بعد ذلك في كل سنة من السنتين التاليتين على الرغم من أنه حتى في ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت الأسعار مماثلة لأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وأفضت الزيادة في أسعار الأسمدة في كينيا بنسبة بلغت ١٦٠ في المائة تقريباً واقتران ذلك بزيادة في أسعار الذرة بنسبة ٧٧ في المائة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ إلى زيادة في الأرباح بأكثر من الضعف<sup>١٠٠</sup> على أن الزيادة في الأرباح تتوقف على الحفاظ على مستوى استخدام الأسمدة، أي أنه إذا انخفض استخدام السماد بسبب عدم قدرة

حدث في أسواق البوربا العالمية) يتطلب زيادة بنسبة ٣٢ في المائة فقط في أسعار المنتجات للتعويض تماماً عن زيادة التكلفة. وبطبيعة الحال إذا ازدادت أسعار الأسمدة زيادة كبيرة على الأجل الأطول واقتربت تكلفة الأسمدة من القيمة الإجمالية للإنتاج فإن تعويض التكلفة سيتطلب زيادات أكبر في أسعار المنتجات. ويتضح هذا النمط العام في الجدول ٢ الذي يبين تطور تكاليف وعائدات إنتاج أرز الشتاء-الربيع في منطقة آن جيانغ الواقعة في دلتا نهر ميكونغ في فييت نام. وازدادت تكاليف الأسمدة بأكثر من الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وتضاعفت تكاليف البذور تقريباً، وازدادت تكاليف العمالة زيادة كبيرة، وهبطت الغلات، ولكن زيادة بنسبة

## الجدول ٢

ربحية أرز الشتاء-الربيع في منطقة آن جيانغ، فييت نام، ازدادت في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الأسمدة والبذور

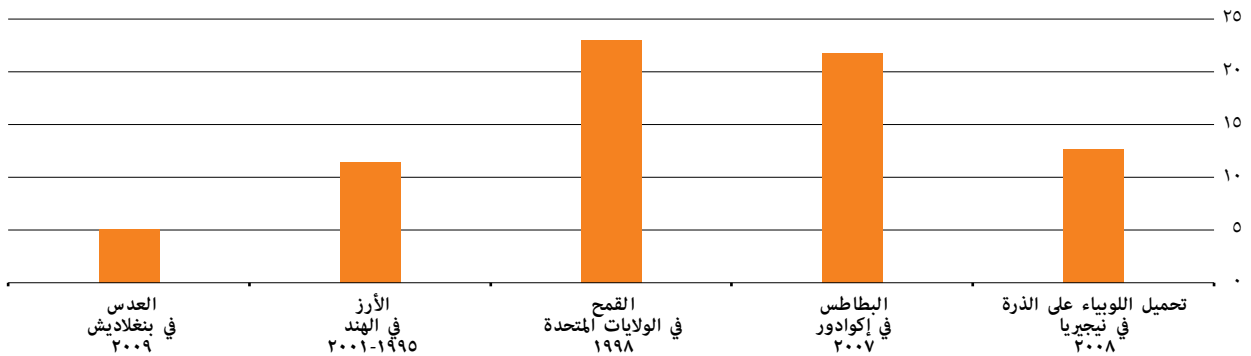
البند	٢٠٠٧	٢٠٠٨	النسبة المئوية للتغيير
البذور	٤٨٤	٩٣٦	٩٣
الأسمدة	٣٢٦٩	٦٦٩١	١٠٥
العمالة	٣١١٦	٤٧٦٥	٥٣
تكاليف أخرى	٢٩٢٨	٢٩٤١	٠
الغلة (بالكيلوغرام/ هكتار)	٦١٠٠	٥٧٩٢	٥-
سعر الأرز (دونغ فييتنامي/ كيلو غرام)	٢٣٥٠	٣٧٠٠	٥٧
الأرباح	٤٥٣٨	٦٠٩٧	٣٤

المصدر: بصرف من Hoang Ngan, P. 2010. The Vietnamese rice industry during the global food crisis in (صناعة الأرز في فييت نام خلال أزمة الغذاء العالمية). في Dawe, D., ed. *The rice crisis: markets, policies and food security* (أزمة الأرز: الأسواق والسياسات والأمن الغذائي). لندن، وإرنسكان، وروما، منظمة الأغذية والزراعة. ملاحظة: التكاليف والأرباح بالآلاف الدونغات الفيتنامية للهكتار.

## الشكل ١٦

تضاعف أسعار السماد والوقود يمكن تعويضه بزيادة صغيرة نسبية في أسعار المحاصيل

الزيادة في أسعار المحاصيل (النسبة المئوية)



ملاحظة: يبيّن الشكل النسبة المئوية للزيادة في أسعار المحاصيل المطلوبة للحفاظ على الأرباح المتوقعة في حالة تضاعف أسعار السماد والوقود، وتفترض الحسابات ازدياد تكاليف البذور بنفس نسبة الزيادة في أسعار المحاصيل لأن أسعار البذور تزداد في العادة جنباً إلى جنب مع الارتفاع في أسعار المنتجات وتشكل عيباً إضافياً على المزارعين.

مصادر البيانات الأولية: M. Ali and G. Vocke. 2002. How wheat production costs vary. In: *Wheat Yearbook 2002*. Washington, DC, United States Department of Agriculture; A.O. Segun-Olasanmi and A.S. Bamire. 2010. *Analysis of costs and returns to maize-cowpea intercrop production in Oyo state, Nigeria*.

ورقة مقدمة إلى الاجتماع الثالث المشترك للرابطة الأفريقية للاقتصاديين الزراعيين والمؤتمر الثامن والأربعين لرابطة الاقتصاديين الزراعيين لجنوب أفريقيا، كيب تاون، جنوب أفريقيا، المتعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠:

R. Cavatassi, M. González-Flores, P.Winters, J. Andrade-Piedra, P. Espinosa and G. Thiele. 2011.

Linking smallholders to the new agricultural economy: the case of the Plataformas de Concertación in Ecuador. *Journal of Development Studies* (مصدر قريباً): M.A. Rashid, M.K. Hassan and A.K.M. Harun-ur-Rashid. 2009.

Domestic and international competitiveness of production of selected crops in Bangladesh. Final Report CF No. 1/08. Dhaka, National Food Policy Capacity Strengthening Programme; B. Vinayakumar, N.

Kollurmath, N. Karnool, L.B. Kunnal, H. Basavaraj and V. Kulkarni. 2008. Cost of production of rice and maize in World Trade Organization era of Karnataka. *Karnataka Journal of Agricultural Science*, 21(2): 241-245.

في فييت نام في عام ٢٠٠٨ بزراعة محصول أرز الصيف-الخريف عندما كانت أسعار الأرز والأسمدة مرتفعة نسبياً. وساهم ارتفاع أسعار الأرز في زيادة المساحة المزروعة ولكن أسعار الأرز والأسمدة انخفضت انخفاضاً حاداً (جنباً إلى جنب مع الأسعار العالمية) بحلول موعد الحصاد. ومما يؤسف له أن المزارعين باعوا منتجاتهم بسعر جديد أقل، ولكنهم لم يستفيدوا من انخفاض أسعار الأسمدة (على الأقل في ذلك المحصول) بسبب شراء الأسمدة واستخدامها قبل هبوط الأسعار. ومن الناحية الأخرى استفاد محصول الشتاء-الربيع الذي حُصد مبكراً في عام ٢٠٠٨ من الزيادة الكبيرة غير المتوقعة في أسعار الأرز، وهو ما أفضى إلى زيادة حادة في الأرباح (الجدول ٢). وبالتالي يمكن أن تكون مسائل التوقيت سيئاً ذا حدين.

والخلاصة أن الأسعار على مستوى باب المزرعة والأرباح ازدادت فيما يبدو في الكثير من الحالات خلال أزمة الغذاء العالمية، ولكن الزيادة كانت مجرد زيادة مؤقتة. وتعني زيادة التقلب (انظر الشكل ٦، الصفحة ٢٢) إلى جانب عودة معظم الأسعار المحلية بالقيمة الحقيقية إلى مستويات ما قبل الأزمة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ (الشكل ٥، الصفحة ٢١) أن الحوافز التي تشجع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الاستثمار الطويل الأجل على مستوى المزرعة (مقابل الاستجابة القصيرة الأجل من جانب العرض) كانت ضعيفة.

المزارعين على تحمل تكلفته فإن الغلات تتدنى وقد تنخفض الأرباح كثيراً. ويستبعد حدوث هذا السيناريو إذا كان أداء أسواق الائتمان جيداً ولكن الواقع ليس كذلك في كثير من الحالات.

ويبين الشكل ١٦ النسبة المئوية للزيادة المطلوبة في أسعار المحاصيل للتعويض تماماً عن تضاعف أسعار الأسمدة والوقود في مجموعة من نظم الإنتاج حول العالم. (ترتفع في العادة تكاليف الوقود والأسمدة جنباً إلى جنب لأن الغاز الطبيعي يمثل عاملاً رئيسياً من عوامل إنتاج سماد اليوريا). والنظم التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الميكنة أو النظم التي تقوم على ضخ المياه الجوفية تتأثر أكثر بسبب أهمية تكاليف الوقود. وتقل الآثار في نظم الزراعة بدون حرث التي تستخدم فيها مياه الري السطحي أو مياه الأمطار. وبالتالي يختلف أثر تغيرات أسعار الأسمدة والوقود باختلاف أنواع نظم الإنتاج وإن كان يمكن في كثير من الأحيان تعويض الزيادة في أسعار الأسمدة، حتى ولو كانت كبيرة، بزيادة صغيرة في أسعار المنتجات. وبعبارة أخرى فإن الزيادة في النسبة بين أسعار الأسمدة وأسعار المنتجات لا تعني بالضرورة انخفاض الربحية. والواقع أنه يبدو خلال أزمة الغذاء العالمية أن الاستجابة من جانب العرض كانت كبيرة إلى حد بعيد في عدد من البلدان النامية.<sup>٦١</sup> ويستجيب المزارعون في البلدان النامية لارتفاع الأسعار من حيث الزيادات سواء في المساحة المزروعة أو الغلات،<sup>٦٢</sup> على الرغم من انخفاض الاستجابة عندما تكون الأسعار غير مستقرة.<sup>٦٣</sup> ويمكن لتوقيت تغيرات الأسعار أن يكون مهماً. فقد قام المزارعون



## خيارات السياسات للتصدي لتقلب وارتفاع الأسعار

ويمكن عموماً تقسيم تدخلات تخفيض التكاليف المرتبطة بتقلب الأسعار إلى نوعين. النوع الأول، هو التدخلات التي تقلص تقلبات الأسعار، من قبيل تحسين المعلومات عن الأسواق (الإطار ٧). والنوع الثاني هو التدخلات التي تقبل تقلبات الأسعار كما هي وتحاول التكيّف معها. ويمكن استخدام آليات التكيف سواء قبل وقوع التقلبات (أي السابقة عليها) أو بعدها (أي اللاحقة لها). وعلاوة على ذلك، يمكن إجراء التدخلات على المستوى الدولي أو المحلي، ويمكن استكمالها بتدخلات من القطاع العام أو القطاع الخاص. وتناسب بعض التدخلات أكثر من فئة من تلك الفئات. مثال ذلك أن استخدام المخزون الاحتياطي المحلي وفرض ضوابط على التجارة يقبل تقلبات الأسعار الدولية كما هي ويحاول

يجب قبل النظر في التدخلات اللازمة لتقليص وإدارة تقلبات الأسعار المحلية الاعتراف بأن بعض تقلبات الأسعار سمة متأصلة في أسواق السلع الزراعية. وبالنظر إلى عدم التوافق بين توقيت العرض (الموسمي) وتوقيت الطلب (غير الموسمي بدرجة أكبر بكثير) يجب تخزين السلع الزراعية على الأجل القصير، ولن يكون التخزين مجزياً ما لم تتغير الأسعار خلال السنة. وعلى الأجل الأطول، إذا لم تكن الزيادة في إنتاج الغذاء مواكبة للزيادة في الطلب فمن المهم أن تزداد الأسعار. ويتيح ذلك حوافز لتشجيع المزارعين على زيادة المعروض وتشجيع القطاع الخاص على زيادة البحث والتطوير، ويعطي إشارات للقطاع العام بزيادة الإنفاق على السلع العامة التي تدعم الإنتاج الزراعي والأسواق.

### الإطار ٧

#### تحسين نظم معلومات الأسواق للحد من تقلب الأسعار

وعلى الرغم من أن المعلومات المتعلقة بالصدمات الغذائية تشكل عنصراً جوهرياً في نظم معلومات أسواق الأغذية العالمية، فإن هناك افتقاراً في كثير من الأحيان إلى بيانات موثوقة عن مخزونات الحبوب وبذور الزيت، وحتى إن وجدت لا يتم إعلانها. وتتعدد الأسباب وراء الافتقار إلى بيانات جيدة عن المخزونات: فبعض البلدان لم تعد تحتفظ بمخزونات عامة بسبب إلغاء أو إصلاح تدابير السياسات التي أنشئت بمقتضاها تلك المخزونات؛ ويمكن أن تشتت المخزونات تشتتاً كبيراً بين المزارعين والتجار والعناصر الفاعلة الأخرى وبالتالي يتعذر تتبعها؛ وبعض المعلومات عن المخزونات حساسة من الناحية التجارية أو السياسية. وتقدر الوكالات الدولية عموماً التغييرات الصافية في المخزونات باستخدام البيانات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتجارة. ولذلك لا يمكن الثقة تماماً بالتقديرات المتعلقة بمخزونات الأغذية العالمية. ويمكن للتعاون الدولي أن يصحح ذلك الوضع ويضمن إتاحة معلومات موثوقة عن المخزونات العالمية على نطاق واسع. ومن شأن ذلك أن يساعد بدوره على توفير معلومات أفضل للمشاركين

تحدد المعلومات عن الحالة الراهنة وآفاق الزراعة العالمية توقعاتنا بشأن الأسعار في المستقبل وتساعد الأسواق على العمل بفعالية أكبر. وفي المقابل، فإن الافتقار إلى معلومات دقيقة عن أسس الأسواق قد يحد من الكفاءة ويفاقم تقلبات الأسعار. ويمكن لتحسين المعلومات وتحليل الأسواق العالمية والمحلية وزيادة الشفافية أن يحد من معدل وحجم ارتفاع الأسعار بسبب الهلع. وكشفت الأحداث الأخيرة عن ضعف قدرة الدول والمنظمات الدولية على توفير بيانات وإجراء تحليلات متسقة ودقيقة وفي الوقت المناسب للأسواق الزراعية، وبخاصة استجابة لصدمات الأحوال الجوية من قبيل الفيضانات أو موجات الجفاف. ويلزم اتخاذ إجراءات لزيادة القدرة على إجراء رصد منتظم ومنهجي لحالة المحاصيل، ووضع آليات لتحسين توقعات الإنتاج القصيرة الأجل القادرة على ترجمة البيانات المتعلقة بنمو المحاصيل وبيانات الأرصاد والاستشعار من بُعد إلى توقعات للغلات والإنتاج. ويمكن زيادة استخدام البيانات الساتلية ونظم المعلومات الجغرافية، ويمكن في هذا السياق تعزيز التنسيق الدولي وتبادل التكنولوجيات والمعلومات.

الناجحة، مثل شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة. على أنه يلزم زيادة موثوقية وحسن توقيت معلومات تلك النظم، وينبغي تعزيز القدرة على تطويرها واستخدامها على المستويين الوطني والإقليمي. وينبغي تركيز الاهتمام على البلدان المعرّضة بشكل خاص لصدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية.

وكشفت تجربة أزمة أسعار الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والتقلبات الحالية في الأسعار المرتفعة في الكثير من أسواق الغذاء الدولية عن جوانب ضعف ليست مرتبطة فقط بتوفير معلومات عن الأسواق على الصعيد العالمي بل وكذلك تنسيق استجابة السياسات لتقلبات أسعار الأغذية. ولا بد من ضمان تحسين الاستعداد وزيادة السرعة والاتساق في استجابة السياسات في أوقات الأزمات. واستناداً إلى النظم القائمة واستكمالاً لها، يمكن تحسين معلومات الأسواق العالمية وتوجيهات السياسات من خلال مبادرة تعاونية لمعلومات وسياسات الغذاء يجري بحثها حالياً بين عدد من المنظمات الدولية، وهي مبادرة نظام معلومات الأسواق الزراعية. وسوف تحسن هذه المبادرة موثوقية البيانات وحسن توقيتها وتوفرها بانتظام وستعزز أيضاً تنسيق السياسات في أوقات الأزمات.

ويمكن أن يستند نظام معلومات الأسواق الزراعية إلى نموذج المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط التي انطلقت في عام ٢٠٠٠ لتحسين المعلومات عن أسواق النفط. على أنه يمكن لنظام معلومات الأسواق الزراعية أن يؤدي وظائف إضافية في إصدار تحذيرات بشأن ارتفاع أسعار الأغذية العالمية وتعزيز اتساق السياسات. ويمكن أن تشترك في هذا النظام البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة والمستوردة للغذاء. وسوف يشمل النظام أيضاً أمانة مؤلفة من منظمات دولية لديها القدرة على جمع المعلومات عن حالة الأغذية وتوقعاتها وتحليلها ونشرها بانتظام، وكذلك وضع سياسات بشأن الأغذية.

في الأسواق ويساعد على تلافي ارتفاع الأسعار نتيجة للهلل الذي تثيره المعلومات المضللة.

ومن المكونات الأساسية الأخرى لنظم رصد أسواق الأغذية إجراء رصد لأسعار الأغذية سواء في أسواق المعاملات النقدية أو الآجلة. ومن المهم أيضاً تقييم التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط وتحليل آثارها على أسواق الأغذية. ومن الضروري توفير معلومات أفضل عن تحركات الأسعار المحلية من أجل تحسين فهم كيفية تأثير تغيرات الأسعار الدولية على الأسواق المحلية في البلدان النامية. وتلك المعلومات مهمة لنظم الإنذار المبكر، مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وهي أساسية أيضاً لصنع السياسات وتصميم أدوات فعالة لإدارة المخاطر في البلدان النامية.

ويساعد تعزيز نظم معلومات الأسواق والإنذار المبكر في البلدان النامية الحكومات والقطاع الخاص على التخطيط للمستقبل. ومن شأن ذلك أن يمكن الحكومات من تقييم الاحتياجات بدقة أكبر ورصد اعتمادات في الميزانية لإنشاء شبكات أمان للمنتجين والمستهلكين، وتحسين وضع احتياطات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. ويمكن لتحسين معلومات وتحليل الأسواق أن يخفف من أجواء عدم اليقين ويساعد المنتجين والتجار والمستهلكين على اتخاذ قرارات أفضل.

وأُتيحت خلال العقد الفائت معلومات أساسية كثيرة عن التعرض لانعدام الأمن الغذائي. ويوفر برنامج الأغذية العالمي بالفعل من خلال دعمه لنظم رصد الأمن الغذائي الوطنية أداة للرصد ودعم اتخاذ القرار من أجل مساعدة الحكومات على إدارة المخاطر المرتبطة بالأسعار أو الأحوال الجوية أو المخاطر الأخرى والاستجابة لها. وعلى الصعيد الإقليمي، ازداد توفر المعلومات المتاحة للحكومات والمشاركين في الأسواق بفضل بعض الجهود

وثالثاً، بينما سيستمر التدخل الحكومي في أسواق الغذاء في المستقبل، ينبغي زيادة إمكانية التنبؤ بتلك التدخلات ومراعاة أثرها على سلوك القطاع الخاص. ويؤدي اضطراب التدخلات الحكومية ليس فقط إلى زيادة التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص وبالتالي عرقلة تنميته، بل وكذلك في كثير من الأحيان إلى زيادة تقلب الأسعار. وهناك أمثلة عديدة على التدخلات الحكومية التي تَبَطَّت القطاع الخاص عن ترتيب الواردات وأسفرت عن ارتفاع في الأسعار المحلية.<sup>٦٤</sup>

ورابعاً، وبصرف النظر عن المبادئ العامة الواردة أعلاه، يجب الاعتراف بأن كل بلد فريد من نوعه في جوانب كثيرة. ومراعاة لاختلاف الحال، لا بد لكل بلد من تحليل ظروفه الخاصة والأخذ بالسياسات الملائمة لتلك الظروف. وينبغي من هذا المنطلق تشجيع التجريب في كل بلد على حدة.

التكثيف معها بعد وقوعها. وأما على المستوى المحلي فتحاول هذه التدخلات أيضاً الحد من تقلب الأسعار المحلية.

وهناك بعض المبادئ الأساسية التي لا بد من النظر فيها عند تصميم التدخلات. أولاً، على الرغم من صعوبة تحديد تكاليف وفوائد مختلف السياسات لا بد عند تصميم التدخلات من مراعاة فعالية التكلفة حيثما أمكن. لأن ذلك مهم لضمان توفر الأموال العامة للاستثمارات الأساسية في البحوث الزراعية والطرق والتعليم والصحة.

وثانياً، يجب الاعتراف بالدور الحاسم والمهيمن للقطاع الخاص في أي نظام تسويقي يتسم بالكفاءة، وهو يعرف بأنه نظام التسويق الذي يوفر أسعاراً أعلى للمزارعين وأسعاراً أقل للمستهلكين. ولا توجد أي أمثلة لهيمنة القطاع العام على نظم تتسم بالكفاءة في تسويق السلع الغذائية.





## منع تقلب الأسعار المحلية في الأجل القصير: سياسات التجارة والمخزونات الاحتياطية

### الرسالة الرئيسية

السياسات الحكومية التي يمكن التنبؤ بها والتي تعزز مشاركة القطاع الخاص في التجارة تحد في العادة من تقلب الأسعار. وزيادة إمكانية التنبؤ تحد من المخاطر التي يتعرض لها تجار القطاع الخاص وتفضي بالتالي إلى تضييق الهوامش، وتخفيض الأسعار للمستهلكين، ورفع الأسعار للمزارعين.

أقل من استجابته لو لم تفرض تلك الضوابط. ويمكن أن يطرح ذلك مشاكل خطيرة إذا استمرت الضوابط بمرور الوقت لأن معظم المراقبين يتوقعون ارتفاع أسعار الأغذية العالمية في المستقبل، وفي هذه الحالة سيحتاج العالم إلى إمدادات إضافية<sup>١٥</sup> ويصعب عموماً تحديد ما إذا كانت تكاليف تقلب الأسعار أكبر أو أقل من تكاليف التدخل لمنعها، وتتوقف الإجابة بالتأكيد على كل حالة على حدة، وإن كان من الممكن تقديم بعض الخطوط التوجيهية انطلاقاً من النظرية والخبرة المكتسبة على مر التاريخ، ومن شأن ذلك أن يساعد على تخفيض تكاليف التدخلات الحكومية.

واعتمدت بعض البلدان الآسيوية المنتجة للأرز على جملة تدابير جمعت بين التجارة الدولية والمخزونات الاحتياطية واحتكار الاستيراد أو التصدير، والشراء المحلي لتثبيت الأسعار. ونجحت هذه التدابير في كثير من الأحيان في تحقيق أهدافها وحفزت في بعض الحالات النمو الاقتصادي (انظر الإطار ٨). وكانت تجربة تثبيت سوق الذرة في أفريقيا أقل نجاحاً حيث تعذر في كثير من الأحيان التنبؤ بالتدخلات التي كانت أقل دعماً للدور القوي للقطاع الخاص في أنشطة التسويق. واضطر تجار القطاع الخاص إلى مواجهة عدم التيقن الذي كان يحيط بالكثير من العوامل المهمة، بما في ذلك:

- إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير؛
- مستوى الرسوم المفروضة وفئات تجار القطاع الخاص الذين يمكنهم الحصول على إعفاء منها؛
- مستوى الواردات الحكومية وسعر بيعها؛
- إنفاذ القواعد الناظمة للصحة البشرية والصحة النباتية؛
- النقل عبر الحدود الوطنية.

وتؤدي جوانب عدم التيقن في مجملها إلى زيادة كبيرة في مخاطر السوق، وتثبيط الاستثمارات الخاصة الأساسية للأسواق الجيدة الأداء، وتترك الكثير من الاقتصادات معرضة بدون داع لنقص الأغذية. ويجب أن تكون السياسات الحكومية شفافة نسبياً ويجب أن يكون من الممكن التنبؤ بها حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يقوم بدوره في نقل الإمدادات من المناطق التي لديها فائض في الإمدادات إلى المناطق التي تعاني نقصاً في المواد الغذائية، وتخزين الإمدادات في الفترة الواقعة بين الحصاد وموسم الجذب. وعلاوة على ذلك لا بد أيضاً أن تحاول السياسات الحكومية تخفيض التكاليف قدر المستطاع لضمان استخدام الميزانيات الزراعية أساساً للاستثمار في البحوث والسلع العامة الأخرى التي يمكن أن توفر حلولاً طويلة الأجل لتقلب الأسعار. ويبدو أن الكثير من السياسات الحكومية بشأن تجارة الغذاء نابعة من عدم الثقة في تجار القطاع الخاص. ومن الخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها في الكثير من البلدان إنشاء خطوط اتصال منتظمة ورسمية ومفتوحة بين الحكومة والقطاع الخاص. ويمكن بذلك زيادة الشفافية وربما المساعدة على تلافي الأزمات عن طريق الإنذار المسبق بالمشاكل المحدقة التي قد تضر بالأمن الغذائي للفقراء.<sup>١٦</sup>

يمثل الحد من تقلب الأسعار المحلية دوماً شاغلاً للكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتجمع البلدان النامية في العادة بين ضوابط التجارة والمخزونات الاحتياطية تحقيقاً لأهدافها.

وكما لوحظ من قبل قد تنشأ تقلبات الأسعار في الأسواق المحلية أو الدولية. وبالتالي، لا يمكن لأي سياسة شاملة بشأن التقلبات أن تركز على صدمات الأسعار الدولية دون أي مراعاة لاضطرابات العرض المحلي. وعموماً، فإن التجارة هي أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتثبيت الأسعار المحلية في وجه الصدمات التي تحدث بالعرض المحلي. على أن وضع نظام قوي لمعلومات الأسواق يتسم بأهمية قصوى لتحقيق أكبر قدر من فعالية التجارة حتى يمكن ترتيب الواردات (سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص) في الوقت المناسب. وقد يكون للمخزونات الاحتياطية دورها في حالة حدوث تأخر كبير في وصول الواردات أو استخدام الاحتياطات الإنسانية في حالات الطوارئ.

ويوجد أمام البلدان خياران أساسيان (أو جملة خيارات) في حالة الصدمات التي يكون منبعها الأسواق العالمية:

- قبول تقلب الأسعار والتكيف معه من خلال مجموعة من وسائل إدارة المخاطر وشبكات الأمان.
- الجمع بين ضوابط التجارة والمخزونات الاحتياطية للحد من انتقال الأسعار من الأسواق الدولية.

وينطوي هذان الخياران على تكاليف. وقد تناولنا من قبل في القسم المعنون "تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها" ما يفرضه تقلب الأسعار من تكاليف يمكن أن تكون هائلة. ومن الناحية الأخرى، تنطوي المخزونات الاحتياطية وضوابط التجارة أيضاً على تكاليف. مثال ذلك أن تكاليف الفائدة على المخزون الاحتياطي يمكن أن تكون كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتفاظ بمستوى معين من المخزونات الاحتياطية قد يعني الاتجار بضعف الكمية سنوياً للحفاظ على جودة المخزون. وتمثل هذه العمليات التجارية زيادة في تكاليف المعاملات (أو تدهور الجودة في حالة عدم تنفيذ العمليات التجارية). وتؤدي التدخلات الحكومية لتثبيت الأسعار المحلية إلى زيادة تقلب الأسعار العالمية والإضرار بالبلدان الأفقر والأصغر التي تعتمد بشدة على الواردات الغذائية. وإذا كانت ضوابط التجارة تخفض الأسعار المحلية فسوف تكون الاستجابة من جانب العرض

تثبيت أسعار الأرز في إندونيسيا

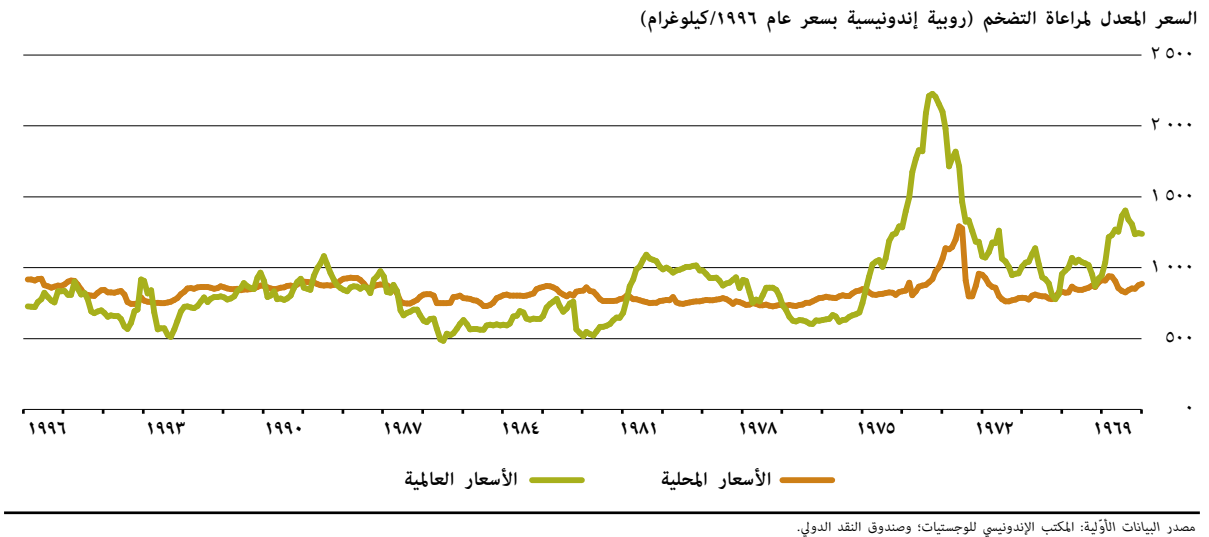
وكان يُعلن سنوياً عن سعر أدنى قبل زراعة المحصول الرئيسي وبالتالي توفير حوافز واضحة لتشجيع المزارعين على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. وروعيه في مستوى السعر الأدنى الذي كان يتم الإعلان عنه معدلات التضخم التي كانت سائدة في ذلك الوقت وُعدلت الأسعار الدنيا قليلاً في اتجاه الصعود أو الهبوط تبعاً لتحركات الأسعار العالمية وأسعار الأسمدة وغيرها من العوامل. وظل مستوى السعر الأدنى المعدل لمرعاة التضخم ثابتاً نسبياً مع مرور الوقت، وهو ما أتاح حوافز ثابتة على الأجل الطويل للاستثمار في إنتاج الأرز. وحقق برنامج تثبيت أسعار الأرز فوائد إجمالية كبيرة على الرغم من انخفاض تلك الفوائد بمرور الوقت بسبب انخفاض أهمية الأرز في الاقتصاد في ظل النمو الاقتصادي.<sup>٢</sup>

نجحت إندونيسيا في تثبيت أسعار الأرز المحلية لأكثر من ربع قرن بداية من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٦ (انظر الرسم البياني أدناه). ولم يكن متوسط الأسعار المحلية خلال تلك الفترة يختلف كثيراً عن متوسط الأسعار العالمية، ولكن تقلب الأسعار كان أقل بكثير مما شهدته الأسعار العالمية. وتمكنت إندونيسيا من تثبيت الأسعار عن طريق الجمع بين التجارة الدولية (الواردات في العادة والصادرات في بعض الأحيان) والمخزون الاحتياطي الذي كانت تشتريه وتوزعه تبعاً للفاصل أو العجز في الإنتاج.<sup>١</sup> وعلى الرغم من أن كمية الأرز التي كانت الحكومة تشتريها تفاوتت من سنة لأخرى تبعاً لحجم محصول الأرز، كانت هذه الكمية في المتوسط أقل من ٥ في المائة من الإنتاج المحلي. وبعبارة أخرى، كان القطاع الخاص مسؤولاً عن تسويق ٩٥ في المائة من محصول الأرز. وعلاوة على ذلك، فإن معظم مشتريات الحكومة من الأرز كانت من خلال التجار ولم تكن من المزارعين مباشرة.

١ C.P. Timmer. 1996. Does BULOG stabilize rice prices in Indonesia? Should it try? *Bulletin of Indonesian Economic Studies*, 32: 45-74

٢ C.P. Timmer. 2002. Agriculture and economic growth. In B. Gardner and G. Rausser, eds. *Handbook of agricultural economics*. Vol. IIA, pp. 1487-1546. Amsterdam, North-Holland

نجحت إندونيسيا في تثبيت أسعار الأرز المحلية في الفترة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٦ من خلال التجارة والمخزونات الاحتياطية



الاعتماد على التجارة الدولية كمصدر للغذاء. و"أول أفضل خيار" هو حظر قيود التصدير، على أن يكون ذلك مصحوباً بجهود من البلدان لمعالجة مسائل الأمن الغذائي من خلال الدعم المباشر والموجه. على أنه من المستبعد الموافقة على حظر قيود التصدير أو تنفيذه حتى لو تمت الموافقة عليه خلال الأزمات الغذائية. ومن الممكن والمفيد من الناحية الأخرى تعزيز القواعد وبخاصة من حيث الشفافية.

وتؤدي التجارة الدولية دوراً رئيسياً في الحد من تقلب الأسعار المحلية ولكن ضعف قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن حواجز التصدير مقارنة بالحواجز المفروضة على الاستيراد يشكل عقبة كبيرة أمام زيادة الثقة في الأسواق الدولية. والواقع أن القيود على التصدير أدت إلى مفاقمة تقلب الأسعار في الأسواق الدولية في السنوات الأخيرة (انظر الإطار ٩). وتحتاج بلدان الاستيراد الصافي للغذاء إلى ضمانات أقوى بكثير من شركائها التجاريين إذا أرادت

## أزمة الأرز العالمية

من أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ أدت السياسات الحكومية في عدد من البلدان إلى زيادة سريعة في الأسعار. وقيد كبار منتجي الأرز الإمدادات المعروضة في السوق العالمي لتلافي تعرض المستهلكين لنقص في الأرز سواء عن طريق فرض حظر كامل على الصادرات أو الإعلان عن أسعار دنيا مرتفعة بشكل متزايد للصادرات. وتدافعت حكومات البلدان المستوردة للأرز على الإمدادات لتحقيق استقرار أسواقها وذلك في كثير من الأحيان عن طريق شراء كميات هائلة من الأرز بأسعار أعلى من أسعار السوق. وأعلنت بلدان أخرى خطأً لتعزيز الأرصدة خلال الأزمة، وهو ما أدى إلى حدوث زيادة أخرى في الطلب. ولم تكن أسعار الأرز العالمية قد شهدت مطلقاً أي زيادة بمقدار الضعف في غضون ستة أشهر، ناهيك عن زيادتها بمقدار ثلاثة أضعاف بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ وأبريل/نيسان ٢٠٠٨، حتى خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٥. وفي حين أن قيود التجارة سمحت لبعض البلدان بمنع انتقال ارتفاع الأسعار من الأسواق العالمية إلى أسعارها المحلية، فقد تحقق الاستقرار المحلي على حساب زعزعة السوق العالمية. ومن المرجح جداً أن أزمة الأرز ما كانت لتحدث لو لم تتخذ تلك التدابير. وهكذا، فإن أحد الدروس المستفادة من أزمة أسعار الأرز هو ضرورة تعزيز ضوابط منظمة التجارة العالمية لتقليص استخدام قيود التصدير. على أنه قد يتعذر تنفيذ أي من تلك الضوابط كما لوحظ من قبل. ويتيح تقليل أضرار القيود المفروضة على التجارة نهجاً آخر لتثبيت سوق الأرز العالمية. ومن الخطوات المهمة في هذا الاتجاه زيادة إمكانية التنبؤ بالسياسات الحكومية. ومع أن من المفهوم أن الكثير من الحكومات ترغب في الاحتفاظ بقدر من المرونة في الاستجابة للأحداث الفجائية غير المتوقعة فإن هناك إمكانية لتلافي بعض التغييرات في السياسات. ويمكن إجراء تغييرات أخرى تبعاً لجدول زمنية معلنة مسبقاً أو وفقاً لمعايير تحدد الوقت الذي يتم فيه تلقائياً إدخال تغييرات تدريجية استجابة للأحداث الخارجية؛ ومن شأن ذلك أن يزيد من إمكانية التنبؤ بتغييرات الأسعار.

وتبرهن أيضاً أزمة أسعار الأرز الحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التجارة حتى عندما تقرر الحكومات مواعيد إجرائها. ولا يرجح أن يدفع تجار القطاع الخاص أسعاراً تزيد على سعر السوق، ومن المستبعد أكثر أن تتسبب تجارتهم بحجمها الصغير في تحريك السوق. ومن المهم بشكل خاص توسيع دور القطاع الخاص في سوق الأرز العالمية، وهي سوق أصغر من أسواق الحبوب العالمية الأخرى ويمكن بذلك التأثير فيها بسهولة أكبر من خلال العمليات الكبيرة التي تجريها الحكومات.

يمكن أن تنجم تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية في بعض الأحيان عن سياسات التدخل في الأسواق المحلية، وفي هذا السياق فإن أزمة أسعار الأرز العالمية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تمثل دراسة حالة جيدة. ولم تنشأ أزمة الأرز بسبب أي مشاكل في التوازن الأساسي بين الإنتاج والاستهلاك. فقد كان هناك أولاً توازن بين إنتاج الأرز والزيادات في الطلب خلال السنوات التي سبقت الأزمة ولم تكن هناك أي صدمات رئيسية في العرض خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. بل لقد وصل إنتاج الأرز العالمي إلى مستوى قياسي جديد على امتداد أربع سنوات متصلة ابتداءً من عام ٢٠٠٥. وثانياً، وبالنظر إلى النتائج الطيبة التي حققها الإنتاج فإن نسبة المخزون إلى المستهلك ظلت ثابتة تقريباً في السنوات الثلاث التي سبقت وقوع الأزمة، ولم تحدث عمليات سحب من المخزونات بما يجعل السوق شديد التأثر في وجه الاضطرابات الصغيرة في الإنتاج. وثالثاً، بالرغم من بعض القلق من عدم رغبة المصدرين في البيع (ربما تحسباً لاستمرار ارتفاع الأسعار) فإن الإمدادات كانت متاحة في الأسواق الدولية أمام المستوردين، حيث ازداد حجم الصادرات خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً مقارنة بحجمه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن أسس سوق الأرز كانت سليمة فقد كانت أسواق السلع الغذائية الأخرى تبنى ارتفاع الأسعار. وأفضى ازدياد الطلب على القود الحيوي من الذرة وبدوور الزيت و حدوث هبوط بنسبة ٤ في المائة تقريباً في إنتاج القمح العالمي في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (بما في ذلك الجفاف الشديد الذي اجتاحت أستراليا، وهي مصدر رئيسي للقمح) إلى ارتفاع الأسعار في تلك الأسواق. وربما أدى ارتفاع أسعار الذرة والقمح إلى تحول بعض المستهلكين عن القمح إلى الأرز، وهو ما دفع أسعار الأرز نحو الارتفاع. على أن حجم الزيادة في أسعار الأرز تجاوز بكثير ما يمكن تفسيره على أساس تلك المبادلة، ذلك أن السياسات الحكومية كانت هي المسؤولة في نهاية المطاف عن الأزمة. والواقع، أن ارتفاع أسعار الأرز كان أسرع وأقوى من ارتفاع أسعار الحبوب التي لم تكن تتمتع بنفس القدر من الظروف المواتية في السوق. وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار الذرة والقمح، ساهم أيضاً ارتفاع أسعار النفط وضعف قيمة الدولار الأمريكي في ارتفاع أسعار السلع بشكل عام. وأثارت تلك العوامل قلقاً في بعض البلدان من احتمال ارتفاع أسعار الأرز. والواقع أن أسعار الأرز كانت آخذة في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٣، ولكن الزيادة في الأسعار في ذلك الوقت كانت بطيئة نسبياً ولا تسير بوتيرة مطردة (وبالتالي كان من السهل مواجهتها). على أنه بداية



## التصدي لتقلب الأسعار المحتملة في المستقبل: إدارة مخاطر أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات

### الرسالة الرئيسية

تشدد الحاجة إلى البحوث الزراعية ونظم الري التي تتسم بفعالية التكلفة من أجل الحد من مخاطر الإنتاج التي تواجه المزارعين، وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذه الأنواع من الاستثمارات ستحد من تقلب الأسعار وستخفض أيضاً تكاليف الإنتاج لكل طن وهو ما سيؤدي إلى تقليص أسعار الأغذية.

يعلمون أنهم سيتمتعون بالحماية في حالة وقوع كارثة. ويمكن للحكومات (وهذا ما يحدث في كثير من الأحيان) أن تقدم إعانات للتأمين، وإن كان تنفيذ تلك البرامج يتطلب في العادة تكاليف باهظة حتى في البلدان المتقدمة. وينبغي موازنة الإعانات المقدمة لتلك البرامج مع تكاليف وفوائد الإنفاق على البحوث الزراعية والري. ويجري استثمار جهود وبحوث هائلة لإيجاد سبل للتصدي لتحديات تأمين أصحاب الحيازات الصغيرة ضد مخاطر الإنتاج. وأحد تلك الابتكارات هو تأمين المحاصيل القائم على مؤشر الطقس. وفي إطار هذا النوع من التأمين يصرف تعويض للمزارعين عندما تتخطى عوامل جوية معينة، مثل الأمطار أو الحرارة، عتبات معينة يمكن أن ينشأ عندها هبوط كبير في غلات المحاصيل. وتقاس هذه العوامل عن طريق محطات الأرصاد الجوية أو حتى باستخدام التكنولوجيا الساتلية. وميزة هذا النهج أن شركات التأمين لا تحتاج إلى إجراء تقييمات للحقول ويخفف ذلك بالتالي تكاليفها الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المزارعين الذين لديهم مثل ذلك التأمين لا تكون لديهم دوافع لإساءة إدارة محصولهم (وهي مشكلة معروفة كخطر أخلاقي) من أجل الحصول على تعويض لأن التعويض يعتمد على القياس الخارجي أكثر منه على غلة المحصول. على أن التأمين القائم على مؤشر الطقس يتطلب عدداً من الشروط. أولاً، يجب أن يكون المؤشر المختار مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالغللات المحلية، وإلا فإن المزارعين لا يؤمنون على أنفسهم ضد الخطر ذي الصلة (يعرف ذلك بالخطر الأساسي). وثانياً، يجب أن تكون هناك بنية أساسية كافية، مثل وجود شبكة من محطات الأرصاد الجوية المحلية و/أو الخيارات المتاحة للاستشعار من بُعد، والبيانات التاريخية الموثوقة، وبيئة قانونية وتنظيمية ملائمة. وثالثاً، لا بد أن يكون لدى المزارعين صورة واضحة عن كيفية عمل ذلك التأمين وينبغي أن يكونوا قادرين على سداد تكاليفه. وأخيراً، لكي يكون التأمين القائم على المؤشرات فعالاً لا بد أن يرتبط بالخدمات المالية الأخرى في إطار مجموعة أكبر من حلول إدارة المخاطر. ويبدو أن استخدام أسواق المعاملات الآجلة من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية لإدارة مخاطر الأسعار ينطوي على مشاكل أكبر في الوقت الحاضر. ولا يوجد سوى عدد قليل من البلدان النامية التي لديها بورصات للسلع الأساسية يمكن فيها للمزارعين والمشاركين الآخرين في الأسواق التحوط من تقلبات الأسعار. وعلاوة على ذلك فإن المشاركة في تلك الأسواق تتطلب تكاليف ثابتة كبيرة من حيث المعرفة والفهم، واكتساب أصحاب المزارع الصغيرة تلك المعرفة لن يعود عليهم بمردود كبير. وحتى في الولايات المتحدة لم تتجاوز نسبة المزارع التي استخدمت العقود الآجلة 3 في المائة في عام 2008<sup>٢٨</sup>. وقد ثبت عموماً أن الوصول إلى أصحاب الحيازات الصغيرة بطريقة فعالة من حيث التكلفة مسألة بالغة الصعوبة.

يواجه المزارعون مخاطر تتعلق بالإنتاج ومخاطر تتعلق بالأسعار. ويجب لأي استراتيجية حكيمة لإدارة المخاطر أن تنظر في مصادر المخاطر، لا سيما أن نوعاً ما من المخاطر يمكن أن يعوض نوعاً آخر في بعض الظروف (مثال ذلك أن صدمة العرض المحلي يمكن أن تفضي إلى ارتفاع في الأسعار ولذلك يعوّض انخفاض الإنتاج برفع الأسعار). وتؤدي الظروف الجوية المعاكسة والآفات والأمراض إلى تخفيض الدخل الزراعي وتسفر عن زيادة تقلب الإنتاج. ويزيد تغير المناخ على الأرجح هذه الأنواع من المخاطر في المستقبل. ويمكن للكثير من التكنولوجيات، مثل إدخال الأنواع المقاومة للأمراض أو الإجهاد أو إنشاء نظم الري والصرف أن تحد من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون. مثال ذلك أن الأرز الذي يتحمل الغمر بالماء ينتشر بسرعة في أنحاء من آسيا التي تكثر فيها الفيضانات. ومن الطرق الواعدة الأخرى للحد من المخاطر التي تواجه المزارعين استخدام تكنولوجيات التخزين الصغيرة المحسنة التي يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة والمستهلكين تحمل نفقاتها<sup>٢٩</sup>. ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تقلل خسائر ما بعد الحصاد وتقي أيضاً من صدمات الأسعار وتحد بالتالي من إمكانية زيادة الطلب المدفوع بحالات الهلع. وهذه التكنولوجيات هي أهم طريقة للحد من المخاطر التي تواجه المزارعين والبلدان، ولا بد من دعمها بقوة من جانب الحكومات الوطنية والمانحين.

وتتيح آليات التأمين القائمة على السوق طريقة أخرى لنقل المخاطر ومساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات الإنتاج. على أنه يجب الاعتراف بأن أي تأمين تتوفر له مقومات الاستدامة التجارية سيخفض متوسط مستوى الدخل الزراعي على الأجل القصير عندما يُقدم كمنتج قائم بذاته لأن شركات التأمين الخاصة لن تقدم منتجاً إذا كان ما تدفعه يزيد باستمرار على ما تحصل عليه. غير أن تقليص المخاطر التي يواجهها المزارعون يمكن أن يشجعهم في الأجل الطويل على الاستثمار في التكنولوجيات الأكثر ربحية التي ترفع مستوى إنتاجيتهم ودخلهم. فعلى سبيل المثال، يمكن للتأمين عندما يقترن بالالتزام والمدخلات والخدمات الأخرى أن يسمح للأسر بتقبل المخاطرة المحسوبة لأنهم

والوسائل الرئيسية التي يمكن استخدامها لإدارة تقلب أسعار الواردات هي العقود الآجلة وعقود الشراء الاختياري. وبشراء العقود الآجلة تحافظ الحكومات التي ترغب في حماية نفسها من الارتفاع المحتمل في أسعار الحبوب على السعر المتفق عليه وقت إبرام العقد. وتتيح العقود الآجلة للبلدان قدراً أكبر من التيقن بشأن السعر الذي ستدفعه مقابل الحبوب ولكنها لا تسمح بالمرونة. وإذا انخفضت أسعار السوق فإن على الحكومة أن تسدد السعر المتفق عليه وتدفع بالتالي أكثر مما كان سيتعين عليها

وتواجه الحكومات مخاطر مماثلة للمخاطر التي يواجهها المزارعون، كما تتشابه بعض الوسائل المتاحة. مثال ذلك أن التأمين القائم على مؤشر الطقس استخدم لأول مرة على المستوى الوطني في إثيوبيا في عام ٢٠٠٦ وفي ملاوي في عام ٢٠٠٨ لإدارة مخاطر الإنتاج؛ وما زال هذا التأمين مستخدماً. وبالنظر إلى الطابع الفني لتلك النهج القائمة على السوق في إدارة تقلب أسعار الأغذية يلزم إنشاء مؤسسات على المستوى الوطني وبناء الخبرة الفنية في تلك المؤسسات.

## الإطار ١٠

ماذا يحدث لعمليات برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وهو أكبر وكالة تشتري الأغذية للأغراض الإنسانية، عندما ترتفع أسعار الغذاء؟

بالذرة في أنحاء من أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك فقد بلغت التكاليف الإضافية الإجمالية التي تحملها البرنامج في عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٩٢٠ مليون دولار أمريكي. وأما التحدي الأخير أمام البرنامج في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فقد نشأ عن الشراء الفعلي للأغذية. وفي ظل تأزم أسواق السلع الغذائية واجه البرنامج صعوبات في الحصول فعلياً على الغذاء وتوجيهه إلى المكان المناسب في الوقت المناسب. ويستغرق توفير السلع الغذائية وتسليمها إلى من يحتاجون إليها ما يتراوح في المتوسط بين ٣ و٤ أشهر. ويشترى البرنامج الأغذية عن طريق عطاءات تنافسية وبالقرب قدر الإمكان من الأماكن التي تحتاجها، مع مراعاة تكلفة السلع وتكلفة نقلها. واشترى البرنامج في عام ٢٠١٠ ما نسبته ٧٨ في المائة من الأغذية التي كان يحتاج إليها في البلدان النامية. ومع ذلك، فقد ازدادت التحديات التي يواجهها بسبب قيام أكثر من ٣٠ دولة بفرض حظر على صادرات الأغذية في محاولة لحماية المستهلكين. وعلى الرغم من أن الصادرات المخصصة للمساعدة الإنسانية معفاة في العادة من ذلك الحظر فإن عملية التفاوض مع كل حكومة تستغرق من البرنامج وقتاً ثميناً.

### ما هي الطريقة التي يستجيب بها البرنامج؟

لم يكن في وسع البرنامج قبل وقوع أزمة أسعار الأغذية أن يشتري الغذاء إلا بعد حصوله فعلياً على مساهمة مالية من الجهة المانحة. وفي أعقاب أزمة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨، اتجه المجلس التنفيذي للبرنامج سريعاً نحو التفويض بالشراء الآجل والتخزين المسبق للأغذية لصالح السكان الضعفاء بمجرد التعهد بتقديم التزامات مالية. ووضعت آلية للشراء الآجل بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي لشراء السلع وسداد تكاليف الشحن قبل استلام مساهمات المانحين. ويُزعم البرنامج توسيع هذا النظام لزيادة مستوى التخطيط والشراء الآجل ليشمل التخزين المسبق للأرصدة من أجل المساعدة على سرعة تسليمها إلى السكان الضعفاء المتضررين من الأزمات الغذائية مستعيناً في ذلك بألية موسعة للتمويل المتجدد بمبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي. وسيجري نشر مخزونات الأغذية على طول ما يصل إلى ثمانية ممرات إنسانية رئيسية. ولا تساعد هذه الآلية البرنامج على التحوط لأسعار السلع أو مخاطر تقلبات سعر الصرف، ولكنها تتيح له تقصير المدة الزمنية بين تحديد الاحتياجات الغذائية والحصول على الموارد المالية وتسليم الأغذية إلى المحتاجين.

يؤثر ارتفاع أسعار الغذاء على برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) من ناحيتين: فهو يرفع تكلفة شراء الغذاء للبرامج القائمة التي تهدف إلى إطعام الجوعى، ويؤدي إلى زيادة عدد المحتاجين إلى المساعدة الغذائية. ونموذج عمل البرنامج فريد في منظومة الأمم المتحدة، فهو يمول بالكامل بمساهمات طوعية ولا يتلقى أي مساهمات مقررّة أو تمويل أساسي أو رسوم عضوية. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى طريقة تأسيسه لا يمكنه التحوط لأسعار السلع في السوق بنفس الطريقة التي قد تتحوط بها شركات القطاع الخاص الكبرى.

وهناك عاملان رئيسيان وراء تكاليف البرنامج. العامل الأول هو أسعار السلع الغذائية نفسها. فالبرنامج يشتري سلعه الغذائية من أسواق المعاملات النقدية. ولذلك عندما وقعت أزمة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٧ تعرض البرنامج بشكل كامل لأثر الزيادات. وتضيف كل زيادة بنسبة ١٠ في المائة في تكلفة سلعة سلعه الغذائية ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي إلى تكلفة إطعام العدد الحالي من المستفيدين. والعامل الثاني المحرك للتكاليف هو النقل الذي يرتبط بأسعار الوقود. وبالنظر إلى الحاجة إلى نقل الغذاء إلى بعض أبعد المناطق في العالم، بما في ذلك عمليات الإنزال الجوي للأغذية في أكثر المناطق وعورة، تشكل أسعار الوقود عوامل مهمة في تحديد التكاليف التي يتحملها البرنامج. وازدادت تكلفة تلبية احتياجات المستفيدين من البرنامج في الفترة من يونيو/حزيران ٢٠٠٧ حتى فبراير/شباط ٢٠٠٨ بما قيمته ٧٧٥ مليون دولار أمريكي.

والبُعد التالي هو ضمان الموارد اللازمة لسد احتياجات الأعداد الجديدة من الأشخاص المعتمدين على المساعدة الغذائية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية في أماكنهم. واحتاج البرنامج في الفترة من يونيو/حزيران ٢٠٠٧ حتى فبراير/شباط ٢٠٠٨ ما قيمته ١٨٦ مليون دولار أمريكي أخرى لتوسيع تدخلاته من خلال المدارس لتصل إلى ما يقرب من ٤,٨ مليون مستفيد في ١١ بلداً وتوزيع أغذية متخصصة على زهاء ١,٨ مليون من الأطفال المصابين بسوء التغذية والنساء الحوامل والمرضعات، وتقديم برامج الأشغال العامة إلى ما يربو على ٤ ملايين مستفيد لتمكينهم من تناول الغذاء المتاح في الأسواق، وإدخال برامج التحولات النقدية والقسائم لصالح ٨٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً في سبعة بلدان لتمكينهم من الحصول على الغذاء المتاح في الأسواق. وتحققت وفورات في الموارد من خلال تغيير السلع في بعض السلال الغذائية، وذلك مثلاً عن طريق الاستعاضة عن الذرة الرفيعة



من الأسعار المنخفضة بعد إبرام الاتفاق. وبالتالي يتيح الشراء الاختياري قدراً أكبر من المرونة مقارنة بالعقود الآجلة. على أن هذه المرونة تنطوي على تكلفة لأن عقود الشراء الاختياري أعلى تكلفة من العقود الآجلة، ويجب أن تكون الحكومات مستعدة لدفع فروق الأسعار. وقد تقرر بعض الحكومات اللجوء إلى التأمين الذاتي الذي تدفع في إطاره أسعاراً مرتفعة في بعض الأحيان ولكنها تتلافى الرسوم التي ينطوي عليها شراء حقوق الخيارات عاماً بعد عام.

دفعه في غير ذلك من الحالات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات سياسية هائلة بالإضافة إلى خسائر مالية في البلدان الفقيرة. وقد لا تمثل العقود الآجلة عملياً أداة مفيدة للحكومات نتيجة للالتزامات الكبيرة المحتملة وغير المتوقعة المرتبطة بالمعاملات الآجلة. وأما عقود الشراء الاختياري فتحدد سعراً أقصى بدون التزام بالشراء بذلك السعر المرتفع إذا انخفضت أسعار السوق. ويمثل ذلك خياراً مغرياً إذا كان الهدف منه حماية البلد المستورد للغذاء من ارتفاع الأسعار لأنه سيكون قادراً على الاستفادة



## التكيف مع تقلبات الأسعار بعد وقوعها: شبكات الأمان الموجهة واحتياطات غذائية الطوارئ

شبكات أمان مسبقاً حتى ولو لم تتوفر أموال كافية لتنفيذها في أول الأمر. وبعد تحديد الأشخاص الضعفاء، لا سيما النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون الثانية من العمر، يمكن تفعيل شبكات الأمان أو احتياطات غذائية الطوارئ بمجرد وقوع الأزمة باستخدام أموال من المجتمع الدولي. مثال ذلك أن أحد العناصر الرئيسية في الكثير من شبكات الأمان، وبخاصة التحويلات النقدية الاجتماعية، هو توصيل الأموال النقدية إلى النساء لتحسين وضعهن في المجتمع وفي داخل الأسرة وكذلك تحسين النتائج الصحية والتغذوية للأطفال. ولكي تكون تلك التدخلات فعالة لا بد من تخطيط دقيق وليس اتباع نهج متعجل استجابة للأزمات. وسوف يفضي التخطيط المسبق إلى تحسين النتائج.

وإذا قدمت شبكات أمان قائمة على الغذاء (بدلاً من الأموال النقدية) فسوف يتطلب ذلك احتياطات الطوارئ قبل وصول المعونة الغذائية، بما في ذلك الأغذية المتخصصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر وستين. ويمكن ربط تلك الاحتياطات بنظم المعلومات والإنذار المبكر الفعالة. وينبغي أن يكون لها وضع استراتيجي يراعى فيه التوازن بين تكاليف زيادة الرصد في حالة تفتت الاحتياطي أكثر من اللازم، والتكاليف الأعلى التي ينطوي عليها تخزينه بالكامل في مناطق العجز الغذائي والحاجة إلى مدة استجابة أطول في حالة تخزينه بالكامل في مناطق الفائض الغذائي. وينبغي أيضاً تحديد حجم الاحتياطي بدقة. وكحد أدنى، ينبغي أن يكفي لمدة تتراوح بين شهر وشهرين تبعاً للمدة التي يستغرقها تجديد الإمدادات؛ وينبغي في أفضل الحالات أن يكفي لتلبية المتطلبات الغذائية للضعفاء فحسب بدون تقديم إعانات عامة للجميع.

وينبغي لوكالات الاحتياطات الغذائية أن تعمل وفقاً لقواعد محددة وأن تكون مستقلة عن العملية السياسية على غرار المصارف المركزية. وينبغي للوكالة عندما يكون من الضروري تجديد الاحتياطات شراء أرصدة بطريقة لا تزيد من ريبة

### الرسالة الرئيسية

يجب تصميم آليات شبكات الأمان الموجهة مسبقاً وبالتشاور مع السكان الأشد ضعفاً حتى يمكن الحد بفعالية من العواقب السلبية لتقلب الأسعار.

يقلص ارتفاع أسعار الأغذية والزيادات في أسعار المدخلات مثل الأسمدة دخل الأسر الفقيرة والضعيفة ويفرض ضغوطاً على ميزانياتها. واستجابة لذلك تباع الأسر أصولها أو تحرم أطفالها من التعليم أو تغيب نظامها الغذائي ليشمل مكونات أرخص وأقل قيمة غذائية، وهو ما ينطوي كله على آثار تطول بعد تراجع ارتفاع الأسعار. وهذه الآثار الطويلة الأمد تشكل أساساً منطقية إنسانية واقتصادية تبرر إنشاء شبكات أمان للتخفيف من حدة أثر الصدمات. مثال ذلك أن برامج التغذية المدرسية يمكن أن تساعد على الحيلولة دون انقطاع التلاميذ عن الدراسة خلال الأزمات وبالتالي الحد من الأثر الطويل الأجل لصدمة الأسعار على رأس المال البشري.

ويمثل التوسع في شبكات الأمان القائمة للمستهلكين الفقراء خياراً عملياً في البلدان التي توجد فيها بالفعل تلك الشبكات. ويمكن تحقيق ذلك بإضافة مستفيدين جدد عن طريق زيادة التحويلات المقدمة إلى الأعداد القائمة من المستفيدين أو كلا المجموعتين. على أن تلك الأنواع من شبكات الأمان تتطلب الكثير من الموارد. ويفرض ذلك عبءاً وبخاصة في البلدان النامية المنخفضة الدخل التي لا يمكنها تحمل تلك النفقات في أثناء الأزمات. وسوف يتعين تعبئة الدعم الخارجي بسرعة لتمكين تلك البلدان من تلبية الطلب المتزايد على ميزانياتها. والصعوبة الأخرى هي أن الكثير من البلدان ليست لديها أصلاً آليات لشبكات الأمان. ومن الأهمية الحاسمة تصميم آليات



الالتزامات فسوف تسمح بنقل الأغذية سريعاً إلى حيث الحاجة إليها في حالات الطوارئ.

وفي حين أن ارتفاع الأسعار يفيد المزارعين الذين لديهم فوائض للبيع فإن شبكات أمان المنتجين قد تساعد على حماية سُبل معيشة بعض أصحاب الحيازات الصغيرة إذا طرأت زيادة ملموسة وسريعة على الأسعار الدولية للأسمدة أو المدخلات الأخرى. وقد يعني ارتفاع أسعار تلك المدخلات إلى جانب ضرورة شراء المدخلات قبل عدة أشهر من موعد الحصاد أن المزارعين مضطرون إلى تقييد استخدامها، وهو ما قد يخفّض الغلات ويؤثر تأثيراً سلبياً على سُبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة.

ويعزز الدعم الموجه للمدخلات قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستجابة للزيادة في أسعار الأغذية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري والوطني. غير أن إعانات المدخلات الموجهة تنطوي على تكاليف مرتفعة، ويتعذر إدارة تلك البرامج، وبخاصة في الفترات التي تتسم بتقلب أسعار الأغذية والمدخلات. مثال ذلك أنه يتعذر كثيراً في العادة التأكد من توصيل الأسمدة إلى المزارعين في المواعيد المحددة. وحتى لو حُلّت هذه المشكلة فقد تفضي الضغوط السياسية من أجل التوسع في برامج دعم المدخلات إلى عبء مالي لا يمكن تحمله وقد يعرقل النمو في المدى البعيد أكثر مما يعززه. ولذلك من المهم أن تكون تلك البرامج مؤقتة وأن تقتصر على المزارعين الذين ليست لديهم أي وسائل لتمويل شراء المدخلات.<sup>٦٩</sup>

وعلى المستوى الدولي، قد يتعذر على الكثير من البلدان الفقيرة تحمل الارتفاع في تكاليف فواتير الواردات التي تصاحب الارتفاع في أسعار الأغذية. وخلال الارتفاع الأخير في الأسعار، لجأ عدد من البلدان التي عانت زيادات كبيرة في فواتير واردات الغذاء والأسمدة إلى مرفق الحماية من الصدمات الخارجية التابع لصندوق النقد الدولي. ويوفر هذا المرفق السيولة اللازمة للتخفيف من حدة الأثر السلبي للصدمات الخارجية على ميزان مدفوعات البلدان النامية وموقف الاحتياطيات الدولية والتضخم. ويمكن توسيع تلك الآليات لتمكين البلدان من تمويل الواردات الغذائية عندما تنشأ الحاجة إليها بدلاً من تعويضها عن خسائر ميزان المدفوعات لاحقاً. ولا بد من دعم آليات من قبيل البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء التابع للبنك الدولي، وهو برنامج موجه لأفقر البلدان وأكثرها تأثراً بالآزمات، فضلاً عن جهود إنشاء نافذة أوسع للتصدي للآزمات في إطار المؤسسة الإنمائية الدولية.

تجار القطاع الخاص الذين ينبغي أن يناولوا الجانب الأكبر من المحصول. وينبغي أيضاً أن تتعاون وكالات الاحتياطيات الغذائية عبر الحدود لاحتواء المخاطر بكفاءة أكبر. ويمثل احتياطي أزر الطوارئ التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة الذي جرى توسيعه مؤخراً تطوراً يبشر بالخير في هذا المضمار.

ويمكن في الحالات التي قد لا تتمتع فيها البلدان بالقدرة على تشغيل احتياطيات الطوارئ الوطنية إنشاء نظم احتياطيات غذائية إستراتيجية على المستوى الإقليمي. ويمكن لتلك الاحتياطيات أن تقدم الغذاء للجوعى في المناطق التي من المرجح أن تتكرر فيها الأزمات الغذائية وتندني فيها البنية الأساسية للنقل. وأجرى برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٨ عمليات سريعة وتتسم بفعالية التكلفة لتوصيل الأغذية إلى المستفيدين عبر بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من خلال آلية رائدة للشراء الأجل على المستوى الإقليمي. ولا بد لأي نظام إقليمي من ذلك القبيل أن يرسى الأساس للتحوّل في نهاية المطاف إلى إعطاء البلدان زمام الملكية والسيطرة.

وسمحت بعض الدول التي فرضت قيوداً على الصادرات خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ بإعفاء مشتريات أغذية المساعدة الإنسانية، بما في ذلك مشتريات برنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك كانت هناك دول أخرى لم تسمح بتلك الإعفاءات واضطرت لذلك الوكالات الإنسانية إلى شراء الغذاء من مصادر أبعد. وقدمت معظم الإعفاءات، إن وجدت، على أساس كل حالة على حدة بعد الشعور بالقلق والتقدم بطلبات للحصول على إعفاء. ويسفر ذلك عن ضياع الوقت والموارد القيمة اللازمة للاستجابة للطوارئ حيث تضطر فرق الشراء إلى قضاء وقتها في التفاوض على الإعفاءات أو إيجاد مورّد بديل من مناطق أخرى.

ووافقت دول كثيرة على الالتزام بإعفاء المشتريات الإنسانية من الحظر المفروض على الصادرات بداية في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في لاقويلا بإيطاليا في يوليو/تموز ٢٠٠٩ ثم في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ الذي وافقت فيه كل الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على أنها "سوف تزيل القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي تشتري للأغراض الإنسانية غير التجارية، وسوف تقوم بالتشاور والإخطار المسبق قبل فرض أي قيود جديدة". وجرى التعهد بهذا الالتزام أيضاً في اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في يونيو/حزيران ٢٠١١ (انظر الإطار ١١). وإذا تم الوفاء بهذه

نتائج اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين

التقى وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١١ لمعالجة مسألة تقلب أسعار الأغذية في سياق العمل على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحسين الأمن الغذائي. واتفق وزراء الزراعة على "خطة عمل بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة" لعرضها على زعماء مجموعة العشرين في قمتهم التي ستعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. واستندت المناقشات إلى تقرير مشترك بين الوكالات عن تقلب أسعار الأغذية شاركت في إعداده كل من منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. وتولت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنسيق هذا الجهد المشترك بين هذه المنظمات الدولية العشر. وطرح التقرير عدداً من خيارات السياسات القوية الهادفة إلى الحد من التقلبات والتخفيف من حدة آثارها السلبية على البلدان والفئات الضعيفة.

واعتمد اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين العديد من التوصيات التي طرحها التقرير المشترك بين الوكالات. ومن هذه التوصيات ما يلي:

١- الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية: تعهدت حكومات مجموعة العشرين بتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات لدفع عجلة نمو الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الأغذية وتعزيز الاستدامة على الأجل الأطول وزيادة مرونة نظام الأغذية والزراعة، مع الاهتمام على وجه الخصوص بأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما المزارعين من النساء والشباب. وسوف تشمل هذه الإجراءات تعزيز البحوث الزراعية والابتكار وتهيئة بيئة تمكن من تشجيع الاستثمار العام والخاص في الزراعة.

٢- المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالأسواق: ستطلق حكومات مجموعة العشرين نظام معلومات الأسواق الزراعية لزيادة التعاون بين المنظمات الدولية والبلدان الرئيسية المصدرة والمستوردة

للغذاء والقطاع الخاص بهدف توفير معلومات دقيقة وشفافة. وسوف يعتمد نظام معلومات الأسواق الزراعية على آليات المعلومات القائمة وستستضيفه منظمة الأغذية والزراعة.

٣- تنسيق السياسات الدولية: دعت حكومات مجموعة العشرين أيضاً إلى إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار نظام معلومات الأسواق الزراعية لتعزيز تنسيق السياسات الدولية. وسوف يبحث المنتدى الاستجابات الملائمة من جانب السياسات عندما تشير حالة الأسواق إلى ارتفاع مخاطر حدوث انعدام في الأمن الغذائي، وسيعمل في تعاون وثيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل زيادة التقارب بين السياسات الدولية.

٤- الحد من آثار تقلب الأسعار على الفئات السكانية الأشد ضعفاً: دعا وزراء الزراعة في مجموعة العشرين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية إلى إيجاد أدوات لإدارة المخاطر والمساعدة على تعميم إدارة المخاطر من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص، ومواصلة استكشاف آليات لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان الضعيفة في حال تعرضها لصدمة خارجية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأغذية. وأيد الوزراء أيضاً مبادرات تعظيم كفاءة تسليم المساعدة الغذائية وتعزيز سلاسل العرض في مواجهة صدمات الأسعار والإمدادات، وذلك على وجه الخصوص من خلال شبكات تخزين الأغذية في المواقع الأمامية وتعميم إدارة المخاطر في شراء المساعدات الغذائية الدولية. ووافقت مجموعة العشرين أيضاً على إزالة القيود المفروضة على التصدير والضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي للأغراض الإنسانية غير التجارية، ووافقت على عدم فرضها في المستقبل.

٥- التنظيم المالي: شجع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين بقوة وزراء مالية مجموعة العشرين على اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين تنظيم ومراقبة أسواق المنتجات الزراعية الآجلة والمشتقة.



## منع تقلب الأسعار في الأجل الطويل: زيادة إنتاجية الزراعة واستدامتها ومرونتها

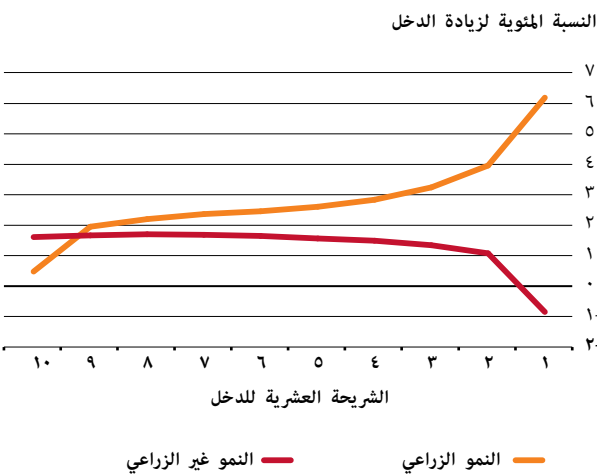
### الرسالة الرئيسية

الاستثمار في الزراعة سيحسن قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة وسيزيد أرباح المزارعين وسيجعل تكلفة الغذاء ميسورة أكثر للفقراء. وسوف يشكل الاستثمار الخاص الجانب الأكبر من الاستثمار المطلوب، وأما الاستثمار العام فله دور محفز في توفير السلع العامة التي لن يوفرها القطاع الخاص. ولا بد أن تراعي هذه الاستثمارات حقوق المستعملين الحاليين المنتفعين بالأراضي والموارد الطبيعية المتصلة بها، وأن تعود بالخير على المجتمعات المحلية، وأن تعزز الأمن الغذائي، وألا تتسبب في إلحاق ضرر لا مبرر له بالبيئة.

زراعي بوتيرة أسرع، وهو ما ثبت أنه يؤثر إيجاباً على دخل الفقراء أكثر من النمو خارج الزراعة (الشكل ١٧).<sup>١١</sup> ومن شأن زيادة دخل الفقراء أن تقلل من تأثير الأسر بالصدمات الاقتصادية مثل تقلبات الأسعار، وتقلص من خطر شراك الفقر. وثمة دلائل مشجعة تشير إلى أن أسهم رأس المال الزراعي، أي المباني والمعدات والماشية وما إلى ذلك، ربما تكون آخذة في الازدياد. وقد ظل نصيب العامل من رأس المال الزراعي راکداً بدرجة كبيرة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي، ولكنه ازداد في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وهما آخر سنتين تتاح بيانات عنهما.<sup>١٢</sup> ولا بد من استمرار تلك الزيادات على امتدادات فترات زمنية طويلة. وسوف تتطلب مضاعفة الناتج الزراعي في البلدان النامية ما متوسطه ٢٠٩ مليارات دولار أمريكي من الاستثمار الإجمالي السنوي (بالدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٩)، أي زيادة نسبتها ٥٠ في المائة تقريباً عن المستويات الحالية.<sup>١٣</sup> ويشمل هذا المجموع الاستثمارات المطلوبة في الخدمات الزراعية الأولية والخدمات الضرورية في مرحلة ما بعد الإنتاج، مثل التخزين ومرافق التجهيز، ولكنه لا يشمل

الشكل ١٧

أثر زيادة النمو الزراعي على دخل الفقراء أقوى وأكثر إيجابية من الزيادة المماثلة في النمو غير الزراعي



ملاحظة: الشريحة العشرية الأولى للدخل تشير إلى أفقر ١٠ في المائة من السكان، إلى آخره. وتستخدم الفئات كمؤشر غير مباشر للدخل حسب ما هو شائع في تحليل الاستقصاءات الأثرية.  
المصدر: E. Ligon and E. Sadoulet. 2007. Estimating the effects of aggregate agricultural growth on the distribution of expenditures. Background paper for the World Development Report 2008 (متاح في هذا الموقع: [http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/2795087-1191427986785/LigonE&SadouletE\\_EstimatingEffectsOfAggAgGr.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/2795087-1191427986785/LigonE&SadouletE_EstimatingEffectsOfAggAgGr.pdf)).

سبواجه القطاع الزراعي العالمي تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة. وسوف يزداد الطلب على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو السكاني، وسيؤدي تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية إلى فرض تحديات في جانب العرض سواء من حيث متوسط الإنتاج أو تقلبه. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سيحتاج إلى نمو بنسبة ٧٠ في المائة فيما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وعام ٢٠٥٠، وبنسبة تقرب من ١٠٠ في المائة في البلدان النامية من أجل إطعام سكان يزيد عددهم على تسعة مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠. وسوف يفضي عدم كفاية النمو في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار وازدياد تقلبها.

ومن المهم ملاحظة أن زيادة الإنتاج على مستوى المزرعة ليس السبيل الوحيد لزيادة الإمدادات وتلبية الطلب. وتشير التقديرات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى ضياع أو إهدار ١,٣ مليار طن من الغذاء في العالم سنوياً. ومعظم الأغذية المهترئة تكون في البلدان المتقدمة بينما تقع معظم الخسائر في البلدان النامية. ويكمن التحدي في إيجاد سبل فعالة من حيث التكلفة لتقليص ذلك الإهدار وتلك الخسائر. ولذلك ستشكل البحوث والاستثمارات في تحسين الإدارة واللوجستيات بعد الحصاد عنصراً مهماً في استراتيجيات التنمية الزراعية الشاملة.

والاستثمار من أجل إيجاد قطاع زراعي أكثر إنتاجية وكفاءة سيتيح الغذاء للفقراء بتكلفة أقل وسيحد من تقلب الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك طلباً واضحاً على ذلك الاستثمار من فقراء الريف أنفسهم. وكشفت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة غالوب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن أن السكان يرون أن الزراعة هي أهم مسألة يتعين على الحكومات معالجتها، ويصنفون الحد من الفقر والجوع باعتبارهما أهم هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية.<sup>١٤</sup> وسوف تفضي زيادة الاستثمار إلى نمو

وتجري مراكز البحوث الدولية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الكثير من البحوث العامة على الرغم من أن معاهد البحوث العامة في بلدان مثل البرازيل والصين والهند توفر نسبة متزايدة من السلع العامة في مجال البحوث الزراعية. وأنشئ صندوق استثماري جديد متعدد المانحين، هو الصندوق الاستثماري للجماعة الدولية للبحوث الزراعية الدولية، من أجل مواصلة استثمارات المانحين في التحديات العالمية الرئيسية المتعلقة بالزراعة، ويستضيفه ويديره البنك الدولي. وترتكز برامج البحوث الجديدة الموجهة نحو النتائج على سياسات وتكنولوجيات التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره؛ وهي تشمل مجموعة واسعة من الشركاء. ويلزم زيادة ومواصلة تمويل تلك الهيئات حتى يمكنها مواصلة الاستثمار اليوم في التقنيات والابتكارات المطلوبة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ في المستقبل.

وزيادة الاستثمار العام في النقل والبنية الأساسية الإنتاجية وكذلك في رأس المال البشري محورية أيضاً لحفز الإنتاجية والحد من الهدر بعد الحصاد. وسوف يؤدي تحسين البنية الأساسية، وبخاصة الطرق الريفية ومرافق الري والأسواق، من قبيل المستودعات ومرافق التبريد ونظم معلومات الأسواق، إلى تخفيض تكاليف النقل ودمج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، وتقليص تقلب الأسعار. وتشكل التحسينات في الإرشاد والتعليم والصحة أيضاً عناصر رئيسية في نهج السياسات السليمة لزيادة الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي ورفاه المزارعين والمستهلكين.

وهذه الأنواع من الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية الأساسية والعلم بسيطة للغاية، ولكنها رغم ذلك أساسية لتمكين الفقراء من الإفلات بأنفسهم من الفقر. ومن الصعب تصور استئصال انعدام الأمن الغذائي بدون تلك الاستثمارات. وقد أحرزنا تقدماً في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويمكننا القيام بأكثر من ذلك شريطة الاستناد إلى التحليل السليم والعلم المفيد والتمويل الكافي للتدخلات الملائمة. وسوف يتطلب ذلك التزام المجتمع الدولي بأسره بتسليط الأضواء على الزراعة ليس فقط في السنة المقبلة أو السنتين المقبلتين بل في نهاية المطاف حتى تتوفر للجميع في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يلي احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية ولتتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

السلع العامة مثل الطرق ومشاريع الري الكبيرة والكهرباء المطلوبة أيضاً. ويشكل تقديم استثمارات بهذا الحجم تحدياً هائلاً ولكن لا بد من التغلب عليه حتى يتمكن العالم من استئصال شأفة الجوع. وسوف يتعين الحصول على معظم الاستثمار من مصادر خاصة سواء أكان ذلك الاستثمار في القطاعات الزراعية الأولية أو في قطاعات ما بعد الإنتاج. ويجب على المزارعين أنفسهم شراء المعدات والآليات والاستثمار من أجل تحسين خصوبة التربة واكتساب المعرفة للنهوض بإدارة مزارعهم. ولا بد أيضاً من تشجيع استثمارات القطاع الخاص في كل مراحل سلسلة القيمة بدءاً من المزرعة، في إنتاج وتوزيع البذور والسماذ، وفي مرحلة ما بعد الإنتاج، في التجهيز والتسويق والتوزيع. ولن يستثمر المزارعون والمزارعون المرتقبون في الزراعة ما لم تكن استثماراتهم مجزية، ويتطلب ذلك سياسة ملائمة وبيئة تنظيمية وكذلك استثماراً في مجموعة كبيرة من السلع العامة. وهناك ثلاثة أنواع من الاستثمارات العامة الحاسمة:

- الاستثمار المباشر في البحث والتطوير الزراعي لزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرة النظم الزراعية، وبخاصة الحيازات الصغيرة، للتصدي لتغير المناخ وندرة الموارد؛
  - استثمارات لربط القطاع الزراعي الأولي بمصادر الطلب، بما في ذلك المؤسسات الزراعية، وخدمات الإرشاد، والطرق الريفية، والموانئ، ومحطات القوى، ونظم التخزين والري؛
  - الاستثمار غير الزراعي لتعزيز البيئة المؤسسية الريفية وتحسين رفاه الإنسان؛ وتشمل تلك الاستثمارات التعليم، وبخاصة للنساء، والإصحاح وإمدادات المياه النظيفة، والرعاية الصحية.
- وقد ثبت أن كل هذه الاستثمارات تحقق باستمرار عائداً بمعدلات كبيرة سواء من الناحية المالية أو من حيث الحد من الفقر.<sup>٤٤</sup> ويمكن للاستثمار من أجل زيادة إنتاجية ومرونة الزراعة في البلدان النامية أن يساهم في تحسين الأمن الغذائي بطرق متعددة. ويمكن أن يحد ذلك من تقلب أسعار الأغذية من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين الإدارة الفنية للإنتاج والمخاطر، وبخاصة في مواجهة تغير المناخ. ويمكن أن يساعد المزارعين والأسر على التكيف بصورة أفضل مع آثار التقلبات بمجرد وقوعها. ويمكن أيضاً أن يجعل الغذاء متاحاً بتكلفة ميسورة أكثر للمستهلكين الفقراء ويزيد دخل المزارعين الفقراء. وتزداد فعالية تلك الاستثمارات في الحد من الفقر إذا كانت ملائمة لصغار المزارعين الذين يساهمون بحصة كبيرة من الإنتاج في البلدان النامية في المستقبل المنظور.

## الجدول الملحق

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>١</sup>  
وغايات الأهداف الإنمائية للألفية<sup>٢</sup> في البلدان النامية<sup>٣</sup>

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد	مجموع السكان ٢٠٠٨-٢٠٠٦ (بالملايين)	عدد ناقصي التغذية				نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان		التقدم المحرز نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي لألفية <sup>٤</sup>	التغيير الذي تحقق حتى الآن (%)	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية <sup>٤</sup>
		٢٠٠٨-٢٠٠٦	٢٠٠٢-٢٠٠٠	١٩٩٧-١٩٩٥	١٩٩٢-١٩٩٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٢٠٠٢-٢٠٠٠			
العالم	٦٦٥٢,٥	٨٤٨,٤	٧٩١,٥	٨٣٦,٢	٨٥٠,٠	٠,٢	١٩-	■	مغ	
المناطق المتقدمة	١٢٣١,٣	١٥,٣	١٧,٥	١٥,٤	١٠,٦	٣٠,٨-	مغ	■	مغ	
المناطق النامية	٥٤٢٠,٢	٨٣٣,٢	٧٧٤,٠	٨٢٠,٨	٨٣٩,٤	٠,٨	٢٢-	■	مغ	
أقل البلدان نموًا <sup>٥</sup>	٧٦٦,٧	٢١١,٢	٢٤٩,٤	٢٤٤,٧	٢٦٣,٨	٢٤,٩	١٦-	■	مغ	
البلدان النامية غير الساحلية <sup>٦</sup>	٣٨٢,٨	٩٠,٢	١٠١,٦	١٠٢,٥	٩٨,٣	٨,٩	٢٤-	■	مغ	
الدول النامية الجزرية الصغيرة <sup>٧</sup>	٥٢,٢	٩,٦	١٠,٩	٩,٧	١٠,٧	١١,٨	١٠-	■	مغ	
أفريقيا	٩٦٢,٩	١٧٠,٩	١٩٣,٦	٢٠٣,٣	٢٢٣,٦	٣٠,٨	١١-	■	مغ	
شمال أفريقيا	١٦١,٤	٥,٠	٥,٤	٥,٦	٦,١	٢٣,٤	مغ	■	مغ	
الجزائر	٣٣,٩	غ.إ	١,٥	١,٤	غ.إ	مغ	مغ	■	مغ	
مصر	٨٠,١	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	مغ	مغ	■	مغ	
الجمهورية العربية الليبية	٦,٢	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	مغ	مغ	■	مغ	
المغرب	٣١,٢	١,٥	١,٦	١,٦	١,٦	مغ	مغ	■	مغ	
تونس	١٠,١	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	مغ	مغ	■	مغ	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى <sup>٨</sup>	٨٠١,٥	١٦٥,٩	١٨٨,٢	١٩٧,٧	٢١٧,٥	٣١,١	١٣-	■	مغ	
أنغولا	١٧,٦	٧,٤	٧,٨	٧,٦	٧,٢	٢,٤-	٣٩-	■	مغ	
بنن	٨,٤	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٣-	٤١-	■	مغ	
بوتسوانا	١,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٨٥,٤	٣٦	■	مغ	
بوركينافاسو	١٤,٧	١,٢	١,٢	١,٤	١,٢	٣٠,-	٤٠-	■	مغ	
بوروندي	٧,٨	٢,٥	٢,٥	٣,٩	٤,٩	٩٣,٨	٤٣	■	مغ	
الكامبيون	١٨,٧	٤,٢	٥,٠	٤,٣	٤,٢	٠,٥-	٣٣-	■	مغ	
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٣	١,٣	١,٦	١,٦	١,٧	٣٠,٢	٨-	■	مغ	
تشاد	١٠,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٤,١	٨,٣	٣٦-	■	مغ	
الكونغو	٣,٦	١,٠	١,٢	٠,٦	٠,٥	٥٥,٤-	٦٨-	■	مغ	
كوت ديفوار	٢٠,١	١,٩	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٥٠,٩	٢-	■	مغ	
إريتريا	٤,٨	٢,١	٢,١	٢,٧	٣,١	٤٤,٩	٤-	■	مغ	
إثيوبيا	٧٨,٧	٣٤,٧	٣٦,٢	٣٢,٦	٣٢,٦	٦,١-	٤٠-	■	مغ	
غابون	١,٤	٠,١	غ.إ	غ.إ	غ.إ	مغ	مغ	■	مغ	
غامبيا	١,٦	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٤٣,٩	٤١	■	مغ	
غانا	٢٢,٩	٤,٣	٢,٣	١,٩	١,١	٧٤,٠-	٨٣-	■	مغ	
غينيا	٩,٦	١,٣	١,٥	١,٧	١,٦	٢٣,٥	١٨-	■	مغ	
كينيا	٣٧,٨	٨,١	٩,٠	١٠,٦	١٢,٤	٥٤,١	١-	■	مغ	

الجدول الملحق

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>١</sup>  
وغايات الأهداف الإنمائية للألفية<sup>٢</sup> في البلدان النامية<sup>٣</sup>

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد	مجموع السكان ٢٠٠٨-٢٠٠٦ (بالملايين)	عدد ناقصي التغذية				نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				التقدم المحرز نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي لألفية <sup>٤</sup>
		١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	
		(بالملايين)				(٪)				
		التغيير الذي تحقق حتى الآن				التغيير الذي تحقق حتى الآن				
		(بالملايين)				(٪)				
ليسوتو	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١٥,٦	١٥,٦	١٥,٦	١٥,٦	٧-
ليبيريا	٢,٦	٠,٦	٠,٧	١,١	١,١	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٥,٠	٧
مدغشقر	١٨,٦	٢,٤	٣,٥	٤,٤	٤,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٨,٧	٢٤
ملاوي	١٤,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٦	٣,٩	٥,٩-	٥,٩-	٥,٩-	٥,٩-	٣٧-
مالي	١٢,٤	٢,٤	٢,٥	١,٩	١,٥	٣٨,١-	٣٨,١-	٣٨,١-	٣٨,١-	٥٦-
موريتانيا	٢,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	٣٤-
موريشيوس	١,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	١٧,٢-	١٧,٢-	١٧,٢-	١٧,٢-	٣٠-
موزامبيق	٢١,٩	٨,٢	٧,٨	٨,٥	٨,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٣٦-
ناميبيا	٢,١	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	١٨,٥-	١٨,٥-	١٨,٥-	١٨,٥-	٤٣-
النيجر	١٤,١	٣,٠	٣,٥	٣,١	٢,٣	٢٢,٢-	٢٢,٢-	٢٢,٢-	٢٢,٢-	٥٥-
نيجيريا	١٤٧,٧	١٦,٣	١٠,٩	١١,٩	٩,٤	٤٢,٣-	٤٢,٣-	٤٢,٣-	٤٢,٣-	٦١-
رواندا	٩,٥	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٢٨-
السنغال	١١,٩	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٣	٣٢,٤	٣٢,٤	٣٢,٤	٣٢,٤	١٤-
سيراليون	٥,٤	١,٨	١,٦	١,٩	١,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٢٢-
جنوب أفريقيا	٤٩,٢	إ.غ.	إ.غ.	إ.غ.	إ.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.
السودان	٤٠,٤	١٠,٨	٩,٣	٩,٨	٨,٨	١٧,٩-	١٧,٩-	١٧,٩-	١٧,٩-	٤٤-
سوازيلند	١,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١١,٠,٩	١١,٠,٩	١١,٠,٩	١١,٠,٩	٦٣
توغو	٦,٣	١,٧	١,٧	١,٩	١,٩	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٣١-
أوغندا	٣٠,٦	٣,٥	٤,٩	٤,٨	٦,٧	٩٢,٥	٩٢,٥	٩٢,٥	٩٢,٥	١٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤١,٣	٧,٧	١٢,٨	١٤,٠	١٣,٩	٧٩,٩	٧٩,٩	٧٩,٩	٧٩,٩	١٥
زامبيا	١٢,٣	٢,٩	٣,٦	٤,٧	٥,٤	٨٦,٥	٨٦,٥	٨٦,٥	٨٦,٥	٢٣
زيمبابوي	١٢,٥	٤,٣	٥,٣	٥,١	٣,٧	١٤,١-	١٤,١-	١٤,١-	١٤,١-	٣٦-
<b>آسيا</b>	<b>٣ ٨٨٤,٣</b>	<b>٦٠٧,١</b>	<b>٥٢٦,٢</b>	<b>٥٦٥,٧</b>	<b>٥٦٧,٨</b>	<b>٦,٥-</b>	<b>٦,٥-</b>	<b>٦,٥-</b>	<b>٦,٥-</b>	<b>٢٧-</b>
<b>القوقاز وآسيا الوسطى</b>	<b>٧٥,٤</b>	<b>١٠,٩</b>	<b>٩,٢</b>	<b>١٢,٤</b>	<b>٦,٧</b>	<b>٣٨,٨-</b>	<b>٣٨,٨-</b>	<b>٣٨,٨-</b>	<b>٣٨,٨-</b>	<b>٤٥-</b>
أرمينيا	٣,١	١,٦	١,١	٠,٩	٠,٦	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	٥٣-
أذربيجان	٨,٦	٢,٠	٢,٢	٠,٩	إ.غ.	٩٠,٢-	٩٠,٢-	٩٠,٢-	٩٠,٢-	م.غ.
جورجيا	٤,٤	٣,١	١,٠	٠,٥	٠,٣	٩١,٨-	٩١,٨-	٩١,٨-	٩١,٨-	٩٠-
كازاخستان	١٥,٤	إ.غ.	إ.غ.	٢,١	إ.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.
قيرغيزستان	٥,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٦	٢٤,٤-	٢٤,٤-	٢٤,٤-	٢٤,٤-	٣٧-
طاجيكستان	٦,٧	١,٨	٢,٤	٢,٩	١,٨	٤,٦-	٤,٦-	٤,٦-	٤,٦-	٢٣-
تركمانستان	٥,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٢٣-



# الملحق الفني

## الجدول الملحق

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>١</sup>  
وغايات الأهداف الإنمائية للألفية<sup>٢</sup> في البلدان النامية<sup>٣</sup>

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد	مجموع السكان ٢٠٠٨-٢٠٠٦ (بالملايين)	عدد ناقصي التغذية				التغيير الذي تحقق حتى الآن (%)	التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية <sup>٤</sup>	نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				التقدم المحرز نحو بلوغ غاية الهدف الإنمائي لألفية <sup>٥</sup>	
		١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	٢٠٠٢-٢٠٠٠			(%)	(%)				
أوزبكستان	٢٦,٩	١,١	١,٢	٤,٧	٢,٨	١٥٢,٦	■	٩٧	١١	١٩	٥	٥	■
شرق آسيا	١٤١٠,٨	٢١٥,٦	١٤٩,٥	١٤١,٨	١٣٩,٤	٣٥,٣-	■	٤٤-	١٠	١٠	١٢	١٨	■
الصين	١٣٦٦,٥	٢١٠,٠	١٤١,٧	١٣٢,٨	١٢٩,٦	٣٨,٣-	■	٤٦-	١٠	١٠	١٢	١٨	■
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٣,٧	٤,٢	٦,٦	٧,٨	٨,٤	٩٩,٦	■	٧٢	٣٥	٣٤	٣٠	٢١	■
منغوليا	٢,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٧	١١,٤	■	٥-	٢٧	٢٧	٢٣	٢٨	■
جمهورية كوريا	٤٨,٠	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
شرق آسيا بدون الصين	٧٤,٣	٥,٥	٧,٩	٩,٠	٩,٨	٧٧,١	■	٥٧	١٣	١٣	١١	٨	■
جنوب آسيا <sup>١</sup>	١٦٤٢,٨	٢٦٧,٥	٢٦٩,٠	٣٠٧,٩	٣٣٠,١	٢٣,٤	■	٨-	٢٠	٢١	٢٠	٢٢	■
بنغلاديش	١٥٧,٧	٤٤,٤	٥٤,٢	٤٢,٣	٤١,٤	٦,٨-	■	٣٠-	٢٦	٣٠	٤١	٣٨	■
الهند	١١٦٤,٦	١٧٧,٠	١٦٧,١	٢٠٨,٠	٢٢٤,٦	٢٦,٩	■	٤-	١٩	٢٠	١٧	٢٠	■
جمهورية إيران الإسلامية	٧٢,٤	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
نيبال	٢٨,٣	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٧	١٣,٣	■	٢٢-	١٧	١٨	٢٠	٢١	■
باكستان	١٧٣,٢	٢٩,٥	٣٦,٨	٣٦,٣	٤٢,٨	٤٥,٠	■	١-	٢٥	٢٤	٢٠	٢٥	■
سري لانكا	١٩,٩	٤,٨	٤,٥	٣,٩	٣,٩	١٨,٤-	■	٢٨-	٢٠	٢٠	٢٥	٢٨	■
جنوب آسيا بدون الهند	٤٧٨,١	٩٠,٥	١٠١,٩	٩٩,٩	١٠٥,٥	١٦,٧	■	١٦-	٢٢	٢٣	٢٦	٢٦	■
جنوب شرق آسيا <sup>١</sup>	٥٦٤,٠	١٠٥,٨	٨٦,٠	٨٩,٦	٧٧,٤	٢٦,٩-	■	٤٢-	١٤	١٧	١٨	٢٤	■
كمبوديا	١٤,٣	٣,٨	٤,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٥-	■	٣٣-	٢٥	٢٩	٤٠	٣٨	■
إندونيسيا	٢٢٤,٧	٢٨,٩	٢٢,٠	٣٠,٤	٢٩,٧	٢,٩	■	١٧-	١٣	١٥	١١	١٦	■
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦,١	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	٣,١	■	٢٧-	٢٢	٢٦	٢٩	٢١	■
ماليزيا	٢٦,٦	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
الفلبين	٨٨,٧	١٥,٣	١٤,١	١٤,٦	١١,٨	٢٢,٩-	■	٤٤-	١٣	١٨	٢٠	٢٤	■
تاييلند	٦٧,٠	١٥,٠	١١,١	١١,٥	١٠,٧	٢٨,٩-	■	٣٩-	١٦	١٨	١٨	٢٦	■
فييت نام	٨٦,١	٢١,٠	١٦,٧	١٣,٣	٩,٦	٥٤,٥-	■	٦٤-	١١	١٧	٢٢	٢١	■
غرب آسيا <sup>١١</sup>	١٩١,٣	٧,٤	١٢,٥	١٣,٩	١٤,٢	٩٣,٠	■	٣٢	٧	٨	٨	٦	■
الأردن	٥,٩	غ.إ	٠,٢	٠,٢	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	٥	٥	-	■
الكويت	٢,٨	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٦٥,٧-	■	٧٥-	٥	٦	٥	٢٠	■
لبنان	٤,٢	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
المملكة العربية السعودية	٢٤,٧	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
الجمهورية العربية السورية	٢٠,٥	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
تركيا	٧٣,٠	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
الإمارات العربية المتحدة	٤,٤	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	غ.إ	■	م.غ	-	-	-	-	■
اليمن	٢٢,٣	٣,٨	٥,٠	٥,٧	٦,٧	٧٥,٣	■	٢	٣٠	٣١	٣١	٣٠	■

الجدول الملحق

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية<sup>١</sup>  
 وغايات الأهداف الإنمائية للألفية<sup>٢</sup> في البلدان النامية<sup>٣</sup>

العالم الإقليم/الإقليم الفرعي/البلد	مجموع السكان ٢٠٠٨-٢٠٠٦ (بالملايين)	عدد ناقصي التغذية					نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان				
		١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	التغيير الذي تحقق حتى الآن (%)	١٩٩٢-١٩٩٠	١٩٩٧-١٩٩٥	٢٠٠٢-٢٠٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٦	التغيير الذي تحقق حتى الآن (%)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٦٤,٣	٥٤,٤	٥٣,٤	٥٠,٨	٤٧,٠	١٣,٧-	١٢	١١	١٠	٨	٣٢-
البحر الكاريبي <sup>١٢</sup>	٣٦,١	٧,٧	٨,٩	٧,٤	٨,٣	٧,٦	٢٥	٢٨	٢٢	٢٣	١٠-
كوبا	١١,٢	٠,٦	١,٥	غ.غ	غ.غ	غ.غ	٦	١٤	-	-	م.غ
الجمهورية الدومينيكية	٩,٨	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٣	١١,٧	٢٨	٢٦	٢٥	٢٤	١٤-
هايتي	٩,٧	٤,٦	٤,٨	٤,٧	٥,٥	٢١,٧	٦٣	٦٠	٥٣	٥٧	٩-
جامايكا	٢,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٥٢,٣-	١١	٦	٥	٥	٥٨-
ترينيداد وتوباغو	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	١٤,٢	١١	١٤	١١	١١	٦
أمريكا اللاتينية <sup>١٣</sup>	٥٢٨,٢	٤٦,٧	٤٤,٥	٤٣,٤	٣٨,٦	١٧,٢-	١١	١٠	٩	٧	٣٥-
الأرجنتين	٣٩,٥	غ.غ	غ.غ	غ.غ	غ.غ	م.غ	-	-	-	-	م.غ
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٩,٥	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٥	٢٩,٧	٢٩	٢٤	٢٢	٢٧	٧-
البرازيل	١٩٠,١	١٧,١	١٦,٦	١٦,٢	١١,٧	٣١,٥-	١١	١٠	٩	٦	٤٥-
شيلي	١٦,٦	٠,٩	غ.غ	غ.غ	غ.غ	م.غ	٧	-	-	-	م.غ
كولومبيا	٤٤,٤	٥,٢	٤,٠	٣,٩	٤,١	٢٠,٧-	١٥	١١	١٠	٩	٤٠-
كوستاريكا	٤,٥	غ.غ	غ.غ	غ.غ	غ.غ	م.غ	-	-	-	-	م.غ
إكوادور	١٣,٣	٢,٤	١,٨	٢,١	٢,٠	١٦,١-	٢٣	١٦	١٧	١٥	٣٤-
السلفادور	٦,١	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٦	١٧,٦-	١٣	١٢	٧	٩	٢٧-
غواتيمالا	١٣,٤	١,٤	٢,١	٢,٥	٢,٩	١١٣,٤	١٥	٢٠	٢٢	٢٢	٤٦
غيانا	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٦٠,٦-	٢٠	١١	٧	٨	٦١-
هندوراس	٧,٢	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١٠,٦-	١٩	١٦	١٤	١٢	٣٧-
المكسيك	١٠٧,٥	غ.غ	غ.غ	غ.غ	غ.غ	م.غ	-	-	-	-	م.غ
نيكاراغوا	٥,٦	٢,١	١,٨	١,٣	١,١	٥٠,٤-	٥٠	٣٨	٢٥	١٩	٦٢-
بنما	٣,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٥	١٠,٤	١٨	٢٠	١٩	١٥	١٩-
باراغواي	٦,١	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٦	١١,٣-	١٦	١٠	١٠	١٠	٣٧-
بيرو	٢٨,٥	٦,١	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٣٦,١-	٢٧	٢١	١٨	١٦	٤٢-
سورينام	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٢٧,٩	١٤	١٣	١٥	١٥	٣
أوروغواي	٣,٣	٠,٢	غ.غ	غ.غ	غ.غ	م.غ	٥	-	-	-	م.غ
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٧,٧	٢,١	٢,١	٢,٣	١,٩	٦,٥-	١٠	١٤	١٣	٧	٣٢-
أوسيانيا <sup>١٤</sup>	٨,٨	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,٠	٤٢,٠	١٢	١١	١٣	١٢	٢-

- ٢٠ منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠٠٨. حالة انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠٠٨. ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي - الأخطار والفرص. روما. N. Kumar and A. Quisumbing. 2011. *Gendered impacts of the 2007-08 food price crisis: evidence using panel data from rural Ethiopia*. IFPRI Discussion Paper 01093. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.
- ٢١ S. Bhalotra, and M. Umaña-Aponte. 2009. *Distress work amongst women? Micro data evidence from 66 developing countries on women's work participation as an insurance device*. Bristol, UK, Department of Economics, University of Bristol.
- ٢٢ J. Aranda, 2000. Respuestas campesinas a la crisis del café: Las mujeres cafetaleras se organizan. In J. Aranda, C. Botey and R. Robles, eds. *Tiempo de crisis, tiempo de mujeres*. Oaxaca, Mexico, Universidad Autónoma Benito Juárez de Oaxaca.
- ٢٣ M. Floro. 1995. Women's well-being, poverty and work intensity. *Feminist Economics*, 1(3): 1-25.
- ٢٤ S. Baird and N.S. Friedman. 2007. *Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world* (صدمات الدخل ووفيات الرضع في العالم النامي). ورقة عمل خاصة ببحوث البنك الدولي رقم ٤٣٤٦. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.
- ٢٥ A. Chapoto and T.S. Jayne. 2010. *Maize price instability in Eastern and Southern Africa: the impact of trade barriers and market interventions*. Paper presented at the COMESA policy seminar on "Variation in staple food prices: causes, consequences and policy options", Maputo, Mozambique, 25-26 January 2010 (متاحة في هذا الموقع: [http://programmes.comesa.int/attachments/186\\_AAMP\\_Maize\\_price\\_instability\\_\(7\\_Jan\).pdf](http://programmes.comesa.int/attachments/186_AAMP_Maize_price_instability_(7_Jan).pdf)).
- ٢٦ K. Basu. 1986. The market for land: an analysis of interim transactions. *Journal of Development Economics*, 20(1): 163-177.
- ٢٧ للمزيد من المعلومات عن الآثار الاقتصادية الكلية والآثار السياسية، انظر: C.P. Timmer and D. Dawe. 2007. *Managing food price instability in Asia: a macro food security perspective*. *Asian Economic Journal*, 21(1): 1-18; A. Prakash. 2011. Why volatility matters. In A. Prakash, ed. *Safeguarding food security in volatile global markets*. Rome, FAO (available at <http://www.fao.org/economic/est/volatility/vgm/en/>); and R. Arezki and M. Bruckner. 2011. *Food prices and political instability*. International Monetary Fund Working Paper 11/62. Washington, DC, International Monetary Fund.
- ٢٨ S. Gillespie, A. Niehof and G. Rugalema. 2010. AIDS in Africa: dynamics and diversity of impacts and response. In A. Niehof, G. strategic research and policy issues for food security, pp. 379-407. Los Baños, Philippines, International Rice Research Institute.
- ١٠ M.A. Aksoy and A. Isid-Dikmelik. 2008. *Are low food prices pro-poor? Net food buyers and sellers in low-income countries*. Policy Research Working Paper 4642. Washington, DC, World Bank.
- ١١ M. Ivanic and W. Martin. 2008. Implications of higher global food prices for poverty in low-income countries. *Agricultural Economics*, 39: 405-416.
- ١٢ A. Zezza, B. Davis, C. Azzarri, K. Covarrubias, L. Tasciotti and G. Anriquez. 2008. The impact of rising food prices on the poor (أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء). ورقة العمل ٠٨-٠٧ لشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. روما، منظمة الأغذية والزراعة (متاحة في هذا الموقع: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/aj284e/>; [aj284e00.pdf](http://aj284e00.pdf)).
- ١٣ M. Robles and M. Torero. 2010. Understanding the impact of high food prices in Latin America, *Economia*, 10(2) 117-164. يرجع الفرق في الاستنتاجات التي توصل إليها كل من Ivanic and Martin (2008) و Torero (2010) (انظر الحاشية ١١) بشأن أثر ارتفاع الأسعار في بيرو إلى اعتماد Robles and Torero على التغيرات الفعلية في الأسعار، بينما استخدم Ivanic and Martin تغيراً موحداً في الأسعار بين السلع.
- ١٤ Dawe et al. (2010) (انظر الحاشية ٩).
- ١٥ يركز التحليل في هذا التقرير على الأغذية الأساسية مثلما في معظم ما كتب في هذا المضمون. وينبع ذلك من النسبة الكبيرة التي تستأثر بها الأغذية الأساسية في ميزانية الفقراء وتقلبات الأسعار الكبيرة لتلك السلع في الأسواق العالمية. على أن تضخم أسعار الأغذية بنطوي إجمالاً على ارتفاعات أقل وزيادات أصغر مما في أسعار الأغذية الأساسية، ولكن السلة المستخدمة لحساب تضخم أسعار الأغذية لا تمثل ميزانيات الفقراء وبالتالي فهي غير ملائمة من زاوية الأمن الغذائي.
- ١٦ S. Block, L. Kiess, P. Webb, S. Kosen, R. Moench-Pfanner, M.W. Bloem, and C.P. Timmer. 2004. Macro shocks and micro outcomes: child nutrition during Indonesia's crisis. *Economics and Human Biology*, 2(1): 21-44.
- ١٧ H. Torlesse, L. Kiess and M.W. Bloem. 2003. Association of household rice expenditure with child nutritional status indicates a role for macroeconomic food policy in combating malnutrition. *Journal of Nutrition*, 133(5): 1320-1325.
- ١٨ A. de Brauw. 2011. Migration and child development during the food price crisis in El Salvador. *Food Policy*, 36(1): 28-40.
- ١٩ A. D'Souza and D. Jolliffe. 2010. *Rising food prices and coping strategies: Household-level evidence from Afghanistan* (ارتفاع أسعار الأغذية واستراتيجيات التصدي: أدلة مستوحاة من الأسر الأفغانية). ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي رقم ٥٤٦٦. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.
- ١ تحسب تقديرات نقص التغذية المشار إليها في هذه المناقشة باستخدام المنهجية الموحدة الخاصة بالمنظمة والتي تعدل عند اللزوم لمراعاة نقص البيانات المتعلقة بالإنتاج والتجارة. انظر منظمة الأغذية والزراعة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨. روما، الصفحة ٧.
- ٢ M. Demeke, G. Pangrazio and M. Maetz. 2009. *Country responses to the food security crisis: nature and preliminary implications of the policies pursued* (الاستجابات القطرية لأزمة الأمن الغذائي: طبيعة السياسات التي انتهجتها البلدان وآثارها الأولية). مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (متاحة في هذا الموقع: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/ak177e/ak177e00.pdf>).
- ٣ J. Piesse and C. Thirtle. 2009. Three bubbles and a panic: An explanatory review of recent food commodity price events. *Food Policy*, 34(2): 119-129; C.L. Gilbert. 2010. How to understand high food prices. *Journal of Agricultural Economics*, 61: 398-425; D. Headey and S. Fan. 2010. *Reflections on the global food crisis: how did it happen? How has it hurt? And how can we prevent the next one?* IFPRI Research Monograph 165. Washington, DC, International Food Policy Research Institute; D. Headey. 2011. Rethinking the global food crisis: The role of trade shocks. *Food Policy*, 36(2): 136-146; B. Wright and C. Cafiero. 2011. Grain reserves and food security in the Middle East and North Africa. *Food Security*, 3(Suppl. 1): S61-S76. FAO. 2009. *The State of Food Insecurity in the World 2009. Economic crises and lessons learned*. Rome.
- ٤ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. متاحة في هذا الموقع: [www.agri-outlook.org](http://www.agri-outlook.org).
- ٥ منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١١. حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة. وثيقة مؤتمر المنظمة ٢٠١١/٢٣/٢٠١١ الدورة السابعة والثلاثون. روما، ٢٥ يونيو/حزيران-٢ يوليو/تموز.
- ٦ أسواق الطاقة العالمية أكبر بكثير من أسواق السلع الغذائية العالمية، وبالتالي فإن أسعار السلع الغذائية لن تؤثر كثيراً على أسواق الطاقة العالمية.
- ٧ R. López and G. Galinato. 2007. Should governments stop subsidies to private goods? Evidence from rural Latin America. *Journal of Public Economics*, 91(5): 1071-1094.
- ٨ منظمة الأغذية والزراعة. ٢٠٠٩. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٩. الأزمات الاقتصادية - التأثيرات والدروس المستفادة. روما.
- ٩ يمكن الرجوع إلى تقييم مفصل للأدلة في Dawe, S., Block, A., Gulati, J., Huang and S. Ito. 2010. Domestic rice price, trade and marketing policies. In S. Pandey, D. Byerlee, D. Dawe, A. Dobermann, S. Mohanty, S. Rozelle and B. Hardy, eds. *Rice in the global economy*:

- rained crop areas around the year 2000: A new high-resolution data set for agricultural and hydrological modeling. *Global Biogeochemical Cycles*, 24, GB1011, 24 pp. doi:10.1029/2008GB003435.
- A. Quisumbing, R. Meinzen-Dick, L. Bassett, M. Usnick, L. Pandolfelli, C. Morden and H. Alderman. 2008. *Helping women respond to the global food price crisis*. IFPRI Policy Brief 7. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.
- D. Dawe. 2010. Cereal price transmission in several large Asian countries during the global food crisis. *Asian Journal of Agriculture and Development*, 6(1): 1–12; M. Hossain and U. Deb. 2010. Volatility in rice prices and policy responses in Bangladesh. In D. Dawe, ed. *The rice crisis: markets, policies and food security*. London, Earthscan and Rome, FAO.
- I. Maltoglou and Y. Khwaja. 2010. Bioenergy and food security: the BEFS analysis for Tanzania (الطاقة الحيوية والأمن الغذائي: تحليل الطاقة الحيوية والأمن الغذائي في تنزانيا). ورقة العمل رقم ٣٥ لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- H. Höfler and B.W. Owuor Ochieng. 2009. *High commodity prices – who gets the money? A case study on the impact of high food and factor prices on Kenyan farmers*. Berlin, Heinrich-Boell-Foundation (available at [http://www.boell.de/downloads/worldwide/HighFoodPrices-WhoGetsTheMoney\\_Kenya.pdf](http://www.boell.de/downloads/worldwide/HighFoodPrices-WhoGetsTheMoney_Kenya.pdf)).
- B. Hill. 2008. Shaking the invisible hand. *Rice Today*, 7(4): 26–31.
- P.F. Moya, D. Dawe, D. Pabale, M. Tiongco, N.V. Chien, S. Devarajan, A. Djatiharti, N.X. Lai, L. Niyomvit, H.X. Ping, G. Redondo and P. Wardana. 2004. The economics of intensively irrigated rice in Asia. In A. Dobermann, C. Witt and D. Dawe, eds. *Increasing the productivity of intensive rice systems through site-specific nutrient management*, pp. 29–58. Enfield, NH, USA, Science Publishers, and Los Baños, Philippines, International Rice Research Institute.
- S. Descargues. 2011. *Impact of food price volatility on incomes and investment of smallholder farmers in Bangladesh* (أثر تقلب أسعار الأغذية على دخل واستثمارات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في بنغلاديش). روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Höfler and Owuor Ochieng (2009) (انظر الحاشية ٥٦).
- D. Headey, S. Malaiyandi, and S. Fan. 2010. Navigating the perfect storm: reflections on the food, energy and financial crises. *Agricultural Economics*, 41(s1): 217–228.
- S. Dercon and L. Christiaensen. 2011. Consumption risk, technology adoption and poverty traps: evidence from Ethiopia. *Journal of Development Economics* (in press).
- التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠١١) انظر الحاشية ٤.
- Robles and Torero (2010) (انظر الحاشية ١٣).
- N. Minot. 2011. *Transmission of world food price changes to markets in sub-Saharan Africa*. IFPRI Discussion Paper 01059. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.
- Demeke, Pangrazio and Maetz (2009) (انظر الحاشية ٢).
- D. Dawe, ed. 2010. *The rice crisis: markets, policies and food security*. London, Earthscan and Rome, FAO, especially C. Fang, How China stabilized grain prices during the global price crisis; A. Gulati and M. Dutta, Rice policies in India in the context of the global rice price spike; and A. Saifullah, Indonesia's rice policy and price stabilization programme: managing domestic prices during the 2008 crisis.
- A. Shepherd. 2005. *Review of the role of the private sector in meeting food emergencies in Zambia* (استعراض دور القطاع الخاص في مواجهة حالات الطوارئ الغذائية في زامبيا). روما، منظمة الأغذية والزراعة (متاح في هذا الموقع: [http://www.fao.org/fileadmin/.../templates/ags/docs/marketing/esa/zambia.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ags/docs/marketing/esa/zambia.pdf)).
- Chapoto and Jayne (2010) (انظر الحاشية ٢٥).
- بلغ معدل التضخم التراكمي نحو ٢٠ في المئة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غرب أفريقيا باستخدام فرنك الجماعة المالية الأفريقية خلال هذه الفترة، لذلك التعديل للتضخم لن يؤثر بشكل كبير على النتائج
- تؤثر بعض سياسات تايلند (مثل أسعار الدعم المحلية) تأثيراً غير مباشر على مستوى الصادرات. على أن الأسعار المحلية في تايلند تكاد تتفق تماماً مع الأسعار العالمية منذ عام ١٩٨٦.
- G. Rapsomanikis and A. Sarris. 2008. Market integration and uncertainty: the impact of domestic and international commodity price variability on rural household income and welfare in Ghana and Peru. *Journal of Development Studies*, 44(9): 1354–1381.
- P. Dorosh. 2009. Price stabilization, international trade and cereal stocks: world price shocks and policy response in South Asia. *Food Security*, 1: 137–149.
- تشمل العينة كل البلدان الأفريقية التي توفرت بيانات عن محصولها من الأرز أو القمح ومحصول أساسي تقليدي واحد. واستخدمت في التحليل كل البيانات المتاحة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠.
- F.T. Portmann, S. Siebert and P. Döll. 2010. MIRCA2000 – Global monthly irrigated and
- Rugalema and S. Gillespie, eds. *AIDS and rural livelihoods*. London, Earthscan.
- H. Kazianga and C. Udry. 2006. Consumption smoothing? Livestock, insurance and drought in rural Burkina Faso. *Journal of Development Economics*, 79: 413–446.
- M. Grimm. 2011. Does household income matter for children's schooling? Evidence for rural sub-Saharan Africa. *Economics of Education Review*, 30: 740–754; D. Cogneau and R. Jedwab. 2008. *Household income and investments in child health and education in Ivory Coast*. Paris School of Economics (mimeo).
- J.E. Baez, and I.V. Santos. 2007. *Children's vulnerability to weather shocks: A natural disaster as a natural experiment*. New York, USA, Social Science Research Network (available at [http://siteresources.worldbank.org/INTMIGDEV/Resources/2838212-1237254959508/Children\\_Vulnerability\\_to\\_Shocks\\_Hurricane\\_Mitch\\_in\\_Nicaragua\\_as\\_a\\_Natural\\_Experiment.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTMIGDEV/Resources/2838212-1237254959508/Children_Vulnerability_to_Shocks_Hurricane_Mitch_in_Nicaragua_as_a_Natural_Experiment.pdf)).
- J. Hoddinott. 2006. Shocks and their consequences across and within households in rural Zimbabwe. *Journal of Development Studies*, 42(2): 301–321.
- World Bank. 2006. *Repositioning nutrition as central to development: a strategy for large-scale action*. Washington, DC; J. Hoddinott, 2009. Early childhood nutrition increases adult wages. *EuroChoices*, 8 (Special Issue): 34–37; J.A. Maluccio, J. Hoddinott, J.R. Behrman, R. Martorell, A.R. Quisumbing and A.D. Stein. 2009. The impact of improving nutrition during early childhood on education among Guatemalan adults. *Economic Journal*, 119(537): 734–763.
- S. Maccini and Dean Yang. 2009. Under the weather: Health, schooling, and economic consequences of early-life rainfall. *American Economic Review*, 99(3): 1006–1026.
- M.R. Carter, P.D. Little, T. Mogues, and W. Negatu. 2007. Poverty traps and natural disasters in Ethiopia and Honduras. *World Development*, 35(5): 835–856.
- International Fund for Agricultural Development (IFAD). 2010. *Rural Poverty Report*. Rome.
- M.R. Rosenzweig and K.I. Wolpin. 1993. Credit market constraints, consumption smoothing, and the accumulation of durable production assets in low-income countries: investments in bullocks in India. *Journal of Political Economy*, 101(2): 223–244.
- T. Kurosaki and M. Fafchamps. 2002. Insurance market efficiency and crop choices in Pakistan. *Journal of Development Economics*, 67(2): 419–453.

- (available at [http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/2795087-1191427986785/LigonE&Sadoulet\\_EstimatingEffectsOfAggAgGr.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2008/Resources/2795087-1191427986785/LigonE&Sadoulet_EstimatingEffectsOfAggAgGr.pdf)).
- S. Daidone and G. Anriquez. 2011. An extended cross-country database for agricultural investment and capital (قاعدة بيانات موسّعة للاستثمار الزراعي ورأس المال في عدة بلدان). ورقة العمل ١١-١٦ لشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. روما، منظمة الأغذية والزراعة (متاحة في هذا الموقع: <http://www.fao.org/docrep/014/am640e/am640e00.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2009b. *Investment* (الاستثمار). موجز القضايا. منتدى الخبراء الرفيع المستوى بشأن كيفية إطعام العالم في ٢٠٥٠ (متاح في هذا الموقع: [http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues\\_papers/HLEF2050\\_Investment.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues_papers/HLEF2050_Investment.pdf)).
- S. Fan, 2008. *Public expenditures, growth, and poverty: lessons from developing countries*. Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press.
- J.M. Harris, K. Erickson, J. Johnson, M. Morehart, R. Strickland, T. Covey, C. McGath, M. Ahearn, T. Parker, S. Vogel, R. Williams and R. Dubman. 2009. *Agricultural income and finance outlook*. Washington, DC. United States Department of Agriculture (available at <http://usda.mannlib.cornell.edu/usda/ers/AIS//2000s/2009/AIS-12-22-2009.pdf>).
- A.B. Banful. 2011. Old problems in the new solutions? Politically motivated allocation of program benefits and the "new" fertilizer subsidies. *World Development*, 39(7): 1166-1176.
- B. Tortora and A. Rzepa. 2011. *Recent trends in food security: a perspective from sub-Saharan Africans*. Gallup Social and Economic Analysis.
- E. Ligon and E. Sadoulet. 2007. *Estimating the effects of aggregate agricultural growth on the distribution of expenditures*. Background paper for the *World Development Report 2008*
- K.S. Imai, R. Gaiha and G. Thapa. 2011. Supply response to changes in agricultural commodity prices in Asian countries. *Journal of Asian Economics*, 22: 61-75.
- J. Subervie. 2008. The variable response of agricultural supply to world price instability in developing countries. *Journal of Agricultural Economics*, 59(1): 72-92.
- انظر (الحاشية ٤٥) و Chapoto and Jayne (2010) (الحاشية ٢٥).
- ٦٥ الضوابط المفروضة على التجارة تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، وتفضي هذه السياسات في تلك الحالات إلى زيادات في الإمدادات العالمية.
- ٦٦ انظر (2005) Shepherd (الحاشية ٤٥).
- P. Villers and m. Gummert. 2009. Seal of approval: Hermetic storage of rice is becoming increasingly popular across Asia. *Rice Today*, 8(1): 36-37.

## ملاحظات على الجدول الملحق

- ٦- تشمل إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، أوغندا، باراغواي، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تركمانستان، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية ملدوفا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلند، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ليسوتو، مالي، ملاوي، منغوليا، نيبال، النيجر.
- ٧- تشمل أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليرز، بولينزيا الفرنسية، ترينيداد وتوباغو، تيمور لشتي، جامايكا، جزر الأنتيل الهولندية، جزر القمر، جزر سليمان، سيشيل، جزر فيجي، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان فنسنت/غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، غينيا بابوا الجديدة، غينيا بيساو، فانواتو، كاليدونيا الجديدة، كيريباتي، كوبا، مالديف، موريشوس، هايتي.
- ولا يشمل الجدول البلدان النامية التي لم تتوفر بيانات كافية عنها.
- ٨- يشمل بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول: جزر القمر، سيشيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، سان تومي وبرينسيبي، الصومال، غينيا بيساو.
- ٩- يشمل أفغانستان وملديف بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول.
- ١٠- يشمل بروني دار السلام، تيمور لشتي، ميانمار، بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول.
- ١١- يشمل العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول.
- ١٢- يشمل بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، جزر الأنتيل الهولندية، جزر البهاما، دومينيكا، سانتا لوسيا، سانت فنسنت/غرينادين، سان كيتس ونيفيس، غرينادا.
- ١٣- يشمل بليرز بالإضافة إلى البلدان الواردة في الجدول.
- ١٤- يشمل بابوا غينيا الجديدة، بولينزيا الفرنسية، جزر سليمان، جزر فيجي، ساموا، فانواتو، كاليدونيا الجديدة، كيريباتي.

### المفتاح

- نسبة أقل من ٥ في المائة من ناقصي التغذية  
 غ.إ غير مهمة إحصائياً  
 غ.م غير متاحة

### المصادر

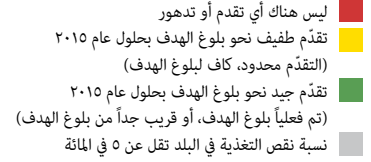
- مجموع السكان: التوقعات السكانية للأمم المتحدة، تنقيح عام ٢٠٠٨.  
 نقص التغذية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

١- هدف مؤخر القمة العالمي للأغذية: تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢، ٢٠١٥.

٢- الغاية ١ (ج) للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. مؤشر رصد التقدم ١،٩: نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية (نقص التغذية). تم الحصول على النتائج بإتباع منهجية منسقة وهي تركز على متوسط أحدث البيانات المتوفرة عالمياً على مدى ثلاث سنوات. وقد تكون لدى بعض الدول بيانات أكثر حداثة، والتي، في حال استُخدمت، قد تؤدي إلى تقديرات مختلفة لانتشار نقص التغذية وبالتالي للتقدم المحرز.

٣- تشير آخر فترة مشمولة بالتقرير إلى تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ويشير خط الأساس إلى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. وبالنسبة للبلدان التي لم تكن موجودة في فترة خط الأساس، تستند نسبة نقص التغذية فيها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى بيانات الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، ويستند عدد ناقصي التغذية إلى عدد السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وإلى نسبتهم.

٤- يبين المؤشر اللوني التقدم المحرز المتوقع تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥ في حالة استمرار الاتجاهات الراهنة:



وتراجع البلدان إحصاءاتها الرسمية بانتظام سواء الإحصاءات المتعلقة بالفترة السابقة أو آخر فترة مشمولة بالتقرير. وينطبق ذات الشيء على بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وطبقاً لذلك، تراجع المنظمة تقديراتها لنقص التغذية. ولذلك، ينصح مستخدمو هذه البيانات بالإشارة فقط إلى التغيرات التي تطرأ مع مرور الوقت في التقديرات في نفس الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وعدم مقارنتها بالبيانات الواردة في أعداد السنوات الأخرى.

البلدان التي تتألف منها المجموعات الخاصة: أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة:

- ٥- تشمل إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تيمور لشتي، جزر القمر، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، ساموا، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن، زامبيا.





صور الغلاف: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

البريد الإلكتروني: [publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org)  
رقم الفاكس: (+39) 06 57053360  
موقع الويب: <http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm>

SALES AND MARKETING GROUP  
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension  
Food and Agriculture Organization of the United Nations  
Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome, Italy

# حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

كيف يؤثر تقلب الأسعار الدولية على الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟

يسلط تقرير حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١ الضوء على الآثار المتباينة التي خلفتها أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على مختلف البلدان وأوقعت أشد أضرارها بأفقر السكان. وبينما تمكنت بعض البلدان الكبرى من التعامل مع أسوأ ما تمخضت عنه الأزمة فقد واجه السكان في الكثير من البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات زيادات كبيرة في الأسعار يمكن، حتى ولو كانت مجرد زيادات مؤقتة، أن تؤثر تأثيراً دائماً على قدرتهم على كسب العيش في المستقبل وإمكانية إفلاتهم من الفقر.

ويركز تقرير هذا العام على تكاليف تقلب أسعار الأغذية والأخطار والفرص الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية. فالتغيرات المناخية وازدياد تواتر صدمات الأحوال الجوية، وازدياد الصلات بين أسواق الطاقة والأسواق الزراعية نتيجة لازدياد الطلب على الوقود الحيوي، وازدياد التوظيف المالي للسلع الغذائية والزراعية توحى كلها بأن تقلب الأسعار سيظل مستمراً. ويبين التقرير آثار تقلب الأسعار على الأمن الغذائي، ويعرض خيارات السياسات التي يمكن بها الحد من التقلبات على نحو يتسم بفعالية التكلفة، والتكيف معها عندما يتعذر تلافيها. وسوف يكون من المهم توفير معلومات محسنة عن الأسواق، وإنشاء شبكات أمان تراعى فيها الفوارق بين الجنسين وتصمم مسبقاً ويمكن تنفيذها بسرعة في أوقات الأزمات، والاستثمار في الزراعة على الأجل الطويل حتى تغدو أكثر إنتاجية وأقدر على تحمل الصدمات.

ISBN 978-92-5-606927-6



9 789256 069276

I2330Ar/1/07.11